جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ميسان - كلية التربية

قسم الجغرافيا

النظام الحضري في محافظة ميسان

رسالة تقدمت بها الطالبة

زينب علي جاسم الطويل

إلى

مجلس كلية التربية – جامعة ميسان وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير آداب في الجغرافيا

بإشراف

الأستاذ الدكتور

صلاح مهدي عريبي الزيادي

1442هـ

2021م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴾

(سورة سبأ . الآية 6)

الإهداء

الى ذكرى والدي

الى الشمعة التي أنارت دربي ...أمي الغاليه

إلى أكرم الكرام و ملاذي وملجئي . . . جدي وجدتي

الى زوجي وأجمل عطايا الله . . .اولادي

نورهان ، علي ، اليان

الباحثة

الشكر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾

النمل(19)

اتقدم بخالص شكري وأمتناني إلى الأستاذ الدكتور (صلاح مهدي الزيادي) لتفضله بالأشراف على هذه الرسالة ولما قدمه لي من توجيهات وإرشادات طول مدة الدراسة وأحاطني برعايته وخبرته العلمية.

واتقدم بجزيل الشكر والتقدير لجميع اساتذة قسم الجغرافية كلية التربية – جامعة ميسان، الذين مدوا لي يد العون طوال مدة الدراسة فجزاهم الله خيراً، كما يسعدني ان اتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتور(محمد عباس الحميري) رئيس قسم الجغرافية، وشكري وتقديري الى عمادة كلية التربية في جامعة ميسان.

كما اتقدم بوافر الشكر والعرفان الى الدكتور فلاح مهدي هادي/ مركز التخطيط الحضري والاقليمي/ جامعة بغداد، والاستاذ الدكتور محمد عرب الموسوي/ جامعة ميسان، والدكتور ماهر ناصر عبداللة / جامعة المثنى، والدكتورة ماجدة عبدالله طاهر العيداني/ جامعة البصرة، والدكتورة داليا عبد الجبار شنيشل/ جامعة ميسان، والزملاء ولاء صالح ومحمد اسماعيل وعلي عجيل.

واسجل شكري وتقديري الى امناء المكتبات ولموظفي جميع مدراء الدوائر الرسمية، ومنتسبيها في محافظة ميسان ممن قدم إليّ يد العون في الحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع البحث كما اتقدم بالشكر الخاص الى السيد بلبل عبد.

ومن دواعي الأمانة العلمية أنْ أقدم شكري إلى مَنْ اشرف على متابعة رسم خرائط رسالتي الدكتور (مصطفى علي حلو).

ويدعوني واجب الوفاء والعرفان بالجميل إلى توجيه الشكر والتقدير إلى كل من أبدى لي المساعدة قولاً وفعلاً في إتمام هذا البحث.

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ((**النظام الحضري في محافظة ميسان**)) للطالبة (**زينب علي جاسم**) ، قد تمت تحت إشرافي في قسم الجغرافيا – كلية التربية –جامعة ميسان ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في الجغرافيا .

التوقيع :-

الاسم :-صلاح مهدي الزيادي

الدرجة العلمية : استاذ دكتور

التاريخ : / /2021

توصية رئيس القسم

بناءً على توصية المشرف ، أرشح هذه الرسالة للمناقشة

التوقيع:

الاسم : محمد عباس جابر الحميري

الدرجة العلمية : أ.م.د

رئيس قسم الجغرافية

التاريخ : / / 2021

إقرار المقوم اللغوي

اشهد أن الرسالة **بـ((النظام الحضري في محافظة ميسان))** للطالبة **(زينب علي جاسم)** ، في قسم الجغرافيا – كلية التربية – جامعة ميسان قد أطلعت عليها ، ووجدتها صالحة من الناحية اللغوية التي تؤهلها للمناقشة .

التوقيع :

المقوم اللغوي : مصطفى صباح مهودر

الدرجة العلمية : مدرس مساعد

التاريخ : 21 / 2 / 2021

إقرار المقوم العلمي

اشهد أني قد اطلعت على الرسالة الموسومة **بـ((النظام الحضري في محافظة ميسان))**

للطالبة (زينب علي جاسم) ، في قسم الجغرافيا – كلية التربية –جامعة ميسان وقد قومت علمياً ، ووجدتها صالحة من الناحية العلمية التي تؤهلها للمناقشة .

.

التوقيع :

المقوم العلمي : عباس عبد الحسن كاظم

الدرجة العلمية: أساتذ دكتور

التاريخ : / / 2021

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة أنّنا قد اطلعنا على رسالة الطالبة :

(زينب علي جاسم)

الموسومة بـ((**النظام الحضري في محافظة ميسان**)) وقد ناقشنا الطالبة في محتوياتها ، وفيما له علاقة بها ، ووجدناها جديرة بالقبول لنيل شهادة الماجستير آداب في الجغرافيا . وبتقدير ( ) .

التوقيع :

أ.د.

التاريخ / / 2021 م

رئيساً

التوقيع :

أ.د.

التاريخ / / 2021 م

عضواً

التوقيع :

أ .م . د .

التاريخ / / 2021م

عضواً

التوقيع :

أ.د . صلاح مهدي الزيادي

التاريخ / / 2021م

عضواً ومشرفاً

صدقت من قبل مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة البصرة

التوقيع :

أ.د.

عميد كلية التربية للعلوم الانسانية

/ / 2021 م

المستخلص

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل النظام الحضري في محافظة ميسان والكشف عن مقدار التغير في حجوم المراكز الحضرية من خلال دراسة انماط التوزيع المكاني والحجمي والوظيفي، إذْ تم ترتيب المراكز الحضرية بشكل تنازلي وتوزيعها على فئات حجمية وبرزت بعد ذلك ظاهرة المدينة الرئيسة أو المهيمنة وهي مركز مدينة العمارة ذات التركز السكاني العالي؛ لكونها مركز المحافظة وتستحوذ على معظم المؤسسات التجارية والإدارية والخدمية، مما جعلها جاذبة للأيدي العاملة المختلفة على حساب مراكز الاستيطان الحضرية الاخرى، واعتمدت الدراسة الاساليب الإحصائية والكمية في دراسة نمط التوزيع المكاني وأدوات التحليل المكاني وبرمجيات نظم المعلومات الجغرافية، وقد أظهرت الدراسة التطور النسبي لسكان الحضر من عام 1977 حتى عام 2018، وما رافقه من تطورات واضطرابات ادت إلى تباين توزيع سكان الحضر في المحافظة، كما بينت نتائج تحليل صلة الجوار الكشف عن الانماط المكانية لتوزيع المراكز الحضرية التي كشفت أن المنظومة الحضرية تسلك النمط المتباعد غير المنتظم لجميع مدد الدراسة، كما تناولت الدراسة تطبيق بعض المفاهيم التي تفسر العلاقة بين مراتب وإحجام تلك المراكز من خلال استخدام مؤشرات الهيمنة الحضرية قاعدة المرتبة –الحجم، وقانون جيفرسون، ومؤشر التوازن الحضري للكشف عن حجم الاختلال التوازني للمنظومة الحضرية في مدن المحافظة من خلال تطبيق التوازن الحضري، وترتيب المدن بحسب مركزيتها، وقد اظهرت نتائج الدراسة وجود مؤشر قوي على هيمنة مركز مدينة العمارة على بقية المراكز الحضرية الاخرى في المحافظة، فهي تعمل كقطب نمو يجذب السكان، مما يدل على هيمنتها وصدارتها لمعظم الخدمات الاساسية، ما احدث انعكاسات سلبية تمثلت بتعميق الفجوة بينها وبين المراكز الحضرية الاخرى أقتصادياً وأجتماعياً وخدمياً الامر الذي تمخض عنه تخلخل في شبكة المنظومة الحضرية، مما يستوجب ايجاد حل ومعالجة لهذه المشكلة ضمن خطة مستقبلية لتنمية المراكز الحضرية، وتوزيع السكان والاستثمارات بصورة متوازنة لضمان توزيع الانشطة الاقتصادية والإدارية والخدمية، وإعادة توزيع السكان بصورة متوازنة من خلال اتباع عدد من الاساليب التخطيطية التي تسهم في ايجاد توازن وظيفي بين المراكز الحضرية من خلال اعادة توزيع الاستثمارات، ومن ثم اعادة توزيع الايدي العاملة والسكان بشكل متوازن بين المراكز الحضرية .

فهرست المحتويات

الموضوع	الصفحة
الاية القرآنية	أ
الاهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
اقرار المشرف	د
اقرار المقوم اللغوي	هـ
اقرار المقوم العلمي	و
اقرار لجنة المناقشة	ز
المستخلص	ح
فهرست المحتويات	ط – ف
المقدمة	
المقدمة	2-1
أولاً – مشكلة الدراسة :	2
ثانياً– فرضية الدراسة :	2
ثالثاً – هدف الدراسة :	4-3
رابعاً– اهمية الدراسة :	4
خامساً – منهجية الدراسة :	4
سادساً – خطوات الدراسة ومصادر البيانات والمعلومات :	5-4
سابعاً– حدود الدراسة :	5
ثامناً – المفاهيم المتعلقة بالدراسة :	11-8
تاسعاً– الدراسات المشابهة :	13-11
عاشراً– هيكلية الدراسة :	14

الموضوع	الصفحة
الفصل الاول العوامل الطبيعية والبشرية المؤثرة على النظام الحضري في محافظة ميسان	
المبحث الاول العوامل الطبيعية المؤثرة في النظام الحضري في محافظة ميسان	35-16
أولاً – الموقع الجغرافي	17-16
ثانياً– السطح	21-17
ثالثاً – التربة	24-21
1– تربة كتوف الانهار	22
2– تربة احواض الانهار	24
رابعاً – المناخ	29-25
1– درجة الحرارة	27-26
2– الامطار	29-28
خامساً– الموارد المائية	35-29
المبحث الثاني العوامل البشرية المؤثرة في النظام الحضري في محافظة ميسان	67-35
اولاً– خصائص السكان	55-36
1– زيادة السكان الحضر	40-36
2– نمو السكان الحضر	46-40
3– تركيب السكان	55-46
ثانياً– طرق النقل	60-55
ثالثاً – سياسة الدولة	64-60
رابعاً– البنى الارتكازية	67-64

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني التوزيع الحجمي للنظام الحضري في محافظة ميسان	
المبحث الاول التوزيع الحجمي والتحليل المكاني للنظام الحضري في محافظة ميسان	105-69
اولاً – التوزيع العددي والنسبي لسكان محافظة ميسان	79-70
ثانياً– التوزيع الحجمي للمراكز الحضرية في محافظة ميسان	105-79
1– المراتب الحجمية لمدن محافظة ميسان	94-80
2– التحليل المكاني للنظام الحضري في محافظة ميسان	97-94
3– توزيع السكان حسب معيار الكثافة العامة للسكان	105-97
المبحث الثاني مقاييس التوزيع المكاني للنظام الحضري في محافظة ميسان	120-106
اولاً– نسبة التركز السكاني	**111-106**
ثانياً– نقطة المركز المساحي	**112-111**
ثالثًا– نقطة الوسيط	**112**
رابعاً– نقطة الجذب المركزية	**116-112**
خامساً– تحليل صلة الجوار	**120-116**
الفصل الثالث التحليل الكمي والوظيفي للنظام الحضري في محافظة ميسان	
المبحث الاول التحليل الكمي للنظام الحضري في محافظة ميسان	146-122
اولاً – احجام ومراتب النظام الحضري	131-122
ثانياً– مؤشرات المدينة الرئيسة	146-131

الموضوع	الصفحة
1- مؤشر الهيمنة الحضرية	132-131
2- قانون المدينة الأولى (مارك جيفرسون)	134-132
3- قاعدة الرتبة –الحجم(جورج زيف)	142-134
4- مؤشر التوازن الحضري	145-142
5- قرينة جيني	146-145
المبحث الثاني التحليل الوظيفي للمراكز الحضرية في محافظة ميسان	155-147
النتائج	157-156
المقترحات	159-156
المصادر	171-160
الملخص باللغة الانكليزية (A)	

فهرست الجداول :

ت	عـــنـــــوان الـجـــدول	الصفحة
1	معدل درجات الحرارة (مْ) السنوي لمحافظة ميسان للمدة (2007-2018)	27
2	المجموع السنوي لكميات الامطار المتساقطة لمحافظة ميسان للمدة (2008 – 2018)	29
3	الموارد المائية في محافظة ميسان لعام 2018	31
4	تغير اعداد سكان المراكز الحضرية في محافظة ميسان للمدة (1977-2018)	38
5	تطور سكان محافظة ميسان وسكان الحضر ومعدلات نموها للمدة من 1977- 2018	42
6	معدلات النمو السنوي للسكان بحسب الوحدات الأدارية لمحافظة ميسان للمدة (1977-2018)	45
7	نسبة النوع في المحافظة والعراق لعامي 2007 و 2018	48
8	اعداد الذكور والاناث ونسبة النوع بحسب الوحدات الادارية لسكان محافظة ميسان للمدة 2007 - 2018	50

ت	عـــنـــــوان الـــجـــدول	الصفحة
9	الفئات العمرية لسكان الحضر في محافظة ميسان للاعوام (2007 – 2018)	54
10	التوزيع العددي والنسبي لسكان الحضر في محافظة ميسان بحسب الوحدات الإدارية للمدة (1977 – 2018)	71
11	الفئات الحجمية للمراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 1977	84
12	الفئات الحجمية للمراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 1987	86
13	الفئات الحجمية للمراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 1997	88
14	الفئات الحجمية للمراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 2007	90
15	الفئات الحجمية للمراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 2018	92
16	الكثافة الحسابية لسكان المراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 1977	99
17	الكثافة الحسابية لسكان المراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 1987	100
18	الكثافة الحسابية لسكان المراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 1997	102
19	الكثافة الحسابية لسكان المراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 2007	103
20	الكثافة الحسابية لسكان المراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 2018	105
21	نسبة التركز السكاني في محافظة ميسان لعام 1977	108
22	نسبة التركز السكاني في محافظة ميسان لعام 1987	108
23	نسبة التركز السكاني في محافظة ميسان لعام 1997	109
24	نسبة التركز السكاني في محافظة ميسان لعام 2007	109
25	نسبة التركز السكاني في محافظة ميسان لعام 2018	110
26	انماط التوزيعات المكانية على وفق صلة الجوار	117
27	التحليل الاحصائي لصلة الجوار للمراكز الحضرية في محافظة ميسان للمدة (1997-2018)	119
28	احجام المراكز الحضرية ورتبها في محافظة ميسان لعام 1977	123
29	احجام المراكز الحضرية ورتبها في محافظة ميسان لعام 1987	125
30	احجام المراكز الحضرية ورتبها في محافظة ميسان لعام 1997	127

ت	عـــنـــــوان الـــجـــدول	الصفحة
31	احجام المراكز الحضرية ورتبها في محافظة ميسان لعام 2007	128
32	احجام المراكز الحضرية ورتبها في محافظة ميسان لعام 2018	130
33	مؤشرات الهيمنة الحضرية حسب قانون كريستالر للمدة (1977-2018)	133
34	تطبيق قانون المدينة الاولى لمارك جيفرسون للمراكز الحضرية في محافظة ميسان للمدة (1977-2019)	135
35	تطبيق قاعدة المرتبة / الحجم (زيف) للمراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 1977	137
36	تطبيق قاعدة المرتبة / الحجم (زيف) للمراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 1987	139
37	تطبيق قاعدة المرتبة / الحجم (زيف) للمراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 1997	140
38	تطبيق قاعدة المرتبة / الحجم (زيف) للمراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 2007	141
39	تطبيق قاعدة المرتبة / الحجم (زيف) للمراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 2018	143
40	مؤشر التوازن الحضري للمراكز الحضرية في محافظة ميسان للمدة(1977-2018)	144
41	تطبيق معامل جيني على سكان المراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 2007	146
42	تطبيق معامل جيني على سكان المراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 2018	146
43	توزيع نسب النشاط الاقتصادي للمراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 2018	151

فهرست الخرائط :

ت	عـــنـــــوان الـــخـــريـــطـــة	الصفحة
1	موقع محافظة ميسان من العراق	6
2	المراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 2018	7
3	خطوط الأرتفاع المتساوية لسطح محافظة ميسان	18
4	انواع الترب في محافظة ميسان	23
5	الموارد المائية في محافظة ميسان	32
6	طرق النقل في محافظة ميسان	58
7	التوزيع العددي لسكان الحضر في محافظة ميسان بحسب الوحدات الإدارية لعام 1977	72

ت	عـنـــوان الـخـــريـطـــة	الصفحة
8	التوزيع العددي لسكان الحضر في محافظة ميسان بحسب الوحدات الإدارية لعام 1987	74
9	التوزيع العددي لسكان الحضر في محافظة ميسان بحسب الوحدات الإدارية لعام 1997	75
10	التوزيع العددي لسكان الحضر في محافظة ميسان بحسب الوحدات الإدارية لعام 2007	77
11	التوزيع العددي لسكان الحضر في محافظة ميسان بحسب الوحدات الإدارية لعام 2018	78
12	التوزيع المكاني للمراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 1977	81
13	التوزيع المكاني للمراكز الحضرية في محافظة ميسان 2018	82
14	الفئات الحجمية للمراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 1977	85
15	الفئات الحجمية للمراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 1987	87
16	الفئات الحجمية للمراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 1997	89
17	الفئات الحجمية للمراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 2007	91
18	الفئات الحجمية للمراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 2018	93
19	أتجاه توزيع المراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 1997	113
20	أتجاه توزيع المراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 2007	114
21	أتجاه توزيع المراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 2018	115

فهرست الأشكال :

ت	عـــنـــــوان الاشكـــال	الصفحة
1	تغير اعداد المراكز الحضرية في محافظة ميسان للمدة 1977-2018	39
2	تطور سكان محافظة ميسان وسكان الحضر ومعدلات نموها للمدة من 1977- 2018	43
3	معدلات النمو السنوي للسكان بحسب الوحدات الأدارية لمحافظة ميسان للمدة (1977-2018)	46
4	نسبة النوع في المحافظة والعراق لعامي 2007 و 2018	48
5	نسبة النوع بحسب الوحدات الادارية لسكان محافظة ميسان للمدة (2007 – 2018)	51
6	الفئات العمرية لسكان الحضر في محافظة ميسان للاعوام (2007 – 2018)	54
7	نسبة التحضر في محافظة ميسان للمدة (1977-2018)	79

ت	عـــنـــــــوان الاشكـــال	الصفحة
8	الكثافة الحسابية لسكان المراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 1977	99
9	الكثافة الحسابية لسكان المراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 1987	101
10	الكثافة الحسابية لسكان المراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 1997	102
11	الكثافة الحسابية لسكان المراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 2007	103
12	الكثافة الحسابية لسكان المراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 2018	105
13	انماط توزيع المراكز الحضرية حسب مؤشر الجار الاقرب في محافظة ميسان لعام 1997	119
14	انماط توزيع المراكز الحضرية حسب مؤشر الجار الاقرب في محافظة ميسان لعام 2007	120
15	انماط توزيع المراكز الحضرية حسب مؤشر الجار الاقرب في محافظة ميسان لعام 2018	120
16	احجام المراكز الحضرية ورتبها في محافظة ميسان لعام 1977	123
17	احجام المراكز الحضرية ورتبها في محافظة ميسان لعام 1987	125
18	احجام المراكز الحضرية ورتبها في محافظة ميسان لعام 1997	127
19	احجام المراكز الحضرية ورتبها في محافظة ميسان لعام 2007	129
20	احجام المراكز الحضرية ورتبها في محافظة ميسان لعام 2018	130
21	مؤشرات الهيمنة الحضرية حسب قانون كريستالر للمدة (1977-2018)	133
22	تطبيق قانون المدينة الأولى(جيفرسون) للمراكز الحضرية في محافظة ميسان للمدة (1977-2018)	135
23	تطبيق قاعدة المرتبة / حجم(زيف) للمراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 1977	137
24	تطبيق قاعدة المرتبة / حجم(زيف) للمراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 1987	139
25	تطبيق قاعدة المرتبة / حجم(زيف) للمراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 1997	140
26	تطبيق قاعدة المرتبة / حجم(زيف) للمراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 2007	141
27	تطبيق قاعدة المرتبة / حجم(زيف) للمراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 2018	143
28	مؤشر التوازن الحضري للمراكز الحضرية في محافظة ميسان للمدة(1977-2018)	144
29	التوزيع النسبي لمنشآت القطاع الحكومي قي المراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 2018	152

ت	عـــنـــــــوان الاشكـــال	الصفحة
30	التوزيع النسبي لصناعات التحويلية في المراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 2018	152
31	التوزيع النسبي لتجارة الجملة والمفرد في المراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 2018	153
32	التوزيع النسبي للعاملين في المنشآت الحكومية في المراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 2018	153

المقدمة

المقدمة

أنَّ مدن النظام الحضري ظاهرة بشرية تتسم بالديناميكية المستمرة خلال مراحل نموها، فإذا كان نموها عشوائياً ولم يتم ضمن خطط موضوعة مسبقاً ومتوافقة مع كثافة واحجام السكان ومتطلباتهم، فإنها ستعاني من مشكلات حضرية متفاقمة، وبذلك ظهر الاهتمام بجغرافية المدن والتخطيط الحضري والعمراني وتحديد استعمالات الارض من أجل التغلب على المشكلات التي تعاني منها الدول المكتظة بالسكان.

ان تنظيم المستقرات البشرية والتجمعات السكانية تعد من أهم التحديات الراهنة التي تواجه عملية التطور العمراني والاقتصادي والإجتماعي، فالإنسان يسعى دائماً إلى تنظيم البيئة الحضرية التي يعيش فيها، ويعتمد في ذلك على التخطيط الحضري والعمراني، بهدف تحقيق الإنسجام المتوازن اقليمياً واقتصادياً ووظيفياً ليعطي في النهاية تنوعاً في المجال الحضري، وتأتي أهمية المكان في جذب واستقطاب السكان مما يجعل له افضلية في جذب المزيد من السكان والانشطة الاقتصادية والوظائف، كما يسهم النقل والعوامل الطبيعية في دعم التفاعل الحضري والتكامل المكاني، لذا تعد المدينة مركزاً مهما لتقديم الخدمات لسكانها من جانب، وسكان الأقاليم من جانب آخر، فلولا وجود الخدمات لما أصبحت منطقة ملائمة للسكن.

واهتمت الجغرافية الحديثة بدراسة المراكز الحضرية والتعرف على اشكالها وانماطها واحجامها وعلاقتها في نشوء المدن أو اضمحلالها ، فضلاً عن تعدد الوظائف كان ذلك مؤشراً على ظهور المدينة المهمينة، مما يعكس صورة التفاوت والإختلال في بنية وهرمية المراكز الحضرية، وان التزايد غير الطبيعي لسكان المدن يرجع بالاساس إلى كثير من عوامل جذب واستقطاب تكمن في هذه المدن من تنوع في الخدمات وفرص عمل، فضلاً عن عوامل طرد في بعض المدن ، مما يشكل استمرار ظاهرة الهجرة والانتقال السكاني إلى المدن الحضرية ، ومن هنا ظهرت أهمية دراسة النظام الحضري في محافظة ميسان، والتعرف على أهم مكوناته وسماته ومستويات التفاعل الحضري بين مراكزه للمدة (1977 – 2018) من اجل التعرف على احجام المراكز الحضرية وانماطها وتراتبها الهرمي، لقد شهدت المحافظة تنامي وارتفاع

معدلات السكان مع هيمنة مركز المحافظة على حساب المراكز الإخرى وارتفاع نسبة سكان الحضر.

ان الإطار التنظيمي لهذه الدراسة تم من خلال عرض مشكلة البحث وأهميته وفرضيته وهدفه وحدوده ومنهجيته بالشكل الإتي:-

أولاً – مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في عدد من الاسئلة كالآتي :-

هل هناك اختلال في التوازن الحضري للمراكز الحضرية في محافظة ميسان ؟ وهل بالإمكان الكشف عن نمط التوزيع المكاني للمراكز الحضرية بأستعمال بعض الإساليب والمقاييس الإحصائية ؟ ومامدى انتظام الشبكة الحضرية وتوزعها في منطقة الدراسة ؟

ثانياً– فرضية الدراسة :

ان اتباع تنمية غير متوازنة تعمل على احداث تبايناً في أحجام ومراتب المراكز الحضرية مما يساعد على ظهور حالة الإختلال في إداء المراكز الحضرية وحدوث تغيرات في مراتب الحجوم السكانية، ويمكن استخدام الأساليب الاحصائية في الكشف عن نمط التوزيع المكاني للمراكز الحضرية، وان عدم إستثمار الإمكانات والموارد الطبيعية والبشرية في مراكز محافظة ميسان بصورة صحيحة بما يتناسب مع ماتمتلكه هذه المراكز من ثروات طبيعية ومعدنية فضلاً عن الموارد البشرية، ساهمت بشكل كبير في عدم انتظام الشبكة الحضرية كما أن للعوامل السياسية والحروب تأثير كبير في تعميق التباين المكاني بين المراكز الحضرية ووجود مدينة مهيمنة على المدن الاخرى وهي مدينة العمارة تبعاً لإسباب ادارية واقتصادية واجتماعية

ثالثاً – هدف الدراسة :

يهدف البحث الى دراسة واقع النظام الحضري في محافظة ميسان والذي تمثل بالأتي :

1- الكشف عن وجود مدينة مهيمنة في النظام الحضري لمحافظة ميسان.

2- العمل على تحقيق مستوى متوازن بين المراكز الحضرية ليكون اكثر قدرة على تحقيق نظام حضري متكامل، ويتناغم مع المقومات الطبيعية والبشرية المتاحة في المراكز الحضرية .

3- قياس مدى التفاوت في توزيع سكان الحضر على المجتمعات الحضرية في مدن محافظة ميسان.

رابعاً- اهمية الدراسة :

تأتي أهمية الدراسة من خلال أظهار خصائص وسمات النظام الحضري في محافظة ميسان، والكشف عن التغيرات في البنية الهرمية خلال مدة دراسة النظام الحضري ليساعد في أبراز وتحديد حجم الخلل في شبكة المدن الحضرية وإعادة توزيع السكان في صورة منتظمة .

خامساً - منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة على الأساليب العلمية الحديثة والمناهج الجغرافية، كالمنهج الوصفي من خلال جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع الدراسة، والمنهج التاريخي من خلال تحليل التغيرات الحجمية خلال المراحل الزمنية المختلفة، والمنهج التحليلي من خلال تحليل مؤشرات التباين المكاني والزماني للمراكز الحضرية، واعتمدت الدراسة على بعض الاساليب الرياضية والإحصائية التي لها علاقة بموضوع الدراسة مثل قياس التركز السكاني وكثافة السكان للتعرف على التوزيع المكاني لسكان منطقة الدراسة.

سادساً - خطوات الدراسة ومصادر البيانات والمعلومات

1- جمع البيانات المكتبية من الكتب العربية والاجنبية والمراجع والدوريات والنشرات الحكومية المتعلقة بموضوع الدراسة والمتوفرة في مكتبات جامعة ميسان ومكتبات الجامعات العراقية الاخرى، والاستفادة من الابحاث العلمية والرسائل والاطاريح في مركز التخطيط الحضري والإطلاع على البحوث والكتب الإلكترونية في مواقع شبكة الانترنت.

2- مراجعة الدوائر والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة بموضوع الدراسة لغرض الحصول على البيانات الإحصائية المتعلقة بالدراسة منها وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات في محافظة بغداد، والجهاز المركزي للإحصاء في محافظة ميسان، مديرية التخطيط العمراني في محافظة ميسان ومديرية بلدية العمارة، ومديرية بلدية ميسان، وقسم الاعلام في محافظة ميسان، ومراكز الزائر الصحي ودائرة الهجرة والمهجرين.

3- الطرق والاساليب الاحصائية المستخدمة لإجل معالجة البيانات التي تم جمعها بحسب اغراض الدراسة، إذْ تم استعمال تقنيات واساليب احصائية التي تعنى بدراسة التوزيع الحضري والتأكيد على صحة الظاهرة الجغرافية .

سابعاً- حدود الدراسة :

1- **الحدود المكانية :** تتمثل حدود الدراسة المكانية بمحافظة ميسان التي تقع بين دائرتي عرض (31° 15ˉ -32° 56ˉ) شمالاً ، وقوسي طول (46° 15ˉ -47° 50ˉ) شرقاً إذْ تقع في الجزء الجنوبي الشرقي من العراق وتحدها من جهة الشمال والشمال الغربي محافظة واسط، ومحافظة ذي قار من جهة الغرب، ومن الجنوب محافظة البصرة ، كما لها حدود دولية مع جمهورية ايران الاسلامية التي تمتد من الشرق والشمال الشرقي. خريطة (1) .

وتبلغ مساحتها (16072) كم2، وتشكل (3.7%) من مساحة العراق البالغة (438317) كم2 ، تضم (15) مركزاً حضرياً خريطة (2)، منها (6) اقضية و(9) نواحي وتعد مدينة العمارة مركز محافظة ميسان ومهيمن على مراكزها من ناحية عدد السكان البالغ (527472) نسمة، إذْ يشكلون نسبة (65.5%) من اجمالي سكان الحضر في محافظة ميسان البالغ عددهم (821853) نسمة لعام 2018[1].

2- **الحدود الزمانية :** تتمثل بالمدة (1977-2018) .

---

(1) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، تقديرات محافظة ميسان حسب الوحدات الادارية والبيئة والجنس لسنة 2018، جدول (213)، ص 312 .

خريطة (1)

موقع محافظة ميسان من العراق

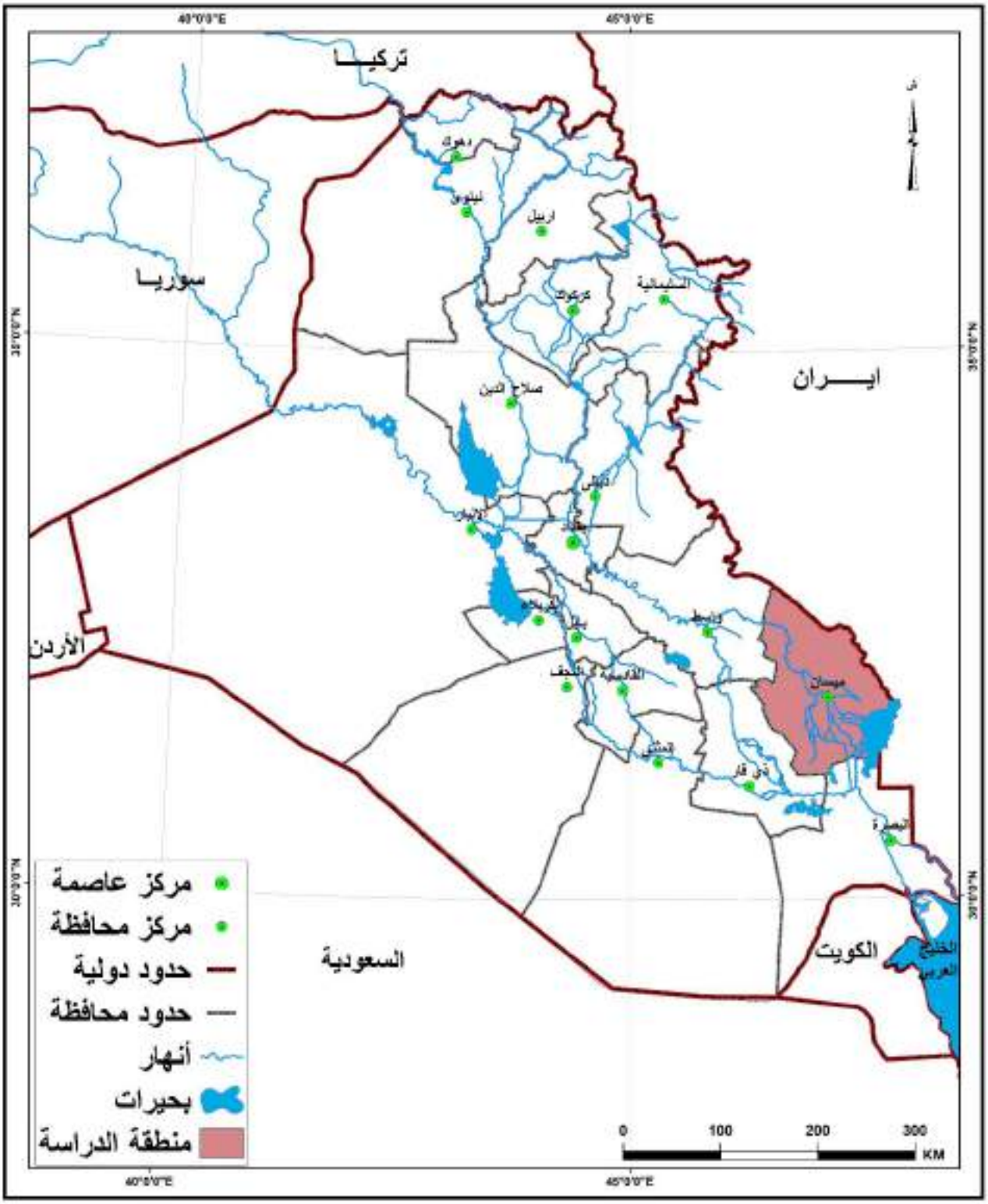

المصدر: وزارة الموارد المائية، المديرية العامة للمساحة، قسم انتاج الخرائط،خريطة العراق الادارية، مقياس (1:1000.000) ، بغداد ، 2010.

خريطة (2)

المراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 2018

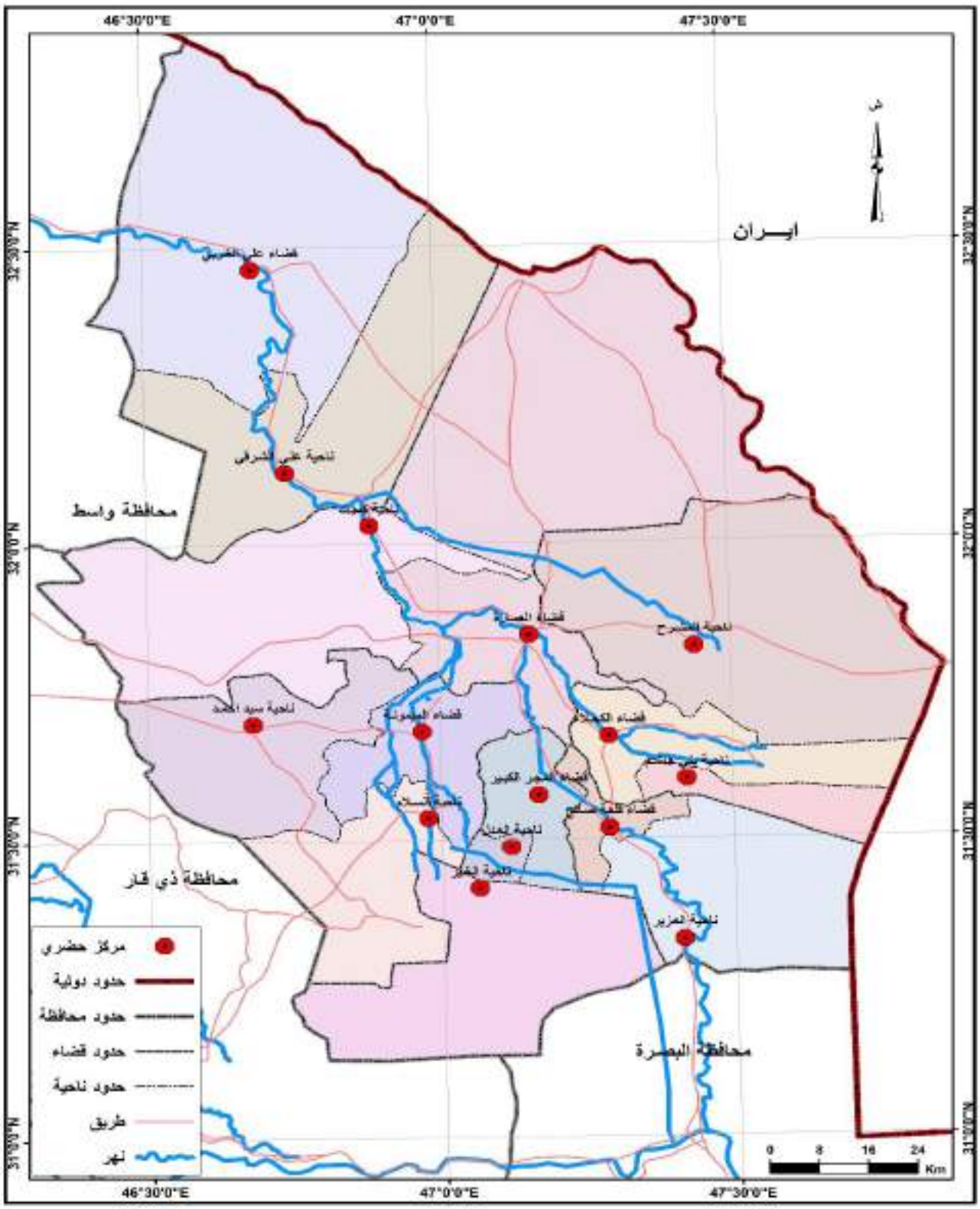

المصدر– وزارة الموارد المائية ، المديرية العامة للمساحة ، قسم انتاج الخرائط ، الوحدة الرقمية ، خريطة محافظة ميسان، مقياس (1:250.000) ، بغداد ، 2010.

ثامناً- المفاهيم المتعلقة بالدراسة :

1- تعريف النظام الحضري

يعد النظام الحضري أحد أنماط التفاعل البشري مع البيئة التي تمنحه أسس إنشاء شبكة من المستوطنات الحضرية التي تكون مراكز للسكان والاستقرار والعمل والتنمية التي تأخذ على عاتقها إدارة الموارد وتوظيفها بما يتناسب مع اعداد السكان في المنطقة، وتتمثل فيه مجموعة من المدن تتنافس وتخضع لإنظمة إدارية على المستوى الإقليمي أو الوطني، وتكون على مستوى متفاوت من تصميم وإدارة وتوظيف مواردها، ونسب متفاوتة من السكان والأنشطة الاقتصادية والوظائف والخدمات، ومن ثم فإن الأساس الاقتصادي يختلف من منطقة إلى أخرى ضمن نطاقها الجغرافي، ويعد النظام الحضري إحدى الأعمدة الرئيسة في دراسة جغرافية المدن، إذ ينظر الجغرافي إلى المدن المختلفة التي يتكون منها النظام الحضري بوصفها نقاط منتشرة فوق الحيز المكاني، حيث تعامل تلك المدن كوحدات مستقلة تدرس من خلال العلاقة بين حجومها ورتبها، وأنماط توزيعها بصورة رئيسة [1] .

يتميز النظام الحضري بشبكة متوازنة من المستوطنات الحضرية التي تتقدم وفقاً لحجم السكان، والناتج الاقتصادي والاجتماعي، وقدرة المراكز على الاستقطاب السكاني، وبذلك تحدث حالة عدم التوازن والإختلال في الشبكة الحضرية، وقد أهتم كثير من علماء الدراسات الحضرية بنمو ونشوء المدن، والتوزيع المتوازن للسكان في البيئة الحضرية، فسياسة التنمية العادلة أو سياسة التوازن المكاني تحتاج إلى توزيع متوازن لمشاريع الاستثمار والتنمية،لأن المدن لا توجد بمعزل عن غيرها فهي تنمو أو تتدهور بسبب علاقاتها أو الترابط مع مجموعة أكبر من الأماكن الحضرية هذه المجموعة المترابطة من المدن نسميها النظام الحضري[2].

---

[1] حسين الجعفري، موسى سمحة، الترتيب الهرمي والتوزيع المكاني للمدن في إقليم جنوب الأردن، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد (45)، العدد(4)، ملحق(1)، 2018، ص 311 .

[2]Larry S.Bourne,Studying growth and changing in the Canadian urban system Center for urban and community studies, Research working groups : http://www.urbancentre-utoronto .ca/ researchgroups /urbansystems .html

2- المستقرة البشرية

تعرف بأنها منطقة مسكونة من قبل الإنسان يتفاعل في داخلها، وله هدف معين يتحدد من خلال السكن الذي يتخذ شكل الاستقرار، وعلى هذا الاساس فالمستقرة البشرية تتضمن جانبين : الأول الانسان وحجم هذا التجمع البشري، والثاني الطبيعة التي تؤلف مع الانسان العناصر الاساسية لتكوين المستقرة، وبهذا يمكن القول بإن هناك جانبيين يؤثران في تفاعل المستقرة البشرية وتكوينها وهي (العوامل الطبيعية والمتغيرات البشرية)وهذه العوامل تتحدد حسب حجم المستقرة ونوعها[1]، أما من الناحية التاريخية فأن المستقرة كانت تمثل حاجة ملحة ومهمة تساهم في استيطان المدن؛ لإرتباطها بحضارات أو شخصيات تأريخية أو دينية جعلتها مركز للعمران والتطور البشري، إذ إن المدن لا يمكن ان تعيش في عزلة عن بعضها فهي تتفاعل مع غيرها من المدن في مجالات واشكال مختلفة ويشمل ذلك التفاعل المكاني بين المدن مزيجاً معقداً من أنماط الحركة، كالتدفق والتحولات التي تتم بين السكان وأنشطتهم في المدن المختلفة، ويساعد التفاعل المكاني في تنظيم المدن كما إنه يؤدي دوراً هاماً بين المدن في تشكيل بنية النظام الحضري [2] .

3- الهيمنة الحضرية

تركز اكبر نسبة من سكان بلد أو اقليم ما في مدينة كبيرة أو مدينتين كبيرتين وسيطرة المدينة أو المدينتين على بقية المدن، واستحواذهما على اكبر نسبة من النشاطات السياسية والثقافية والتعليمية والخدمية والصناعية والاستثمارات الحكومية[3]، ومن مظاهرها فقدان الاهمية النسبية للمدن ذات الاحجام المتوسطة والصغيرة، ووجود فجوة كبيرة بين احجامها

---

[1] فراس ثامر حمودي، مهيب كامل فليح، سياسة التنمية الإقليمية ودورها في نشوء المستقرات البشرية وتطورها، مجلة كلية التربية للبنات، مجلد(20) ، العدد(4) ، جامعة بغداد،2009، ص 24 .

[2] مؤمن "محمد ذيب" نصر، التخطيط العمراني من منظور جغرافي، غزة، 2013، ص 22-24 .

[3]Fengxiang Song and Michael TimberlakeK" Chines urbanization, State policy, And The world economy," Journal of urban affairse, Vol (18), No (3), 1990, p.286.

واحجام المدن المهيمنة واستحواذ الاخيرة غالباً على اكبر المعدلات سواء في نمو السكان أو النشاطات الاقتصادية الاخرى[1] .

5- استقطاب المدن

ان انتقال السكان إلى المدن الحضرية لا ينحصر بمجرد هجرة ونزوح السكان من الريف إلى المدن لكن في تركيز هذا الانتقال في بعض المدن دون غيرها الامر الذي يحرم الاقاليم الاخرى من التقدم والتطور وعدم ظهور مدن متوسطة، نتيجة لوجود المدن المهيمنة، مما يكون عاملاً في حدوث اختلال في التوازن المطلوب في التوزيع الجغرافي للسكان، وعلى مستوى الخدمات والقوى العاملة على مختلف أرجاء الإقليم أو الدولة، ونظراً لأن التوزيع المكاني المنتظم والمتوازن للمراكز الحضرية والسكان هو سمة من سمات الدول المتقدمة بشكل عام[2]، وفقاً لما يجب ان تكون علية كما هو الحال في الدول الصناعية المتقدمة .

وقد اتفقت معظم الدراسات ان التزايد غير الطبيعي في عدد السكان والمتمثل بالنزوح والهجرة سعياً للحصول على فرص عمل يرجع بالاساس إلى عوامل جذب واستقطاب تكمن في هذه المدن، فضلاً عن عوامل طرد في بعض المدن لاسيما في المناطق الريفية، وتتمثل قوى الجذب بالعوامل السياسية والتأريخية والاقتصادية والاجتماعية والخدمية التي تشمل تركز المؤسسات الادارية والتعليم والصحة وتوفر وسائل النقل، وارتفاع مستوى الخدمات فإنها تؤدي دوراً في التنمية وتدفق الهجرة اليها من المناطق المحرومة أو تعاني من نقص الخدمات.

زاد عدد سكان الحضر في العالم من حوالي (200) مليون بنسبة (15٪) من سكان العالم في عام 1900 ليصل إلى (2.9) مليار بنسبة (50٪) من سكان العالم في عام 2000، وزاد

---

[1] نشوان شكري عبدالله، النظام الحضري في محافظة دهوك، دار سيبريز للطباعة والنشر، دهوك، العراق، 2009، ص 25 .

[2] ثائر مطلق عياصرة، الملامح الجغرافية للنظام الحضري في الأردن، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد(41) ،العدد(2)،2014،ص412 .

عدد المدن التي يزيد عدد سكانها عن (17) مليون في عام (1900) ليصل إلى (388) عام (2000) ، وارتفع تعداد سكان العالم في عام (2018) إلى (7.6) مليارات نسمة [1].

تاسعاً- الدراسات المشابهة :

1- دراسة فلاح جمال معروف (بغداد رئيسة مدن العراق) 1976 [2]/تناولت هذه الدراسة كيفية معرفة ترأس مدينة بغداد على المدن الأخرى في العراق، وهي كلاً من (الموصل والبصرة وكركوك والنجف)، وذلك من خلال دراسة احجامها السكانية وتركزاتهم والوظيفية وخصائصها الاقليمية ومقارنتها بتلك المدن الكبرى، وتشترك مع دراستي بدراسة الاحجام السكانية وخصائصها وتختلف

2- دراسة إسراء طلال داود2004 [3]/ ناقشت هذه الدراسة التوزيع الحجمي والسكاني لمراكز المحافظات جنوب شرق العراق وهي كلاً من البصرة و ميسان وذي قار .

3- دراسة رفلة يعرب يوسف 2014 [4]/ تناولت هذه الدراسة تحليل واقع النظام الحضري في محافظة النجف، بالاعتماد على الأساليب الاحصائية الخاصة بالترتيب الحجمي وفقاً لتسلسل زمني امتد من (1977-2013) .

4- صلاح مهدي الزيادي 2014 [5]/ تناولت هذا الدراسة طبيعة هرمية المراكز الحضرية في محافظة ميسان، من خلال التوزيع الحجمي لتلك المراكز، ومدى انطباق قاعدة المرتبة والحجم وقانون جفرسون ودليل الهيمنة .

---

[1] تقرير عن مؤشرات التنمية العالمية : الموقع الالكتروني :
http://datatopics.worldbank.org/world-development-indicators.

[2] فلاح جمال معروف، بغداد رئيسة مدن بغداد، رسالة ماجستير ،كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1976 .

[3] إسراء طلال داود، توزيع أحجام المراكز الحضرية لإقليم جنوب شرق العراق وأنماطها المكانية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة المستنصرية ، 2004.

[4] رفلة يعرب يوسف، الهيمنة الحضرية لمدينة النجف، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة ، 2015.

[1] صلاح مهدي الزيادي واخرون، التوزيع المكاني للمراكز الحضرية في محافظة ميسان، جامعة ميسان، كلية التربية ، قسم الجغرافية، 2014 .

5- دراسة اشواق جبار 2016 [1]/، اعتمدت الدراسة على الطرق الإحصائية وبعض النظريات لمعرفة واقع حال التوزيع الحجمي للمراكز الحضرية في محافظة واسط عبر مدة زمنية امتدت من (1987-2015)، ومعرفة الاختلال الحاصل بين المراكز الحضرية فيها .

6- دراسة حوراء كريم سليم 2017 [2]/ تناولت التغيرات في حجوم مدن النظام الحضري ضمن محافظتي بابل والنجف، واستعملت طرق إحصائية لإيجاد تراتيب حجمية وتوازن وظيفي بينهما .

7- دراسة ماجدة عبد الله طاهر العيداني[3]/اعتمدت الباحثة على الطرق والاساليب الإحصائية لمعرفة المدينة المهيمنة في المحافظة على مدن النظام الحضري الاخرى.

---

[2] اشواق جبار سلوم الوائلي، التوزيع الحجمي للمراكز الحضرية في محافظة واسط، رسالة ماجستير، كلية التربية ، جامعة واسط ، 2016.

[3] حوراء كريم سليم، التغيرات الحجمية لمدن النظام الحضري في محافظتي النجف وبابل للمدة (1977-2015) دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الكوفة ، 2017.

[4] ماجدة عبد الله طاهر العيداني، دراسة تحليلية للتراتب الحجمي للمراكز الحضرية وظاهرة المدينة المهينة في محافظة البصرة، اطروحة دكتوراه، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة البصرة ، 2018 .

8- نور كريم سكران الخزاعي 2018 [1]/ استخدمت الباحثة عدد من المؤشرات والمقاييس الحضرية لتحليل الكمي للهيمنة الحضرية على مدن النظام الحضري في المحافظة .

[1] نور كريم سكران الخزاعي، الهيمنة الحضرية لمدينة السماوة على مدن محافظة المثنى، رسالة ماجستير، كلية التربية ، جامعة المثنى ، 2019.

عاشراً- هيكلية الدراسة

اشتملت الدراسة على المقدمة وثلاثة فصول وتلتها النتائج والمقترحات والمصادر اذ تناولت :-

- **المقدمة** :- تطرقت عن موضوع الدراسة ومشكلة الدراسة وفرضية الدراسة وهدف وأهمية الدراسة ومنهجيتها والمفاهيم المتعلقة بالدراسة .

- **الفصل الأول** : تناول هذا الفصل العوامل الطبيعية والبشرية المؤثرة في النظام الحضري في محافظة ميسان، وقسم إلى مبحثين اذ تضمن المبحث الأول العوامل الجغرافية الطبيعية المؤثرة على النظام الحضري وهي مظاهر السطح والتربة والموارد المائية، فيما تطرق المبحث الثاني المتغيرات الجغرافية البشرية السكانية كالنمو السكاني لمحافظة ميسان، وتوزيع ومعدلات نمو سكان الحضر والمراكز الحضرية، والسياسات الحكومية والنقل ، وتوفر الخدمات الاساسية.

- **الفصل الثاني**:- ناقش هذا الفصل التوزيع الحجمي للنظام الحضري في محافظة ميسان ، وقسم الى مبحثين، تناول المبحث الأول التوزيع الحجمي والمكاني للمراكز الحضرية والتغير في احجام السكان والفئات الحجمية خلال مراحل زمنية متعددة، فيما تطرق المبحث الثاني مقاييس التوزيع المكاني ونسبة تركز السكان في محافظة ميسان .

- **الفصل الثالث** :- استعرض هذا الفصل التحليل الكمي والوظيفي للنظام الحضري في محافظة ميسان اذ تضمن على مبحثين، فالمبحث الأول ناقش دراسة التحليل الكمي للنظام الحضري واحجام ومراتب المدن، وقياس البنية الهرمية للنظام الحضري في محافظة ميسان، وتضمن المبحث الثاني التحليل الوظيفي للانشطة الاقتصادية في محافظة ميسان.

الفصل الأول

العوامل الطبيعية والبشرية المؤثرة على النظام الحضري في محافظة ميسان

المبحث الأول – العوامل الطبيعية المؤثرة على النظام الحضري في محافظة ميسان

المبحث الثاني - العوامل البشرية المؤثرة على النظام الحضري في محافظة ميسان

المبحث الأول

العوامل الطبيعية المؤثرة على النظام الحضري في محافظة ميسان

تعد العوامل الطبيعية والبشرية مهمة في إحداث تباين بين المراكز الحضرية مما يؤدي إلى زيادة الهجرات السكانية من مناطق الطرد إلى مناطق الجذب التي تزدهر فيها الانشطة الاقتصادية والتجارية، تبعاً لأختلاف حاجات السكان واختلاف مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية، إذْ تعد الموارد المائية مصدراً مهماً في تركز السكان واستيطانهم الامر الذي يؤدي إلى زيادة المراكز الحضرية على امتداد الانهار، كما تساعد خصوبة التربة على سهولة استغلالها في زراعة محاصيل عديدة ومختلفة، فضلاً عن انبساط السطح واستواء الارض يشجع على انشاء وتوسيع الخدمات الاساسية في تخطيط المدن وتطورها من طرق النقل وبناء مصانع ومعامل، إن للعامل البشري دور كبير في إحداث تباين في توزيع المراكز الحضرية مما يجعلها مراكز جاذبة للسكان، فتركز الخدمات الاساسية في المراكز الادارية المتمثلة في الاقضية والنواحي يجعلها اكثر المناطق كثافة في السكان، إذْ يلحظ رغبة السكان في الانتقال من الريف إلى المدينة بحثاً عن فرص عمل، ومستوى معيشي افضل، وبذلك يتزايد نمو المراكز الحضرية متأثراً بجغرافية المنطقة، وفي هذا الجزء من الدراسة سنبين فكرة موجزة عن جغرافية منطقة الدراسة الطبيعية والبشرية .

أولاً – الموقع الجغرافي :-

تقع محافظة ميسان بين دائرتي عرض($^{-}$15, 31°–$^{-}$56, 32°) شمالاً، وقوسي طول ($^{-}$15, 46°–$^{-}$50, 47°) شرقاً تحدها من جهة الشمال محافظة واسط، ومن جهة الغرب محافظة ذي قار ومن الجنوب محافظة البصرة، أمّا من جهة الشرق والشمال الشرقي فلها حدود تمتد لمساحات طويلة مع دولة ايران، وكان لهذا الموقع دور مهم في تحديد الاهمية الاقتصادية والعمرانية والوظيفية لمنطقة الدراسة لانه يعكس العلاقة المكانية بين الموارد الطبيعية والاقتصادية خاصة من ناحية خطوط النقل وكونها حلقة وصل بين محافظة البصرة التي تعد المنفذ البحري الوحيد للعراق وبين محافظات المنطقة الوسطى، كما ساهم وجود منفذ الشيب

الذي يعد نافذة اقتصادية مهمة في تطور حركة نقل البضائع بين العراق وايران، وشكل الموقع المتميز لها نواة لمدينة ومركز تجاري مهم، وتتكون من (15) مركزاً حضرياً، ويعد قضاء العمارة من أكبر مراكز المحافظة من ناحية السكان البالغ (527472) نسمة من الإجمالي الكلي للسكان البالغ (1112673) نسمة، ويشكلون نسبة (65.5%) من المجموع الكلي لسكان حضر المحافظة البالغ (821853) نسمة لعام 2018[1].

ثانياً- السطح :-

يعد السطح من أكثر العوامل الطبيعية تاثيراً في نشوء المستقرات البشرية، لما له من اهمية في اتساع استعمالات الارض، إذْ يلحظ ازدياد الكثافة السكانية في المناطق السهلية وقلتها في المناطق الجبلية والصحراوية، ويمتاز شكل سطح محافظة ميسان بالانبساط في الجزء الكبير منه، لانه جزء من السهل الرسوبي ولا يوجد من المظاهر التضاريسية التي تميز سطح المحافظة سوى الانحدارات الجانبية من ضفاف الانهار إلى الاراضي المنخفضة المجاورة، إذْ تنحدر من الشمال عند خط الارتفاع المتساوي (12) م من المناطق الضفاف لدجلة إلى (6) م فوق مستوى سطح البحر عن الاراضي المجاورة المنخفضة خريطة (3)، أما اجزائها الجنوبية فيتباين الارتفاع من (8) م عند ضفاف دجلة إلى خط الارتفاع المتساوي (5) م عند الأراضي المنخفضة المجاورة لمناطق الضفاف، وهذا يعود إلى طبيعة الارسابات النهرية [2].

وأن منطقة السهل الرسوبي تعد من أفضل مناطق العراق ازدهاراً من الناحيتين الطبيعية والاقتصادية ومنذ آلاف السنين، إذْ استغلت ارض السهل الخصبة في الزراعة، وساعدت صفة الانبساط على انتشار السكان والمراكز الحضرية ضمن اقسام السطح لمحافظة ميسان، وزيادة كثافتهم وسهولة تنقلهم وتنوع انشطتهم.

---

[1] وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، تقديرات محافظة ميسان حسب الوحدات الادارية والبيئة والجنس لسنة 2018، جدول (213)، ص 312 .

[2] نصر عبد السجاد الموسوي، اثر المقومات الطبيعية على انتاج المحاصيل الزراعية الاستراتيجية في المحافظات الجنوبية من العراق (البصرة . ميسان . ذي قار)، مقال منشور على الموقع:
http://basrahcity.net/pather/report/basrah/61.html

خريطة (3)

خطوط الأرتفاع المتساوية لسطح محافظة ميسان

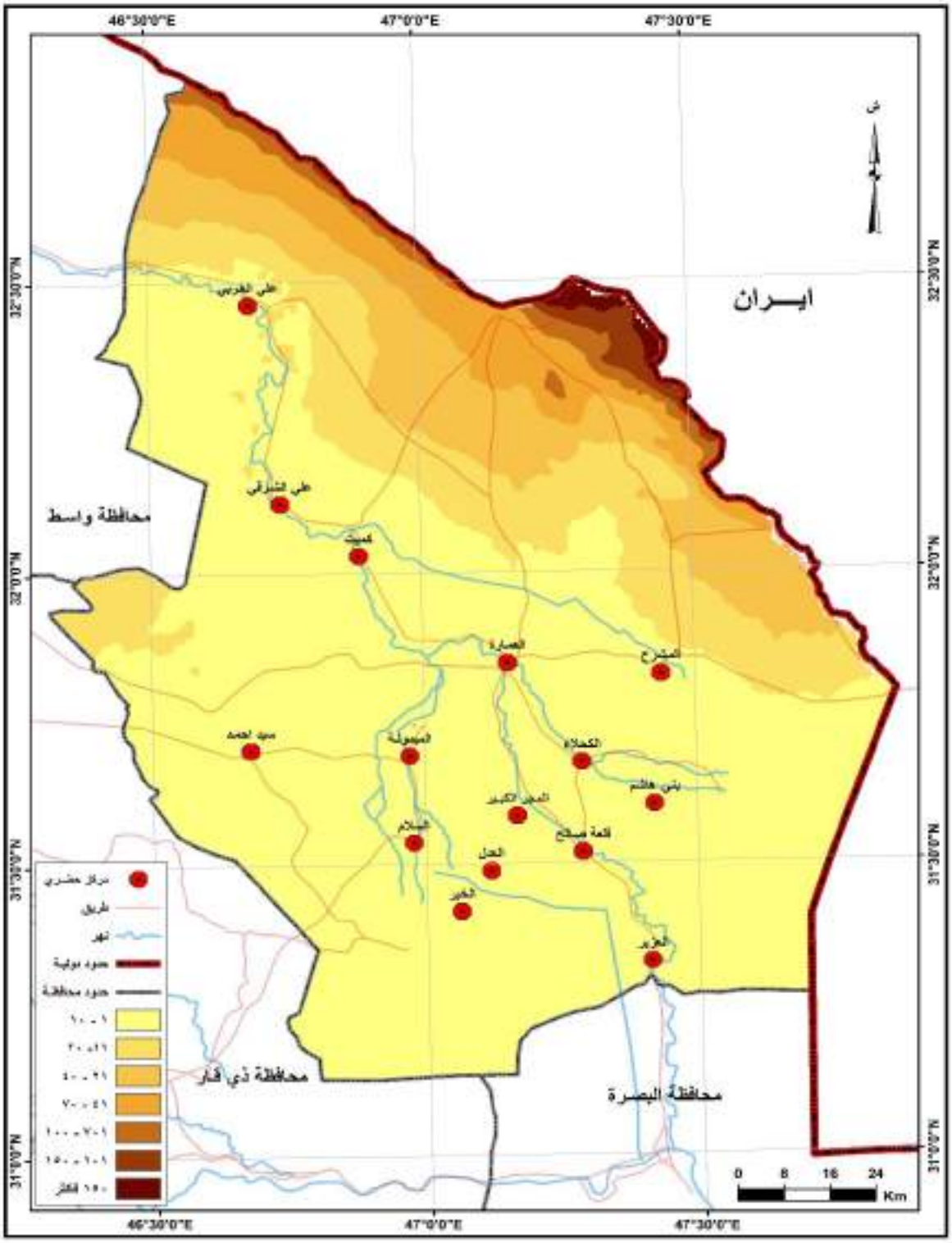

المصدر- انموذج الارتفاع الرقمي (dem) . (E 020 N 40) . بدقة (٣٠) ٢٠١٥ باستخدام برنامج (Clobal Mapper.V.11. وبرنامج (Arc Map V 10.4)

المختلفة، كالزراعة، والصناعة، والتجارة وغيرها من الفعاليات الاخرى، لذا تعد المناطق السهلية من أكثر البيئات استجابة لأنشطة الإنسان، ففي المناطق السهلية يستطيع الانسان اخضاعها لاساليب الري الحديثة، وانشاء المستقرات، وشق الطرق، واستخدام المكننة في الزراعة [1] .

وقد دلت بعض الدراسات الجيولوجية على أن القسم الجنوبي من السهل الرسوبي قد انخفض ومازال ينخفض، ولذلك فأن الترسبات التي تجلبها الانهار والرياح لم تتمكن من ملئه تماماً، كما ان هذه الانهار قد بدلت مجاريها عدة مرات، وبذلك اصبح واضحاً ان الانهار كونت اراضي عالية وتركت اراضي واطئة بين مجاريها مكونة اهوار ومستنقعات[2]، وهذا مايبين اسباب انتشار وإتساع الاهوار في اجزاء كبيرة ضمن محافظة ميسان، لذا يقسم سطح منطقة الدراسة الى ماياتي :-

1- **أقليم الجزيرة الشرقية** : يمتد في الاجزاء الشرقية والشمالية الشرقية من المحافظة وتبلغ مساحتة (7397) كم2، ويشكل مانسبتة (46.2%) من مجموع مساحة منطقة الدراسة البالغة (16072) كم2[3]، وساهمت الكثير من العمليات الجيمورفولوجية في تكوينة ، ويمتاز هذا الاقليم باختلاف مظاهر سطحة عن بقية اجزاء المحافظة، وأيضاً بقلة السكان بصورة كبيرة لانه منطقة حدودية مع ايران تحتوي على الكثير من مخلفات الحرب العراقية (الغام) الايرانية التي دامت ثمان سنوات خاصة في منطقة التلال الشرقية، فضلاً عن وجود مظاهر التصحر والكثبان الرملية مما يشكل عائقاً في استثمارها في الإنشطة الإقتصادية مما لا يشجع على الإستيطان الحضري في تلك المناطق .

2- **اقليم كتوف الانهار** : تعد أهم مظاهر الترسيب التي يخلفها نهر دجلة عندما ترتفع مناسيب النهر يقوم بالقاء حمولته على امتداد المناطق المجاورة للنهر، فضلاً عن حدوث بعض الفيضانات الاستثنائية، ساهمت في بناء كتوف النهر التي تكون عالية وتربتها خالية من الاملاح وصالحة للزراعة لكافة الإنشطة الإقتصادية الاخرى،وتمتد على مساحة تبلغ

---

[1] فراس ثامر حمودي، مهيب كامل فليح ، مصدر سابق، ص10 .

[2] خطاب صكار العاني، نوري خليل البرازي، جغرافية العراق، مطبعة جامعة بغداد، 1979 ،ص 26 .

[3] مديرية الزراعة في محافظة ميسان، قسم الاراضي.

(224.77) كم^{2}بنسبة تبلغ (35%)[1]، مما يشجع على الإستيطان وانشاء المستقرات الحضرية، إذْ تقع معظم المراكز الحضرية ضمن هذا الاقليم ابتدءا من شمال المحافظة في قضاء علي الغربي وكميت والعمارة وامتداداً إلى مدن المشرح والكحلاء والمجر الكبير وحتى ناحية العزير.

3- **اقليم احواض نهر دجلة المطمورة بالغرين** : يمتد من شمال مدينة علي الشرقي بحوالي (10كم) بمحاذاة خط الارتفاع المتساوي (12م) ، تتسع بالاتجاة نحو الجنوب حتى جنوب نهر جدول نهر سعد بـ(5كم) ، إذْ يشكل خط الارتفاع المتساوي (7م) حدوداً لها، وتأخذ امتداد شرقي إلى الشمال من مدينة العمارة وينتهي عند اقصى الشرق[2]، ويعد هذا الاقليم اوسع مظهر طبوغرافي في منطقة الدراسة ، إذْ يمتد لمساحة تبلغ (2778.02) كم^2 بنسبة شكلت مايقارب (43.3%)[3]، وبذلك تمتد فية كثير من المساحات الزراعية والانشطة الأقتصادية المختلفة مثل معامل الطابوق ومقالع الحصى والرمل التي شجعت على استيطان السكان .

4- **اقليم المنخفضات المغمورة بالمياه** : تعد مناطق الاهوار والمستنقعات أحد أهم المظاهر الجيومورفية في محافظة ميسان، فهي تشكل نسبة قدرها (17.9%) من مجموع مساحة المحافظة[4]، إذْ ان هذه المسطحات المائية تتغذى على مياه الانهار وتحوي على كثير من التنوع في الحياة النباتية مثل القصب والحشائش والثروة الحيوانية المتمثلة بالاسماك، وتربية االحيوانات التي يعتمد عليها سكان الاهوار في معيشتهم، وتمتاز الاهوار والمناطق المحيطة بها ماقبل حرب الخليج الاول 1990 بتوفر المياه، وصلاحية المناخ لزراعة المحاصيل الاقتصادية، وتضم عشرات الأنواع من الثروة السمكية والطيور، إلا أنها تضررت كثيراً بسبب عملية التجفيف، ويمكن تقسيم الاهوار إلى :

---

[1] المرئية الفضائية للقمر الصناعي لاندسات بأستخدام برنامج arc map v10.2.1 .

[2] كاظم شنتة سعد، جغرافية محافظة ميسان الطبيعية والبشرية والاقتصادية، دار الضياء للطباعة والتصميم، بغداد، الطبعة الاولى، 2014، ص46 .

[3] المرئية الفضائية للقمر الصناعي لاندسات بأستخدام برنامج arc map v10.2.1 .

[4] وزارة التحطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية تخطيط ميسان، الخطة التنمية المكانية لمحافظة ميسان لغاية 2020.

1- **اهوار شرقية** : تتمثل بهور الحويزة بشكل رئيس الذي يقع ضمن الحدود الشرقية لمنطقة الدراسة ضمن مدينة الكحلاء، ويعد هور مشترك بين العراق وايران، ويتمتع بمقومات بيئية مهمة وقد تم تجفيفة من قبل النظام السابق.

2- **اهوار غربية** : تشمل المناطق الواقعة ضمن قضاء الميمونة وناحية السلام، ويعد هور العودة الهور الرئيس في المنطقة ، ويحتوي على التنوع الاحيائي، وكان من اهم واجمل الاهوار في المحافظة، وقد تضرر سكان الاهوار تضرراً كبيراً, بسبب تردي الانظمة البيئية كافة نتيجة ماتعرض له من تجفيف .

3- **اهوار جنوبية** : هي المناطق التي تقع ضمن الرقعة الجغرافية لناحية الخير ومحاذية لمناطق اهوار ذي قار ومناطق اهوار البصرة ، وتبلغ مساحتها (4000) كم تم تجفيفها بالكامل بعد عام 1991 [1]، مما سبب بهجرة جماعية لسكانها، وتم استحداث هذه الناحية عام 2001 بعد تجفيف الاهوار التي تقع على محاذاة نهر الجهاد (العز) سابقاً .

ثالثاً – التربـة :-

أنَّ التربة مصدر حياة الإنسان ومنها يستمد مايحتاج اليه من الغذاء والكساء والمأوى وبالمقابل تعتمد التربة في خصوبتها وقدرتها الانتاجية على الإنسان، وعلى كيفية استعماله لها واهتمامه بها ومحافظته عليها[2]، وتكونت الترب في محافظة ميسان بفعل الترسبات التي نقلتها مياه نهر دجلة وفروعة (المشرح والمجر والكحلاء)، وتمتاز الترب بخصوبتها العالية و تنوعها مابين التربة الطينية والمزيجيه عدا بعض الأجزاء التي تكون مغطاة ببعض الكثبان الرملية، وان وجود التربة التي ترسبها الانهار في الاطراف المختلفة من المحافظة اتاح وجود مساحات واسعة من الاراضي الزراعية حول ضفاف الانهار، ومن الواضح أن هناك علاقة واضحة بين توزيع السكان والتربة في جميع مناطق العالم، لاسيما في البلدان الزراعية، فيتركز السكان غالباً في السهول الفيضية ذات التربة الخصبة المتجددة، كما هو الحال في وادي الرافدين ووادي النيل، إذْ بدأت أولى الحضارات في العالم على

[1] حسن خليل حسن، تحليل جغرافي لطبيعة الاهوار المجففة جنوبي العراق، مجلة جامعة ذي قار، المجلد (2)، العدد (1) ،2006، ص46 .

[2] علي حسين الشلش، جغرافية التربة ، جامعة البصرة ، ط1 ، 1981، ص14 .

ضفاف الانهار؛ لوجود الترب الجيدة الملائمة للزراعة ولكافة الانشطة المهمة الاخرى، ومن اجل استصلاح وتحسين خواص الترب الزراعية وتخليصها من مشكلة تملح التربة وجعلها ملائمة للزراعة قامت الدولة بانشاء مشاريع كبرى مثل مشروع نهر سعد، ومشروع قصب السكر في قضاء المجر الكبير، مما ساعد على ايجاد مستقرات ثابتة في هذه المناطق وفي منطقة الدراسة وتقسم الترب إلى الانواع الاتية خريطة (4):

1- تربة كتوف الانهار :

تعد من افضل الترب في العراق واكثرها صلاحية للاستثمار الزراعي ، إذْ تقع تربة كتوف الانهار على جانبي نهر دجلة وتقع ضمنها ثمانية مراكز حضرية تمتد من شمال المحافظة في علي الغربي وعلي الشرقي وكميت والعمارة والمشرح والميمونة وقلعة صالح وحتى ناحية العزير وهي ناتجة من تجمع أكبر الذرات حجماً قرب النهر نفسه، وتتصف تربة كتوف الانهار بارتفاعها مقارنة مع ما يجاورها بمقدار (2-3) م، مما جعل هذا النوع من الترب يمتاز بحالة الصرف الجيدة انعكس ذلك على نسجة التربة وتصنيفها ضمن متوسطة النسجة ذات قوام طيني رملي تراوحت نسبة الطين والرمل والغرين فيها (6.61 %) و(0.21%) و(4.17%) على التوالي، أما مستوى المياه الجوفية فيها يتراوح بين (2-3%)م[1] ، وتشكل هذه الترب وسطاً ملائماً جداً لتكاثر ونماء الاحياء المجهرية التي تعمل على تحليل البقايا العضوية والنباتية، وتثبيت الازوت الهوائي بمساعدة الكلس، ولذلك فهي توجد في المناخ الدافيء ذات الفصل الجاف [2]، وساعدت هذه الصفات على انتشار الاراضي الصالحة للزراعة بمساحات واسعة، و انعكست هذه الصفات على سهولة القيام بالعمليات الزراعية، وارتفاع انتاجيتها في الوحدة الزراعية، كما يظهر ذلك في المحاصيل الزراعية التي تزرع فيها كالخضراوات والمحاصيل النقدية مثل انتاج محاصيل الحبوب، فقد حصل قضاء علي الغربي على المرتبة الاولى لإنتاج محصول الشعير بنسبة (16%) [3] ، لذا تعد من أخصب الترب في المحافظة، مما يساعد على الاستيطان البشري، وسهولة مد طرق النقل فيها.

---

[1] صلاح مهدي عريبي الزيادي، استعمالات الارض لأغراض النقل في مدينة العمارة، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، 2009، ص 14 .

[2] خالد المطري ، جغرافية التربة ، الطبعة الاولى ، الدار السعودية للنشر والتوزيع ، 2004، ص 174 .

[3] وزارة التخطيط، مديرية تخطيط ميسان، خطة التنمية المكانية لمحافظة ميسان للسنوات 2010-2020.

خريطة (4)

انواع الترب في محافظة ميسان

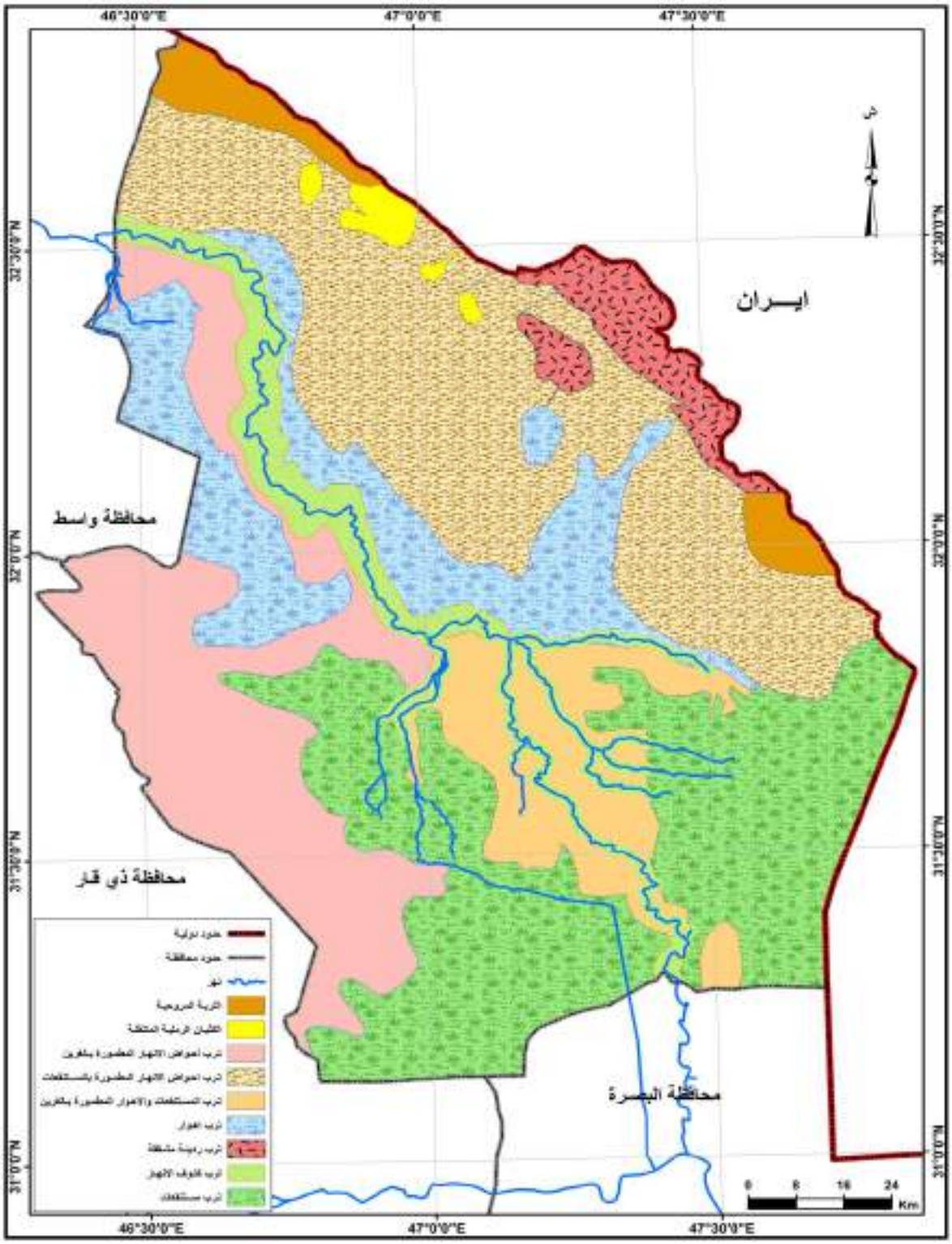

المصدر- بالاعتماد على : خارطة العراق الاستكشافية اعداد، بيورنك، المقياس (1:1000.000)، 1960 .

2-تربة احواض الانهار:

تشغل هذه الترب المناطق المنخفضة المجاورة لمناطق كتوف الانهار، وسبب هذا الانخفاض ارتفاع مستوى الماء الجوفي، مما جعلها ذات ملوحة عالية ورديئة التصريف، فضلاً عن ان هذه الترب تكونت نتيجة رواسب مياه الري الحديثة، لذا اتصفت تربتها بأنها طينية غرينية أو مزيجية غرينية ذات الصرف غير الجيد، إذْ يشكل الغرين والطين والرمل مانسبته (65.8%) و (27.3%) و (6.9%) على التوالي، أما معدل عمق المياه الجوفية تتراوح فيها مابين (-1.5م)[1]، وفي العراق كان من بين اسباب الهجرة الريفية الواسعة إلى المدن هو تدهور التربة وارتفاع الملوحة فيها بشكل خاص في منطقة السهل الرسوبي، وفي منطقة الدراسة تزداد ملوحة التربة عند الاتجاه من الشمال نحو الجنوب، بسبب ارتفاع ملوحة مياه الترب في ذلك الاتجاه، وايضاً قرب المياه الجوفية من مستوى السطح ، إذْ تتصف الترب بالمالحة في المناطق الشمالية كعلي الشرقي وعلي الغربي وكميت، إذً وصلت نسبة الترب المالحة إلى (48%،49 %،62 %) على التوالي ، بينما ترتفع كلما تقدمنا نحو الجنوب، إذْ وصلت نسبتها في الكحلاء والمجر والعزير إلى (75%، 79%، 84%)على التوالي[2]، كما تمتاز هذه الترب بفقرها بالمواد العضوية، لعدم صلاحية اغلبها في الزراعة، وقلة النباتات الطبيعية التي لا تتعدى بعض النباتات الصحراوية لاسيما النباتات الحولية منها، فضلاً عن زراعة المحاصيل الموسمية التي يقل دورها في تجهيز التربة بالمواد العضوية، بسبب استغلال مخلفاتها بعد الحصاد كعلف للحيوانات، كما يتعرض المتبقي منها للأكسدة بفعل ارتفاع درجات الحرارة، إذْ يقع مركز سيد احمد الرفاعي ضمن نطاق ترب احواض الانهار، كما تمتد اراضي بعض المراكز في ترب المستنقعات المطمورة بالغرين (كمراكز بني هاشم والمجر الكبير والعدل والخير والسلام).

---

[1] صلاح مهدي عريبي الزيادي، استعمالات الارض لإغراض النقل في مدينة العمارة ، مصدر سابق ، ص 16 .

[2] عباس هاشم خالد، استعمالات الارض الزراعية المؤقتة في محافظة ميسان وعلاقتها في ملوحة التربة ودرجة تفاعلها الكيميائي، مجلة كلية التربية للبنات ، المجلد (26) ، العدد (3) ،2015 ، ص 739 .

رابعاً – المناخ :-

يعد المناخ لمنطقة ما محصلة من العوامل والمتغيرات التي تؤثر عليه، مما يؤدي إلى اختلافه من منطقة إلى اخرى، وهو من العوامل الطبيعية التي تؤثر على حياة الانسان فالمناخ له دور مهم في حياة وانشطة الانسان، وكذلك في عمرانه سواء في المدينة والريف[1].

تقع محافظة ميسان ضمن اقليم المناخ الصحراوي الحار والجاف الذي يسود في منطقة السهل الرسوبي والهضبة الغربية، وبذلك تحققت القارية العالية والفرق الكبير في المدى الحراري السنوي واليومي، بسبب بعد المنطقة عن المسطحات المائية، فضلاً عن قلة الغطاء النباتي، وانخفاض الرطوبة، وصفاء السماء، وقلة الغيوم ، وللمناخ دوراً كبيراً في توزيع المراكز الحضرية، لما له من تأثير في جميع فعاليات وانشطة السكان لما يسببه المناخ الجاف من نقص في المياه ويقلل من انتاج المحاصيل الزراعية، ويخفض اعداد الثروة الحيوانية مما يسهم في زيادة هجرة السكان من الريف الى المدن، إذْ يمتاز هذا الاقليم بالمدى الحراري الكبير بين الليل والنهار، والصيف والشتاء، وارتفاع درجات الحرارة، وارتفاع المدى الحراري اليومي والسنوي، إذْ تبلغ معدلات درجات الحرارة لشهري تموز واب (34.4) مْ، كما يعد شهر كانون الثاني هو ابرد شهور السنة، إذْ يبلغ معدل درجة الحرارة فيه (11.5) مْ، بذلك يكون المدى الحراري والسنوي لمحافظة ميسان (25.0) م لعام 2018 [2] ، وسنتناول اهم العناصر تاثيراً على انشطة السكان كافة وارتباطها بفعالياته المختلفة وهي :

---

[1] علاء سليم اسعد صلاح، خصائص التحضر وعلاقتها بالتطور العمراني والنمو الاقتصادي (دراسة تحليلية لمدينة نابلس) ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، نابلس ، فلسطين، 2006، ص42 .

[2] وزارة النقل والمواصلات، الهيئة العامة للأنواء الجوية والرصد الزلزالي في العراق، قسم المناخ، بيانات غير منشورة، 2018.

ا- درجة الحرارة :

تعد درجة الحرارة من أهم عوامل المناخ الرئيسة التي لها تأثير كبير في توزيع المستوطنات البشرية ، لاسيما في البلدان النامية نتيجة لما يترتب عليه من تأثير كبير على العوامل الاخرى، مثل الامطار والتبخر والرياح وغيرها من عناصر المناخ، وفي منطقة الدراسة ترتفع درجات الحرارة كلما تقدمنا من الشمال إلى الجنوب .

ويتضح من معطيات جدول (1) إنّ درجات الحرارة تأخذ بألارتفاع في فصل الصيف حتى وصل معدل درجات الحرارة العظمى في شهري تموز واب (46.5 ،46.4) مْ على التوالي، وبصورة عامة يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى حدوث الجفاف الذي قد يستمر لعدة سنوات أو عقود من الزمن، مما يترك اثراً سلبياً على حياة السكان في المناطق التي يحدث فيها، وقد يؤدي إلى كوارث ومجاعات ودمار شامل للكائنات الحية النباتية والحيوانية[1]، إذْ كان لإرتفاع درجات الحرارة الأثر الكبير في انتشار الجفاف لاسيما للمناطق البعيدة عن مصادر المياه، كما ان لزيادة نسبة التبخر الأثر الكبير في نقص الموارد المائية سواء مجاري الأنهار أو جداول الري، فضلاً عن تأثيرها على تغيير خصائص الترب الزراعية، وذلك بزيادة أكسدة المواد العضوية، ومن ثم زيادة الخاصية الشعرية الذي ينتج عنه ارتفاع المياه الجوفية إلى السطح، وزيادة نسبة الأملاح في التربة، لاسيما أن كمية التبخر لها دوراً مهماً في تحديد القيمة الفعلية للأمطار، فيتبين في ذلك بأن نسبة التبخر في شهر تموز تصل إلى(540) ملم خلال المدة مابين (1987-2018)[2]، وان ارتفاع معدلات التبخر تؤدي إلى خفض كمية المطر المتساقط وتضعف فعاليته، بل تؤثر هذه النسبة المرتفعة على مياه الانهار والجداول والقنوات والخزانات، فتسبب ضياع قسم كبير من مياهها وتؤثر على التربة فترتفع نسبة الاملاح فيها [3]، مما اثر ذلك في تغيير نشاطات السكان وانتقالهم إلى

---

[1] قصي فاضل الحسيني، مؤشرات التغير المناخي وبعض اثاره البيئية في العراق، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب جامعة بغداد ،2012، ص 204 .

[2] الهيئة العامة للانواء الجوية العراقية والرصد الزلزالي العراقية ، قسم المناخ ، بيانات غير منشورة ، 2019 .

[3] خطاب صكار العاني ، نوري خليل البرازي ، مصدر سابق ، ص 51 .

جدول (1)

معدل درجات الحرارة (مْ) السنوي لمحافظة ميسان للمدة (2007-2018)

اشهر السنة	درجة الحرارة العظمى	درجة الحرارة الصغرى	المتوسط
كانون الثاني	17.46	6.4	11.4
شباط	21.48	9.8	14.3
اذار	26.9	13.2	25.3
نيسان	32.4	18.6	25
مايس	39.4	25.3	32.6
حزيران	44.5	28.8	36.8
تموز	46.5	30.4	38.6
اب	46.4	29.4	37.9
ايلول	42.7	25.5	34
تشرين الاول	35.2	20	27.5
تشرين الثاني	24.7	13.5	18.6
كانون الاول	19.6	8.8	13.4
المعدل السنوي	33.1	19.1	26.2

المصدر- وزارة النقل والمواصلات ، الهيئة العامة للأنواء الجوية والرصد الزلزالي في العراق ، قسم المناخ ، بيانات غير منشورة ،2018 .

مناطق ملائمة في توسيع نشاطاتهم، وقيام المشاريع التنموية بما يتناسب مع الإمكانات الطبيعية للمحافظة .

2- الامطار:

تعد الامطار من أهم اشكال التساقط الجوي التي تؤثر بشكل كبير في حجم الاستيطان السكاني، لاسيما للمناطق خارج المراكز الحضرية، لان لها أهمية كبيرة في زيادة الانتاج الزراعي، إذْ أن قلة الامطار تعمل على تدهور وقلة الانتاج الزراعي وما يترتب عليه من زيادة مظاهر الجفاف، ومن ثم انخفاض المستوى المعيشي لسكان القرى والارياف الذين يعتمدون على الزراعة، ما يجعلهم يلجأون إلى البحث عن فرص عمل في المدن، ويسهم ذلك في زيادة تركز السكان في المراكز الحضرية لوجود تنوع في الاعمال والانشطة الاقتصادية، وتعد منطقة الدراسة من المناطق التي تعاني من قلة وتذبذب سقوط الامطار من سنة إلى اخرى ومن شهر إلى اخر، ويقتصر سقوط الامطار في منطقة الدراسة في فصل الشتاء مابين تشرين الأول إلى نهاية مايس، وبسبب قلتها فرض على السكان الاعتماد على الموارد المائية في الزراعة لاسيما المناطق الواقعة ضمن المناطق السهلية[1] وبذلك يعتمد كثيرا سكان محافظة ميسان على نهر (دجلة) وتفرعاته كونه المورد المائي الأساسي لمحافظة ميسان.

يتضح من بيانات جدول (2) تتراوح المجاميع السنوية للأمطار في منطقة الدراسة بين (66.2-342.6) ملم، وخلال المدة الزمنية من(2008-2018) شهدت تبايناً كبيراً في كميات الامطار المتساقطة،وسجلت أدنى كمية في عام 2017، إذْ كان مجموع الامطار(66.2) ملم، وأعلى كمية خلال هذه المدة كانت (342.6) ملم في عام 2013، ونظراً لأرتفاع درجات الحرارة بمعدلات عالية مع ارتفاع نسبة التبخر وانخفاض معدلات التساقط المطري كلُّ هذه العوامل ادت إلى تكون مظاهر بيئية تمثلت بتكون اراضي متصحرة وبؤر للعواصف الغبارية في كل من مراكز علي الغربي وعلي الشرقي وكميت في مناطق قرة تبة والخويسة والمنزلية، إذْ تمتد الكثبان الرملية إلى تغطية الشوارع ، فضلاً عن تقلص مساحة المراعي من (250000)الف دونم لعام 1987لتصل إلى (120000) الف دونم لعام 2017( )،وكان لذلك

[1] فهمي بشاي، نحو التنمية الزراعية المستدامة في العراق ، منظمة الاغذية والزراعة ، روما ،2003، ص14 .

جدول (2)

المجموع السنوي لكميات الامطار المتساقطة لمحافظة ميسان للمدة (2008 – 2018)

السنوات	الامطار / ملم
2008	90.6
2009	175
2010	128.3
2011	110
2012	212.1
2013	342.6
2014	201.2
2015	128.5
2016	81.6
2017	66.2
2018	225.1

المصدر– وزارة النقل والمواصلات ، الهيئة العامة للأنواء الجوية والرصد الزلزالي، جدول(15\1)، بيانات غير منشورة، 2018.

اثر كبير في تدهور وتراجع قطاع الزراعة الذي انخفض كثيرا بعد عام 2003، مما تسبب بإندفاع سكان تلك المناطق إلى العمل في قطاع الخمات والصناعة والتجارة وانتقالهم إلى مراكز المدن الحضرية، مما أسهم في زيادة اعداد سكان تلك المدن.

خامساً– الموارد المائية :–

يقترن توزيع السكان بصورة مباشرة بمصادر المياه، سواء السطحية وهي الأنهار والبحيرات أو الجوفية وهي العيون والابار، فالماء يمتاز بإهميته الحيوية للإنسان فهو مهم جداً لفعاليات الإنسان الزراعية والاقتصادية والصناعية، اذ يرتبط النمو السكاني بالمياه لأن زيادة السكان تعني زيادة استهلاك المياه للأستعمالات المختلفة سواء كان منزلي أم للأنشطة الاقتصادية المختلفة، فضلا عن تركز السكان في تجمعات ومراكز محددة تؤدي الى زيادة الطلب المستمر الى المياه، مما لذلك من انعكاس على سياسات التخطيط السكاني وتوزيع السكان.

وتتمثل المياه السطحية في منطقة الدراسة بنهر دجلة وتفرعاته، ونهري الطيب والدويريج، والمياه الجوفية والآبار (الآبار الارتوازية)، فضلاً عن مياه الاهوار، إذْ يمتد نهر دجلة الذي يدخل المحافظة من الجهة الشمالية من قضاء علي الغربي بمنسوب قدره (54.6) م فوق مستوى سطح البحر، أما انحداره في هذه المنطقة فيبلغ (4.3) م، وعند مدينة العمارة بلغ المعدل السنوي لتصريف نهر دجلة للمدة من (1999–2011) حوالي (49) م3/ ثا ، وبأيراد مائي سنوي قدره (54.1) م[1] حتى يصل إلى اقصى المحافظة في ناحية العزير جنوباً، وهو بذلك يصل إلى جميع المراكز الحضرية في المحافظة، كما يظهر في الجدول (3) وخريطة (5) ، وبهذا تعد الانهار مركز جذب للأستيطان البشري، بسبب ما تقدمة من مزايا متعددة لانشطة السكان بيد ان الانهار ليست دائماً عوامل مشجعة على التركز السكاني، بل قد تكون عوامل منفرة تؤدي إلى تبعثر في النمط السكاني، وذلك لما تجلبة من فيضانات ومايترتب على ذلك من تدمير[2].

وتنقسم مدة الفيضان في نهر دجلة إلى مدتين هما مدة الفيضان الشتوي، نتيجة لتساقط الامطار وتنحصر بشكل خاص في شهر اذار من كل عام، فتحدث فيضانات فجائية لا تلبث ان تهبط بعد توقف سقوط الامطار، وهذا ما يسمى الفيضان غير المستقر، أما المدة الثانية فهي مدة الفيضان الربيعي المستقر وتمتد من بداية شهر اذار حتى نهاية مايس، إذ ترتفع مناسيب المياه لتساقط الامطار الربيعية، وذوبان الثلوج، ويؤدي فيضان النهر إلى تدمير الاراضي الزراعية والقرى المجاوره لها الامر الذي يجعل السكان ينتقلون من اماكن سكناهم في الريف إلى المراكز الحضرية القريبة عليهم، نتيجة لما يخلفة فيضان النهر من اثار سلبية تضر بأنشطتهم سواء كانت زراعية أم تربية الحيوانات، إذْ يعمل السكان على تحسين معيشتهم من خلال الانتقال من المناطق الفقيرة إلى المناطق الاكثر غنى[3].

---

[1] كاظم شنتة سعد ، جغرافية محافظة ميسان الطبيعية والبشرية والاقتصادية ، مصدر سابق ، ص94 .

[2] فتحي محمد ابو عيانة، جغرافية السكان اسس وتطبيقات، الطبعة الرابعة ،دار المعرفة الجامعية، 1993، ص81.

[3] فراس ثامر حمودي، مهيب كامل فليح ، مصدر سابق، ص10 .

جدول (3)

الموارد المائية في محافظة ميسان (نهر دجلة وتفرعاته)

الوحدات الادارية	اطوال الانهار كم2	مساحات الاهوار كم2
العمارة	60	---
كميت	30	---
المجر الكبير	26	---
العدل	65	---
الخير	70	100
قلعة صالح	95	120
العزير	125	250
الميمونة	200	100
السلام	110	90
سيد احمد الرفاعي	60	---
الكحلاء	65	180
المشرح	130	150
بني هاشم	60	50
علي الغربي	75	---
علي الشرقي	40	---

المصدر – مديرية الموارد المائية في محافظة ميسان / القسم الفني، تقرير الموارد المائية في محافظة ميسان لعام 2018.

خريطة (5)

الموارد المائية في محافظة ميسان

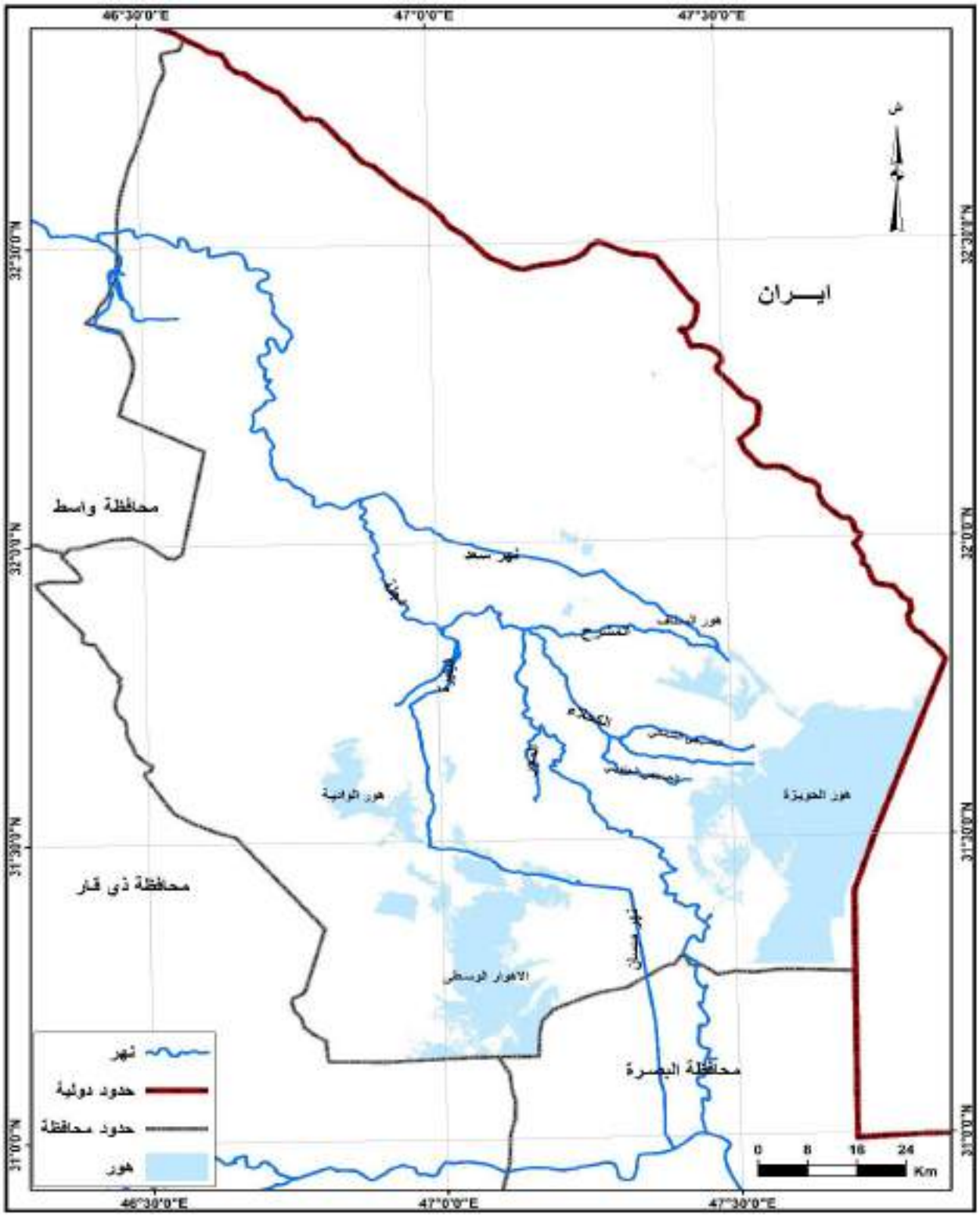

المصدر– وزارة الموارد المائية ، المديرية العامة للمساحة ، قسم انتاج الخرائط ، الوحدة الرقمية ، خريطة محافظة ميسان ، مقياس (1:250.000) ، بغداد ، 2010.

ان المستوطنات الحضرية في العراق تمتد على شكل محاور رئيسة تسير في الغالب مع امتداد الانهار، مما يشير إلى اهمية هذه الانهار في ايجاد هذه المستوطنات وتوزيعها وتطورها[1]، وهذا مانجده في محافظة ميسان، إذْ تمتد المستوطنات الحضرية بشكل خطي مع امتداد نهر دجلة و فروعة في منطقة الدراسة، كما فضل السكان الانتقال من المناطق الريفية التي يشح فيها الماء أو قد تكون المياه ملوثة وغير صالحة للاستعمال البشري التي يزداد فيها الجفاف الى المراكز الحضرية لاسيما مدينة العمارة، مما ينعكس سلباً على انشطتهم الزراعية والاقتصادية ،لذا أن وجود الانهار يؤدي دوراً مهماً في خلق تجمعات سكانية كثيفة، لاسيما في تلك المناطق التي يقل فيه معدل الأمطار، إذْ لا يستطيع السكان الاستفادة منها في الزراعة أو سد حاجتهم الاخرى، مما يضطر السكان إلى التجمع حول الأنهار لغرض استغلالها والاستفادة منها سواء للأغراض الزراعية ام الصناعية ام غيرها من متطلبات حياتهم اليومية[2]، ونمت معظم المراكز الحضرية على ضفاف نهر دجلة وجداوله وقد ساعد وجود مصادر متنوعة للمياه على زيادة المساحات الزراعية، مما جعل معظم سكان ناحية سيد احمد الرفاعي يعملون بالزراعة بنسبة (80%) يعيشون على الموارد الزراعية، إذْ يغذي أراضي الناحية من جهة الشرق جدول البزون المغذى من نهر الشذيرية بطول(24) كم، ومن جهة الغرب جدول السابلة المتفرع من نهر الغراف في قضاء الرفاعي التابع لمحافظة ذي قار[3].

إن شحة المياه سببت هجرة الكثير من المزارعين إلى المدينة وترك مناطقهم الزراعية، إذ تعاني كثير من المناطق من نقص المياه بسبب انخفاض منسوب مياه نهر دجلة، مما سبب جفاف في اغلب فروعه وحولها إلى سواقي صغيرة منها النهر الذي يغذي ناحية العدل ما الحق ضرراً كبيراً على سكانها واراضيهم الزراعية ومواشيهم، فضلاً عن تفشي الأمراض جراء

---

[1] عباس فاضل السعدي، النمو الحضري وخصائصة الجغرافية في العراق ، مجلة كلية الاداب ، جامعة بغداد ،العدد (45) ، 1999، ص213 .

[2] شيماء اكرم احمد الجبوري، التباين المكاني لنواع الكثافات السكانية في محافظة بغداد بأستخدام نظم المعلومات الجغرافية (Gis،) رسالة ماجستير ،كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، 2002، ص 28 .

[3] وزارة التخطيط، مديرية تخطيط ميسان، خطة التنمية المكانية لمحافظة ميسان للسنوات 2010-2020.

استعمال الماء الملوث من الجداول والمبازل، وقلة الماء الصالح للشرب الذي ينقلونه من مناطق بعيدة، ولا يختلف الامر في منطقة (أم البطوط) التابعة لناحية المشرح إذْ تحولت اراضيها الزراعية إلى خراب بعد ما كانت معروفة بزراعة محاصيل الحبوب وتربية المواشي، بسبب انعدام المياه، وجفاف الانهار، مما سبب الهجرة المستمرة للفلاحين وجعل سكان هذه المناطق يسعون إلى الانتقال للمدن بحثاً عن الوظائف الحكومية[1]، وفرص عمل مختلفة لإنهاء معاناتهم من شحة المياه وانقطاع مصدر رزقهم وما ترتب عليه من تأثيرات اقتصادية واجتماعية.

أما المياه الجوفية في منطقة الدراسة، فتختلف كمية ونوعية المياه الجوفية في هذه المنطقة تبعاً لاختلاف مواقعها والتكوينات الجيولوجية لإراضيها التي اسهمت في توفر المياه الجوفية في مناطق مختلفة لاسيما في شرق وشمال شرق محافظة ميسان، إذْ يتصف مستوى المياه الجوفية بأرتفاعه واقترابه من سطح الارض منسجماً مع الارتفاع الطبوغرافي للمنطقة وانحداره من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي عن طريق الرشح والغور العميق من المسطحات المائية المتمثلة بنهر دجلة وروافدة، فضلاً عن مياه الري مما سبب تباين في اعماق المياه الجوفية في بعض المناطق، ففي شرق العمارة تتراوح اعماق المياه الجوفية بين (9–15 متر)، وفي جزئها الجنوبي الشرقي تقل الاعماق إلى (4–9 متر)، مع وجود جيوب يقل فيها العمق إلى (1–4 متر)، واخرى يزداد فيها العمق إلى (15–22 متر)، بحسب ظروف الخزان الجوفي والوضع الطوبوغرافي[2] .

---

[1] مقال منشور على الموقع : http://burathanews.com/arabic/news/61198

[2] Sabbar A. Saleh , Nadhir Al-Ansari and Twana Abdullah3, Groundwater Hydrology in Iraq, Journal of Earth Sciences and Geotechnical Engineering, Vol.10, No. 1, 2020, ,p183.

وتمتاز المياه الجوفية في منطقة الدراسة بارتفاع الملوحة، إذْ تزداد نسبة الاملاح فيها والتي تتراوح بين (20–30غم/لتر) [1]، إذْ لا يمكن خلالها الاستفادة منها في الاغراض المنزلية والزراعية والحيوانية وحتى الصناعية، نتيجة قلة التغذية الطبيعية الناتجة عن هطول الامطار وترشحها إلى باطن الارض لتعمل على تخفيف وخفض مستوى الاملاح الذائبة الكلية في بعض مناطق الجنوب من منطقة الدراسة [2]، كما تتأثر نوعية وخصائص المياه الجوفية بالتقلبات المناخية ، وارتفاع درجات الحرارة، وقلة الامطار، وقد انعكست معدلات هذه العناصر على معدلات التغذية من مياه الامطار التي تكاد تكون شبه معدومة، إذْ لا تلبث الامطار الساقطة ان تتبخر وبذلك لاتساهم بزيادة نسبة التغذية، ولايعول السكان كثيراً على المياه الجوفية لعدم الاستفادة منها في الزراعة ماعدا زراعة بعض المحاصيل التي تتحمل الملوحة، ولاتحتاج إلى كثير من الماء، كما انها لا تصلح للإستعمال المنزلي فضلاً عن ارتفاع كلفة حفر الأبار.

(1) توفيق جاسم محمد، ادارة الموارد المائية في العراق الواقع والحلول، مجلة كلية التربية الاساسية، جامعة بابل، العدد (12)، 2013، ص7.

(2) حسين لعيبي زامل السوداني، تحريات المياه الجوفية في منطقة الاهوار العراقية ، مجلة ديالى للعلوم الصرفة ، مجلد (13)، العدد (3)،2017، ص23.

المبحث الثاني

العوامل البشرية المؤثرة على النظام الحضري في محافظة ميسان

تسهم العوامل البشرية بدور كبير وفعال في تباين التوزيع الجغرافي للسكان، إذ تنمو وترتبط المدن بشكل مباشر نتيجة لزيادة الطبيعية للسكان، والهجرة من الريف إلى المدينة، إذ يرغب السكان في الانتقال إلى المدن لتوفر الاعمال، وتأمين متطلبات الحياة، ويتوافد السكان إلى المناطق التي تشهد تطوراً اقتصادياً واجتماعياً وخدمياً، وتعد شبكة النقل من العوامل الجاذبة للسكان، إذْ يفضل معظم السكان الانتقال إلى الاماكن المرتبطة بشبكة طرق قريبة من اماكن عملهم وسكناهم، كما كان للعوامل السياسية أهمية كبيرة في توزيع السكان في منطقة الدراسة، إذْ سببت سلسلة من الهجرات الجماعية التي خسر الآلاف السكان بسببها اراضيهم ومزارعهم واضطروا إلى تركها والنزوح إلى مناطق اكثر امناً، فضلاً عن تباين مجالات التوظيف والعمل والأنشطة التنموية والتجارية كافة بين الوحدات الادارية بشكل غير متوازن، مما يعكس تأثيره في توزيع السكان وتباين كثافتهم بين تلك الوحدات في المحافظة، وسنبين أهم هذه العوامل وعلاقتها في توزيع السكان وهي كالإتي :

اولاً- خصائص السكان :-

ان دراسة الخصائص السكانية للمدن تعد من أهم السمات المعاصرة للدراسات الحضرية، لما لها من أهمية بالغة في تحديد النشاط الاقتصادي والاجتماعي، إذْ ان السكان يشكلون محور اساسي لنمو وتطور المدن، وتساعد هذه الدراسات في الكشف عن اتجاهات نمو السكان وتوزيعهم وتراكيبهم السكانية ، لذا فقد تطلب ذلك دراسة الخصائص الآتية :-

1- زيادة سكان الحضر:

بلغ عدد سكان محافظة ميسان (372572) نسمة لعام 1977 ، وزيادة سكان الحضر ليصل إلى(165782)[1]، نسمة بنسبة بلغت (44.5%) وتعود زيادة السكان في هذا العام إلى تحسن المستوى الاقتصادي والمعيشي لعموم سكان العراق في اعقاب مضاعفة العوائد

[1] جمهورية العراق، وزارة التخطيط، نتائج التعداد العام للسكان محافظة ميسان لعام 1977.

المالية للعراق بعد التأميم، في حين زاد عدد السكان في عام1987 ليصل إلى (487448) نسمة[1]، وسكان الحضر (300124) نسمة بنسبة شكلت (61.6%)، وان ارتفاع سكان الحضر خلال هذه المدة بسبب الحرب العراقية الايرانية التي استمرت ثمان سنوات وتسببت في هجرة العديد من سكان المناطق الريفية لاسيما المناطق المحاذية للحدود الايرانية، إذْ باتت ساحة حرب مما ادى إلى تدمير الاراضي الزراعية والقرى واضطر سكانها للإنتقال إلى المراكز الحضرية المجاورة أو إلى مدينة بغداد والمحافظات الاخرى، وفي عام 1997 وصل عدد سكان المحافظة إلى (637126) [2] نسمة،وسكان الحضر (421153) نسمة، وبنسبة (66.1) إذْ حدثت في هذه المدة هجرة سكانية إلى المدن، نتيجة اشتداد الفقر والحرمان والتخلف في المناطق الريفية، وفي عام 2007 بلغ عدد السكان المحافظة (824147) نسمة [3]، وعدد سكان الحضر (534232) نسمة وبنسبة (64.8%)، في حين ارتفع سكان المحافظة في عام 2018 إلى (1112673)[4] نسمة، وسكان الحضر (821853) نسمة وشكلت نسبة مرتفعة بلغت (73.9%) لما شهدته المحافظة من تحسن الاوضاع الأقتصادية والتجارية .

يتضح مما سبق ارتفاع نسبة الحضر بشكل كبير، ويعود ذلك الى تراجع وتخلف المناطق الريفية وحرمانها من الخدمات الصحية والتعليمية، ونقص المياه، وتركز جميع الانشطة الاقتصادية والتجارية في المراكز الحضرية .

أما على مستوى المراكز الحضرية يتضح من جدول (4) وشكل (1) أن هناك تغيرات واضحة في حدوث زيادة وتطور في اعداد السكان، فهناك تباين واضح في زيادة السكان لمراكز معينة وتناقص اعداد مراكز اخرى ، وما زالت نسبة سكان الحضر في تزايد مستمر نتيجة ميل

(1) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء ،نتائج التعداد العام لسكان العراق ، محافظة ميسان ، لعام 1987.
(2) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء ،نتائج التعداد العام لسكان العراق ، محافظة ميسان ، لعام 1997
(3) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء ،تقديرات السكان حسب البيئة والجنس والوحدة الادارية ، محافظة ميسان ، لعام 2007
(4) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء ،تقديرات السكان حسب البيئة والجنس والوحدة الادارية ، محافظة ميسان ، لعام 2018

جدول (4)

تغير اعداد سكان المراكز الحضرية في محافظة ميسان للمدة (1977-2018)

المراكز الحضرية	1977	1987	1997	2007	2018
العمارة	106819	19501	272286	345443	527472
المجر الكبير	19832	40553	53715	68117	93937
قلعة صالح	6366	15632	21157	26843	38109
الكحلاء	5442	8792	9304	11806	22390
علي الغربي	5255	5640	6701	8502	17574
العزير	4946	(*)---	12459	15795	18305
الميمونة	4701	8290	10551	13384	19894
السلام	3832	8149	11370	14416	19368
المشرح	3183	5012	6687	8488	12929
كميت	2384	4294	5160	6543	10904
علي الشرقي	2344	3812	4852	6153	11793
العدل	678	4936	6911	8742	16952
الخير	(**)---	---	---	---	8962
بني هاشم	---	---	----	---	1691
سيد احمد الرفاعي	---	---	---	---	1573
المجموع	165782	300124	421153	534236	821853

المصدر-

1-وزارة التخطيط ، الجهاز المركز للاحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان حسب الوحدات الادارية للإعوام (1997،1987،1977)

2- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء، تقديرات السكان حسب البيئة والجنس والوحدة الادارية لعام 2007 ، محافظة ميسان ، جدول (36) .

3- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء، تقديرات السكان حسب البيئة والجنس والوحدة الادارية لعام 2018 لمحافظة ميسان ، جدول (5) .

(*) تخلو من السكان بسبب الحرب العراقية الايرانية

(**) لم يتم الحصول على بيانات سكان هذه المدن خلال السنوات السابقة .

شكل (1)

تغير اعداد المراكز الحضرية في محافظة ميسان للمدة 1977-2018

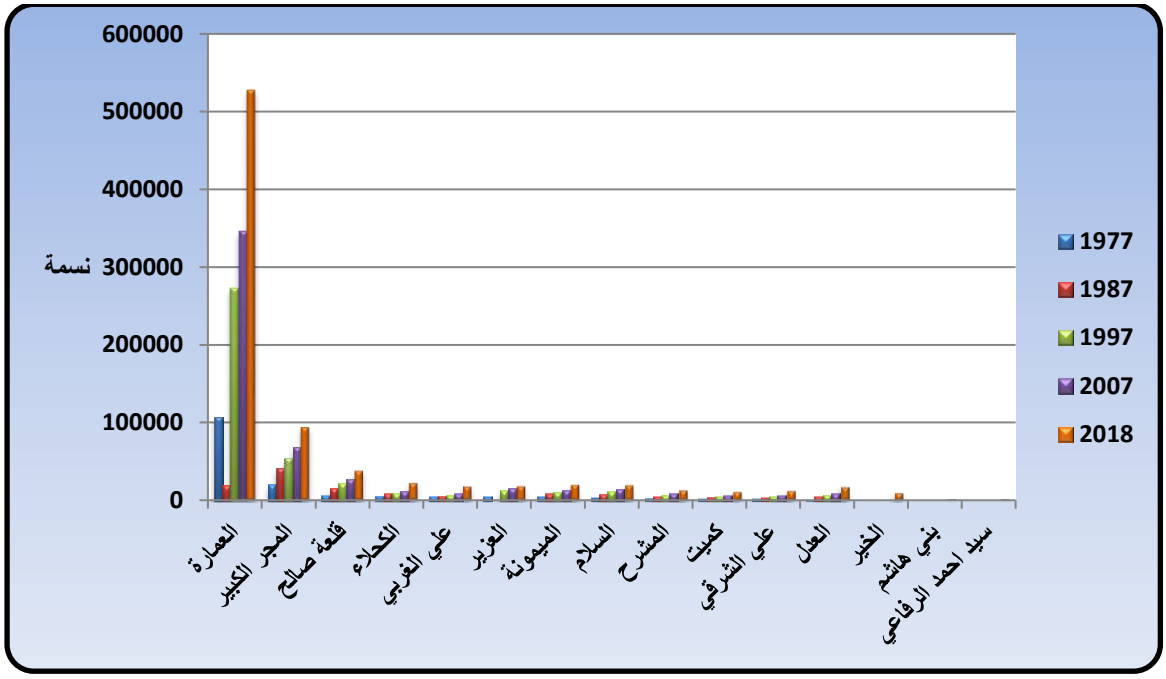

المصدر – بيانات جدول (4) .

السكان الحالي للسكن في البيئات الحضرية[1] ، وتبين ان مركز العمارة يشكل الثقل السكاني الكبير في المحافظة، لكونه مركز المحافظة ويضم المؤسسات الحكومية والادارية، ومراكز التجارة الرئيسة والمنشأت الصناعية، تمثلت بمصانع المعتصم للزيوت النباتية والصابون، ومعمل البلاستك، وكثير من المشاريع الكبيرة والصغيرة التي تجذب الايدي العاملة، وتطور الخدمات التعليمية والصحية وغيرها من الخدمات الاخرى، ويأتي بعده مراكز المجر الكبير وقلعة صالح التي شهدت زيادة كبيرة في سكان الحضر تفوق المراكز الحضرية الاخرى التي تباينت مابين زيادة ونقصان في اعداد سكانها الحضر، كما كان للحرب (العراقية-الإيرانية) في ثمانينات القرن الماضي اثر كبير في التغيرات الي شهدتها المحافظة، إذْ خلت ناحية العزير من سكانها بالكامل، نتيجة لوقوعها قرب الحدود الإيرانية، ونزوح سكانها إلى المراكز الحضرية الاخرى أو المحافظات المجاورة، كما أن هناك بعض المراكز لم تشهد زيادة

[1] نجيب الشمري، رؤية جغرافية لتنمية النظام الحضري في محافظة تعز في اليمن، رسالة ماجستير ، كلية الاداب، جامعة تعز، 2018، ص4 .

كبيرة في سكانها، بسبب اعتماد سكانها بشكل كبير على الإنتاج الزراعي مثل ناحية علي الشرقي، وسيد احمد الرفاعي،وبني هاشم، وناحية الخير[*].وان تراجع في الخدمات الاساسية يدل على وجود فوارق في القطاعات الخدمية والاقتصادية والاجتماعية كافة، وسوء توزيعها ضمن المحافظة، مما كان له الاثر الكبير في تغيير طبيعة النظام الحضري في محافظة ميسان، بسبب تفاقم كثير من المشكلات الحضرية، وهذا يتطلب ايجاد سياسات داعمة لأتباع إستراتيجية جديدة لإيجاد نظام حضري يتشكل وفق أسس ومعايير تتناسب مع التنمية المكانية المتوازنة، وتحقيق الانتشار المكاني على مستوى المحافظة، والتوزيع العادل لكافة الانشطة الخدمية ان تكون منسجمة مع التقدم العلمي والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، واعتماد خطط علمية ومنظمة في تنظيم الخدمات وتوزيعها وتوسيع نطاقها بشكل يتفق مع عدد السكان وكثافتهم من خلال الاعتماد على الإمكانات الطبيعية والبشرية وتفاعلها، إذْ يؤثر كل منهما بدرجة معينة في كيان المدينة [1].

2- نمو سكان الحضر:

تنمو المدن نتيجة لزيادة عدد السكان ويعرف التفسير في حجم السكان سواء بالزيادة أو النقصان بالحركة السكانية[2]، وذلك يكون بتأثير عناصر النمو السكاني الذي بدوره يتباين مكانياً في المجتمع تبعاً لدرجة تأثرها وتفاعلها بالمتغيرات المكانية، كالبيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وقدرتها في احداث تغيرات في ظاهرة النمو السكاني، ويعد دراسة نمو السكان وتحديد حجمهم المستقبلي من الامور التخطيطية العامة، إذْ يؤثر نمو السكان على التخطيط العمراني والاقتصادي وتوفير المتطلبات الاساسية للسكان، كما يمثل النمو السكاني خلاصة تأثير عامل الولادات والوفيات والهجرة في السكان ومايترتب عليه من نتائج وتداعيات

---

[*] تم استحداث ناحية الخير بموجب الامر الديواني المرقم (159) بتاريخ 1/ 1/ 2001.

[1] خلف حسين علي الدليمي، تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية ، ط2، دار صفاء، عمان، 2015 ، ص48 .

[2] هبة فاروق القباني، المدينة (التعريف والمفهوم والخصائص) دراسة في التجمعات الحضرية السورية ، كلية الهندسة المعمارية ، جامعة دمشق ، 2007 ، ص9 الموقع الالكتروني: http://swideg-geography.blogspot.com/.../blog-post_98.html.

تترك اثارها على حجم السكان وتوزيعهم وتوقع تطورهم المستقبلي، ومن الامور الضرورية والمهمة لتخطيط المجتمع وتطويره[1]، بلغ عدد السكان المناطق الحضرية للعراق (26628333) مليون نسمة لعام 2018 بنسبة مقدارها (69.8%)، في حين كان سكان الريف (11495849) نسمة وبنسبة (30.2%)، أما في محافظة ميسان فقد بلغ سكان الحضر (821853) الف نسمة بنسبة (73.9%)، وسكان الريف (290.820) بنسبة قدرها (24.9%) لنفس العام، ويحدث النمو نتيجة الزياده الطبيعية للسكان، وارتفاع نسبة الولادات، إذْ يبلغ معدل الخصوبة الكلية في العراق (3.9) في عام 2018، ومعدل النمو (2.58) لنفس العام [2]، أو من خلال الهجرة الداخلية، أذْ حدثت في منطقة الدراسة هجرات متعاقبة خلال السنوات الماضية حتى الوقت الحاضر، وقد تكون الهجرة من الريف إلى المراكز الحضرية أو إلى مدينة بغداد والمحافظات المجاورة، فخلال المدة الواقعة مابين (1947 –1957) فقدت محافظة ميسان اعداد متفاوتة من سكانها الريفين مانسبته (36.2%)[3]،بسبب الاوضاع السيئة للبيئة الريفية، ونقص الخدمات الاساسية ، فضلاً عن بحثهم عن فرص عمل مناسبة، إذْ تعد محافظة ميسان من المحافظات الطاردة للسكان، إذْ انتقل الكثير من سكانها الى مدينة بغداد واخذو يعملون في المعامل والمصانع في العاصمة، لتوفر فرص العمل ولحاجة هذه المصانع للإيدي العاملة، نتيجة التنمية الاقتصادية وخاصة النشاط الصناعي خلال مدة الخمسينات والستينات، إذْ اصبحت المدن الكبرى مراكز جذب لسكان الريف المحرومين من فرص العمل وكلُّ مستلزمات الحياة الاساسية .

يتبين من معطيات جدول (5) شكل (2) ان حجم نمو السكان اتخذ منحى تصاعدياً للمدة (1977 – 2018) ، إذْ شهدت المحافظة ارتفاع معدلات النمو السنوي لسكان المحافظة والحضر فقد بلغ معدل النمو السنوي(0.6%) لعام 1977، برصيد سكاني بلغ (372572)

---

[1] مطانيوس مخول، مبادىء الاحصاء السكاني، منشورات جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد ، 1997، ص259 .

[2] وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، احصاءات السكان والقوى العاملة ، تقديرات سكان محافظة ميسان لعام 2018 .

[3] خطاب صكار العاني، نوري خليل البرازي ، مصدر سابق ، ص 132 .

نسمة، وبلغ نمو سكان الحضر بنسبة (8.1%) بواقع (165782) نسمة، أما في عام 1987 ارتفع عدد سكان المحافظة والحضر وبمعدل نمو بلغ (2.7%) و(5.0%) على التوالي، ويعود جدول (5)

تطور سكان محافظة ميسان وسكان الحضر ومعدلات نموها للمدة من 1977– 2018

السنة	سكان المحافظة	معدل النمو	سكان الحضر	معدل النمو
1977	372572	0.6	165782	8.1
1987	487448	2.7	300124	5.0
1997	637126	2.7	421153	3.4
2007	824147	2.6	534236	2.4
2018	1112673	2.7	821853	3.9

المصدر–

1– جمهورية العراق، وزارة التحطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان للسنوات 1977 ، 1987، 1997 ، محافظة ميسان ، جدول رقم (22).

2– وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تقديرات السكان لعامي 2007 و 2018، محافظة ميسان ، جداول (36) و(213).

(*) استخرج معدل النمو وفق المعادلة الآتية :–

$$r = \left(\sqrt[t]{\frac{Pn}{Po}} - 1\right) x100$$

حيث إن :–

r= معدل النمو

Pn =عدد السكان في التعداد اللاحق

Po =عدد السكان في التعداد السابق

t = عدد السنوات بين التعدادين

المصدر–. U.N . Demographic year book , 1988 , New York , P. 15

جدول (2)

تطور سكان محافظة ميسان وسكان الحضر ومعدلات نموها للمدة من 1977- 2018

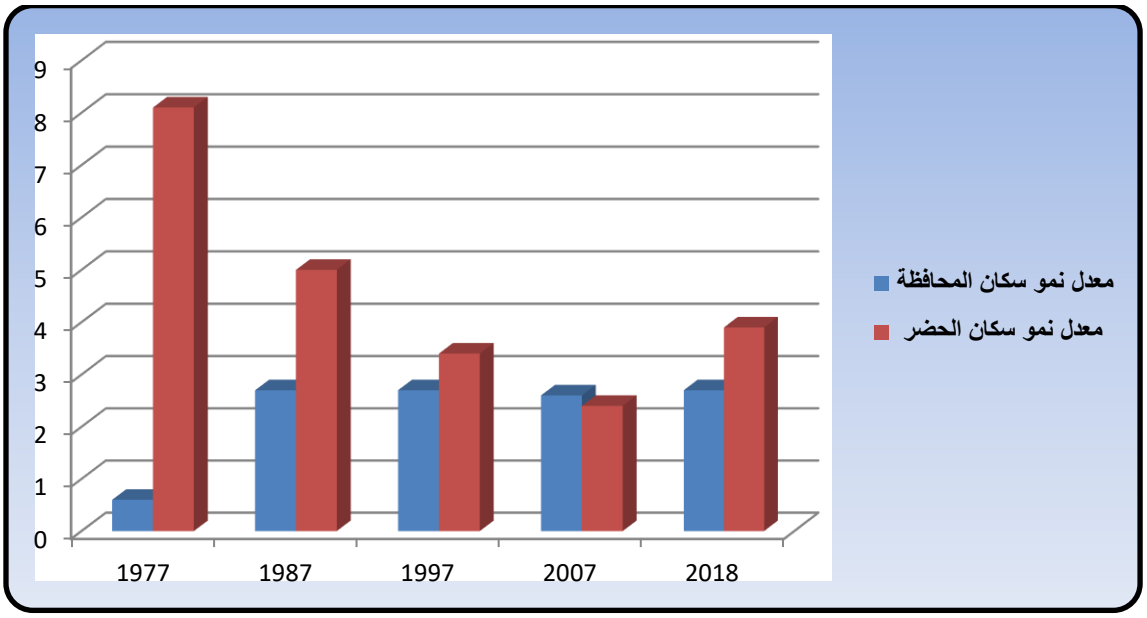

المصدر – بيانات جدول (5) .

سبب هذا الارتفاع نتيجة للإثار المدمرة التي تركتها الحرب (العراقية – الايرانية) وانعاكساتها السلبية على سكان المناطق الحدودية، مما سبب هجرة سكانها وانتقالهم إلى المناطق والمحافظات المجاورة ومارافقها من شحة مياه الاهوار وإجراءات تجفيفها لظروف أمنية واقتصادية، وفي عام 1997 عاد بعض سكان المحافظة إلى مناطقهم نتيجة للاستقرار السكاني وتنشيط الزراعة، أذْ بلغ معدل النمو لسكان المحافظة والحضر (2.7%) و (3.4%) على التوالي، أما في عام 2007 بلغ معدل النمو العام للمحافظة (2.6%)، ومعدل نمو سكان الحضر (2.4%) ، وهذا يعود إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المحافظة، والاستقرار النسبي الذي شجع المهاجرين إلى العودة إلى مناطقهم تزامناً مع تنفيذ الخطط التنموية الاقتصادية، وإنعاش الاهوار، وعودة السكان إليها بعد هجرتهم منها، ومن ثم استمر اجمالي سكان المحافظة والحضر بالارتفاع ، إذْ بلغ معدل نموهم (2.7%) لاجمالي المحافظة و(3.9%) لسكان الحضر لعام 2018، وإن السبب الرئيس وراء تفوق معدل النمو السنوي لسكان الحضر مقارنة مع اجمالي سكان المحافظة للمدة (1977- 2018) يعود

إلى الزيادة الطبيعية للسكان، وتأثير عامل الهجرة الداخلية من ريف المحافظة إلى حضرها، إذْ أن تطور المراكز الحضرية من الناحية الاقتصادية، وتركز الاستثمارات الكبيرة فيها جعلها مناطق جذب لسكان الريف لتوفر فرص العمل، ولتحسين اوضاعهم الاجتماعية .

ويبين جدول (6) وشكل (3) تباين حجم السكان ومعدل نموه السنوي بحسب الوحدات الأدارية لمحافظة ميسان خلال المدد الزمنية المتباينة من (1977 –2018)، إذْ تغير نمو السكان خلال المدة (1977 –1987) في مدينة العمارة بلغ (–17.0%)، وكان أعلى معدل سنوي في مدن (القلعة والسلام والمجر) سجلت (8.9% 7.5% ،7.1%) على التوالي، أما (الميمونة وكميت والمشرح) فقد سجلت معدل نمو بلغ (5.7% ، 5.8% ،4.5 %)على التوالي، بينما حصلت (الكحلاء وعلي الشرقي) على معدل سنوي بلغ (4.8%) لكلاهما، وانعدم المعدل السنوي لناحية (العزير) لنفس الأسباب المذكورة سابقاً، وخلال المدة (1987–1997) تباينت معدلات النمو السنوي لسكان حضر المحافظة لكل الوحدات الأدارية، فقد بلغ معدل النمو السنوي لمدينة العمارة (0.3%) ، وفي(المجر الكبير) انخفض معدل النمو السنوي بشكل كبير فقد بلغ (2.8%)، ويرجع سبب ذلك عودة السكان المهاجرين إلى مناطقهم بعد انتهاء الحرب (العراقية – الايرانية) ، واستقرار الاوضاع السياسية والأقتصادية، وبذلك استمر الانخفاض لجميع المراكز الحضرية، ولم تشهد ارتفاع في معدل النمو السنوي خلال هذه المدة ماعدا مدينة (علي الغربي) فقد ارتفع معدل نموها إلى (1.7%)، نتيجة لخصوبة اراضيها واتساع المساحات الزراعية فيها وبعض الإنشطة الاقتصادية مثل معامل الطابق ومقالع الحصى والرمل، بينما خلال المدة (1997 – 2007)، وبسبب تعذر إجراء تعداد عام للسكان واعتماد وزارة التخطيط على تقديرات السكان لعام 2007، فقد جاءت نسب معدلات النمو السنوي متشابهة لإغلب المراكز الحضرية بنسبة (2.4%) ماعدا مركز العدل جاء بمعدل نمو بلغ (2.3%)، أما في عام 2018 ارتفعت معدلات النمو السنوي لجميع المراكز الحضرية في المحافظة وبنسب متفاوتة فقد حصلت مدينة (العمارة)على معدل نمو بلغ (3.4%)، والمجر الكبير (2.9%)، والقلعة (3.2%) ، في حين حصلت مراكز (علي الغربي ، والعدل ، وعلي

جدول (6) معدلات النمو السنوي للسكان بحسب الوحدات الأدارية لمحافظة ميسان للمدة (1977-2018)

الوحدات الأدارية	1987- 1977	1997- 1987	2007- 1997	2018- 2007
العمارة	17.0-	0.3	2.4	3.4
المجر الكبير	7.1	2.8	2.4	2.9
قلعة صالح	8.9	3.0	2.4	3.2
الكحلاء	4.8	0.5	2.4	5.8
علي الغربي	0.7	1.7	2.4	6.6
العزير	---	---	2.4	1.3
الميمونة	5.7	2.4	2.4	3.6
السلام	7.5	3.3	2.4	2.7
المشرح	4.5	2.8	2.4	3.8
كميت	5.8	1.8	2.4	4.6
علي الشرقي	4.8	2.4	2.4	5.9
العدل	19.8	3.3	2.3	6.0
المحافظة	5.0	3.4	2.4	3.9

المصدر:1-وزارة التخطيط، الجهاز المركز للاحصاء، نتائج التعداد العام للسكان حسب الوحدات الادارية للسنوات (1977،1987،1997) .2- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقديرات السكان لعامي 2007 و 2018، محافظة ميسان، جداول (36) و(213).

شكل (3)

معدلات النمو السنوي للسكان بحسب الوحدات الأدارية لمحافظة ميسان للمدة (1977-2018)

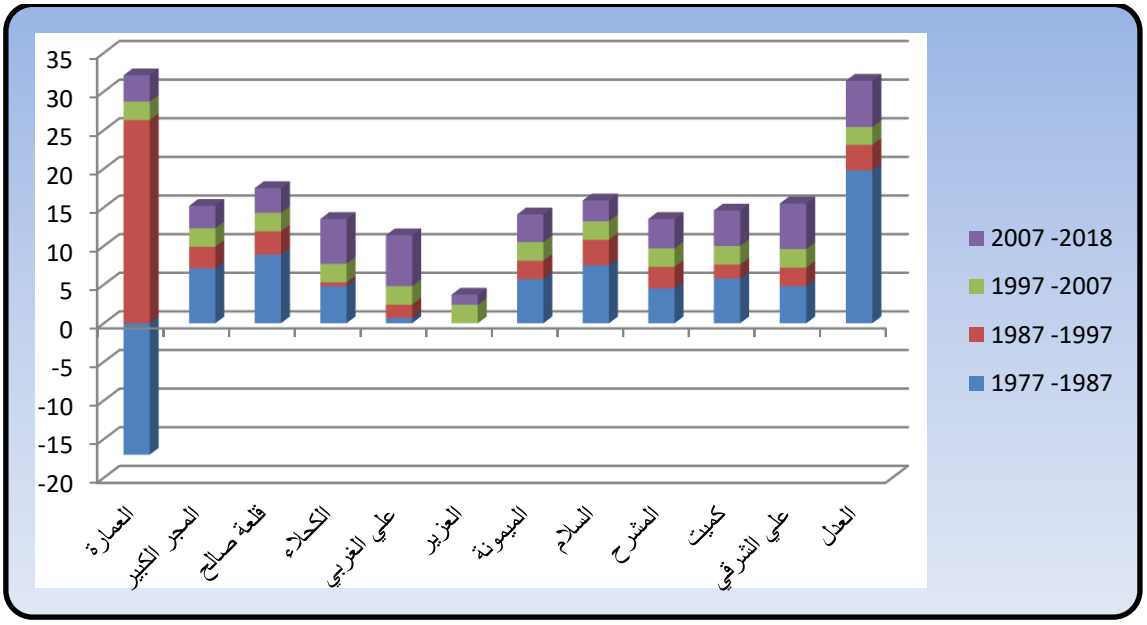

المصدر- بيانات جدول (6) .

الشرقي، والكحلاء) على أعلى نسب بلغت (6.6%)، و(6.0%)، و(5.9%)، و(5.8%) على التوالي، واستمر ارتفاع النمو لبقية المراكز بنسبة (4.6%) لمركز كميت، و(3.8%) لمركز المشرح، و(3.6%) لمركز الميمونة، و(2.7%) لمركز السلام، وأقل معدل نمو كان في مدينة العزير وقد سجل (1.3%)، وان ارتفاع معدلات النمو تدل على تحسين المستوى الأوضاع الأقتصادية والسياسية والأجتماعية عما كانت عليه سابقاً فضلا عن نزوح سكان بعض المحافظات الوسطى لإسباب امنية، وهذا يدل ان سكان حضر المحافظة في تزايد مستمر و معدلات نموهم تتصف بإرتفاعها خلال المدة 1987- 2018 .

3- تركيب السكان :-

يعد التركيب النوعي والعمري أهم خاصيتين من خواص تكوين أي مجموعة سكانية ولهما دلالاتهما الخاصة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، واثرهما في الخواص الديموغرافية

المختلفة[1]، أذْ يساعد الجانب الديموغرافي التعرف على الموارد البشرية في المجتمع ويبين مدى امتلاك المنطقة السمات الحضرية، وعلى معرفة حجم العناصر الشابة، لانها تمثل القوى العاملة والمؤثرة في المجتمع، إذْ تؤدي زيادة هذه القوى إلى زيادة حجم الانشطة الاقتصادية، ويعد التركيب العمري من الامور المهمة لتعرف على حجم القوى العاملة، ومعدلات الاعالة، والمشاركة الاقتصادية للذكور والاناث، والخصائص الاجتماعية للسكان[2] .

أ- **التركيب النوعي** : ويقصد به نسبة الذكور لكل مئة أنثى وتأتي أهمية هذه الدراسة من تركيب السكان بأن الفرد ذكراً كان أم انثى يعد المحدد الاساسي لكل نشاطاته ومواقفه ومجالات عمله مستقبلاً، ويساعد في معرفة الاحتياجات المستقبلية لسوق العمل، إذْ ان سيادة نوع محدد يؤثر في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، لذا تعد دراسة التركيب النوعي للسكان في غاية الاهمية؛ لأنها تؤدي إلى معرفة حاجة كل نوع معين من الذكور والاناث، الواجبات والادوار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كافة [3]، كما تعد من أكثر المقاييس شيوعاً لمعرفة التركيب النوعي وان هذه النسبة تكون متوازية عادة في المجتمعات التي لم تمر بظروف غير طبيعية تؤدي إلى امتصاص جنس دون أخر[4].

يتضح من جدول (7) وشكل (4) التباين في مستوى النوع ويلحظ ارتفاع في اتجاه نسبة النوع في العراق، فبعد أن كانت نسبة النوع (101.3) ذكراً لكل مئة انثى في عام 2007 ارتفعت لتصل إلى (102.1) ذكراً لكل مئة انثى عام 2018 ، أما في منطقة

---

[1] رياض ابراهيم السعدي، الهجرة الداخلية للسكان في العراق (1947- 1965) ، ط 1 ، مطبعة دار السلام ، بغداد ، 1976 ، ص267 .

[2] موسى سمحة، اثر التحضر في التركيب السكاني للمدن الاردنية توقعات المستقبل والحاجات الاساسية، مجلة دمشق، المجلد (27)، العدد الثالث والرابع ،2011، ص 250 .

[3] عباس فاضل السعدي، التركيب الانثولوجي لسكان العراق، مجلة كلية الاداب، جامعة بغداد ، العدد (62)، 2007 ، ص 105 .

[4] سميرة عبد الهادي، عبد الحسين السريح ، النمو الكمي للتعليم العام في اقليم البصرة ، مجلة اداب المستنصرية ، العدد (14) ، بغداد ، 1986 ، ص459 .

جدول (7)

نسبة النوع في المحافظة والعراق لعامي 2007 و 2018

السنة	المحافظة	العراق
2007	101.9	101.3
2018	100	102.1

المصدر :–وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تقديرات السكان لعامي 2007 و 2018، محافظة ميسان ، جداول (36) و(213).

شكل (4)

نسبة النوع في المحافظة والعراق لعامي 2007 و 2018

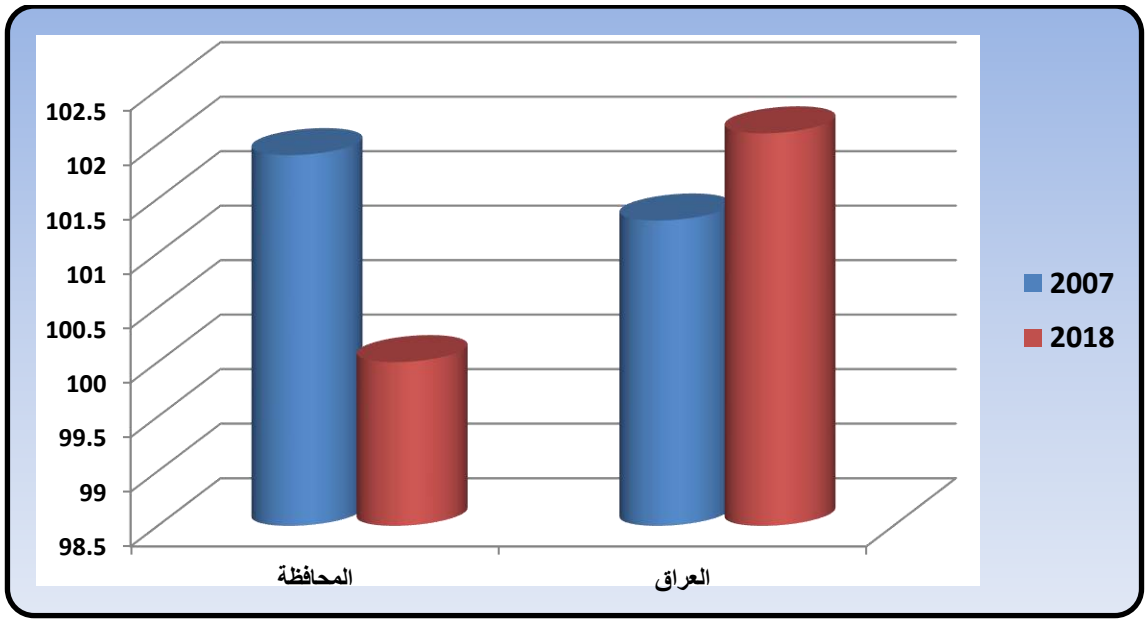

المصدر– بيانات جدول (7) .

الدراسة يتبين توافق هذا الارتفاع مع اتجاه نسبة ارتفاع نسبة النوع في العراق، إذْ بلغت النسبة (101.9) ذكراً لكل مئة انثى، ومن ثم انخفضت لتصل إلى (100) ذكراً لكل مئة انثى في تقديرات السكان لعام 2018 ، وتتأثر نسبة النوع في المجتمعات زيادة أونقصان ببعض العوامل أهمها [1]:

أ- الهجرة الوافدة أو المغادرة لكل من الذكور والإناث.

ب- تباين معدل الوفيات لكلا النوعين في الأعمار المختلفة.

ج- الأخطاء في البيانات التي يشملها التعداد مثل النقص في تسجيل عدد الإناث.

ح-الحروب التي تؤدي إلى زيادة كبيرة في وفيات الذكور.

يوضح جدول (8) وشكل (5) التباين في نسبة النوع بين وحدات الإدارية في المحافظة خلال الاعوام للمدة (2007 و 2018)، وأغلبها انخفضت فيها نسبة النوع لعام 2018، عما هو عليه في 2007، وهذا يتفق مع انخفاض نسبة النوع في المحافظة، مما يوحي بأن تلك الوحدات تعد من المناطق الطاردة للسكان التي يهاجر سكانها إلى مراكز المدن في المحافظة أو إلى المحافظات المجاورة، كما يظهر وجود مستويات متباينة لنسبة النوع بحسب الوحدات الإدارية في المحافظة وتبعاً لتقديرات السكان لعامي 2007 و2018، إذْ سجلت معظم المراكز ارتفاع في نسبة النوع، وبلغت هذه النسبة أعلى معدل لها في (المشرح)، (الكحلاء) بنسبة (106%) و (104%) على التوالي لعام 2007، بعدهما علي الغربي بنسبة (103.7) ذكراً لكل مئة انثى، وقلعة صالح بنسبة (103.5) ذكراً لكل مئة انثى، وكميت بنسبة (103.8) ذكراً لكل مئة انثى والعمارة بنسبة نوع بلغت (102.8) ذكراً لكل مئة انثى، والميمونة (102) ذكراً لكل مئة انثى، بينما كانت نسبة النوع متطابقة في علي الشرقي، وانخفضت نسبة النوع في مراكز المجر الكبير والسلام والعزير والعدل بنسبة نوع (99.7) و(98.2) و(97.5) و(83.4) ذكراً لكل مئة انثى على التوالي.

[1] احمد حمود محيسن السعدي، التحليل المكاني لتباين تركيب السكان في محافظة القادسية للمدة (1987-1997) ، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، 2005، ص 30-31 .

جدول (8)

اعداد الذكور والاناث ونسبة النوع بحسب الوحدات الادارية لسكان محافظة ميسان للمدة

2018 – 2007

الوحدات الادارية	2007				2018			
	عدد السكان	الذكور	الإناث	نسبة النوع	عدد السكان	الذكور	الإناث	نسبة النوع
العمارة	345443	175159	170284	102.8	527472	263920	263552	100
كميت	6543	3327	3220	103.3	10904	5456	5448	100
علي الغربي	8502	4329	4173	103.7	17574	8793	8781	100
علي الشرقي	6153	3078	3075	100	11793	5901	5892	100
الميمونة	13384	6759	6625	102	19894	9954	9940	100
السلام	14416	7143	7273	98.2	19368	9691	9677	100
السيد احمد الرفاعي	---	----	----	---	1573	787	786	100
قلعة صالح	26843	13653	13190	103.5	38109	19068	19041	100
العزير	15795	7801	7994	97.5	18305	9159	9146	100
المجر الكبير	68117	34013	34104	99.7	93937	47001	46936	100
العدل	8742	3994	4784	83.4	16952	8482	8470	100
الخير	----	----	----	---	8962	4484	4478	100
الكحلاء	11806	6020	5786	104	22390	11203	11187	100
المشرح	8488	4375	4113	106	12929	6469	6460	100
بني هاشم	---	----	----	---	1691	845	846	99
المحافظة	534236	264621	269651	101.9	821853	411213	410640	100

المصدر-

1- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء ، تقديرات السكان حسب البيئة والجنس والوحدة الادارية لعام 2007، محافظة ميسان ، جدول (36) .

2- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ،تقديرات السكان حسب البيئة والجنس والنوع لعام 2018، محافظة ميسان ، جدول (5) .

شكل (5)

نسبة النوع بحسب الوحدات الادارية لسكان محافظة ميسان للمدة (2007 – 2018)

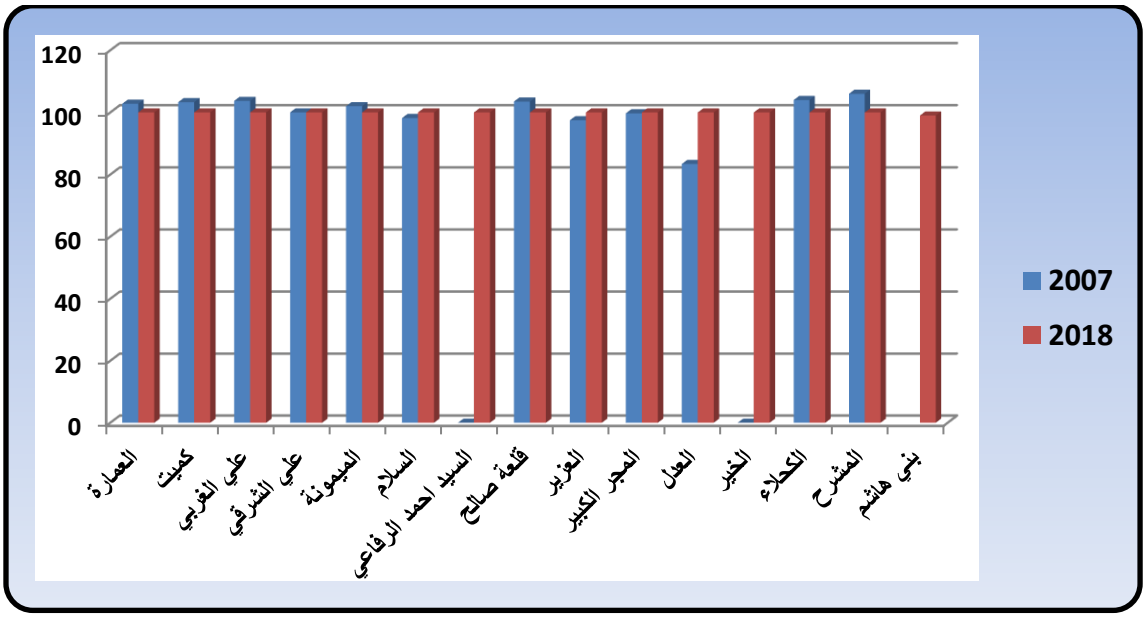

المصدر – بيانات جدول (8) .

أما عام 2018 بلغت نسبة النوع لجميع الوحدات الادارية في المحافظة (100) ذكراً لكل مئة انثى ماعدا بني هاشم انخفضت إلى (99) ذكراً لكل مئة انثى.

لذا يتضح مما تقدم بأن هناك مجموعة من العوامل حفزت سكان الوحدات الإدارية التي انخفضت فيها نسبة النوع إلى (أقل من 99) للهجرة نحو المراكز الحضرية المهمة في المحافظة لاسيما الشباب منهم، وبهذا فقد جاءت هذه االمراكز بأقل نسبة نوع في حضر المحافظة.

ب–التركيب العمري : يعرف بأنه كل مجموعات سكانية موزعة بحسب فئات السكان، وتعد هذه الفئات دالة على قوة الدولة الانتاجية والفكرية والاقتصادية وقدرتهم الحيوية[1] وتساعد دراسة التركيب العمري للسكان في معرفة الملامح الاساسية للمجتمع من ناحية ؛ لكونه مجتمع شاباً ام مسناً، كما يمكن تحديد الطاقات البشرية العاملة منه والقادرة على العمل، فضلاً عن

[1] صلاح عبد الجبار عيسى ، اسس الجغرافية السياسية ، ط3 ، مطبعة المنوفية ، مصر ، 2002، ص102.

انها تفيد مخططي المدن بتوفير مؤشرات مهمة للسكان[1] ، ويمكن القول أن التركيب العمري يتأثر بثلاثة عوامل مباشرة هي الإنجاب والوفيات والهجرة، كما تؤثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية هي الأخرى في التركيب العمري وفي ضوء تلك الحقائق يساعد التركيب العمري على فهم القوة الإنتاجية للسكان وطبيعة نسب المواليد والوفيات، وأمد الحياة المتوقع للأفراد، ومعرفة اتجاه نموهم بشكل عام.

ويشير واقع التركيب العمري في العراق إلى ان المجتمع العراقي مازال من المجتمعات التي تتصف بقوة سكانها، إذْ توجد حالياً نسبة عالية من الاطفال والمراهقين والشباب بين السكان، إذْ ان أكثر من ثلثي سكان العراق اي بنسبة (68.8%) [2]هم دون سن الثلاثين، وتعد بيانات التركيب العمري من أقل بيانات التعداد دقة لاسيما في في دول العالم الثالث، لكثرة الامية، وعدم الاهتمام بإدلاء البيانات لإسباب نفسية واجتماعية وتعليمية عمداً أو غير عمد، لذلك لجأ الباحثون إلى دراسة التركيب العمري من خلال تقسيمها إلى فئات خمسية أو عشرية أو فئات عريضة متسعة[3]، ويقسم السكان إلى ثلاث فئات عمرية جدول (9) وشكل (6) وهي :

1 – فئة صغار السن (من 0 الى 14 سنة)

تعد من الفئات المستهلكة وغير المنتجة في كثير من الاحيان، وترتفع فئة صغار السن بشكل كبير في الدول النامية، نتيجة للزيادة الطبيعية للسكان، ورغبتهم في انجاب كثير من الأطفال لإعتبارات اقتصادية ودينية، وتمثل قاعدة الهرم السكاني إلا ان هذه الزيادة تعني أن هناك حاجة كبيرة لزيادة الانتاج .

2 – فئة متوسط السن (15 سنة الى 64 سنة)

تمثل الدعامة الاساسية لقوة المجتمع؛ لكونها الفئة المنتجة التي يعتمد عليها في تطور نشاط الاقتصاد الوطني، لكونها الفئة المنتجة التي تسهم في نمو السكان والأكثر

---

[1] سلمى عبد الرزاق عبد الشبلاوي ، مدينة غماس النشأة والتطور العمراني (دراسة في جغرافية المدن) ، رسالة ماجستير ،كلية التربية ، جامعة كربلاء ، 2013، ص 9 .

[2] وزارة التخطيط، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لعام 2018.

[3] محمد احمد الرويثي، سكان العالم العربي الواقع والمستقبل، ط1، مكتبة العبيكان ،الرياض ، 2003، ص85 .

قدرة علي الحركة والهجرة، وتعتمد عليها الفئتات الأخرى، وقد تقسم هذه الفئة إلى فئة البالغين الشباب من(15 – 34 سنة) والبالغين الكبار من(35 – 64 سنة).

3 – فئة كبار السن (65 فأكثر)

تمثل فئة السكان الذين تتراوح اعمارهم من(65 فأكثر)، وترتفع في الدول المتقدمة، وارتفاع نسبتها دليل على ارتفاع المستوى الاقتصادي والصحي ودليل ديموغرافي على هرمية السكان[1].

وتقل في الدول النامية التي تعاني من نقص في الخدمات الصحية والاجتماعية، مما يترتب عليه ارتفاع نسبة الوفيات ضمن هذه الفئة وتقل نسبتة هذه الفئة في محافظة ميسان اذ تشكل فقط (3%) من مجموع السكان للاعوام 2007 و 2018.

يعد المجتمع العراقي من المجتمعات الفتية، إذْ يشير الهرم السكاني ان الفئة العمرية (أقل من 15) سنة يشكلون مانسبته (40%) من مجموع السكان العراق، أما في منطقة الدراسة فنجد ان نسبة صغار السن بلغت (41%) من مجموع سكان المحافظة في عام 2007 لكن ارتفعت لتصل إلى (43%) في عام 2018، ويظهر هذا بوضوح في جدول (9) وشكل (6)، ويدل على ارتفاع نسبة المواليد وانخفاض الوفيات، كما تبين ارتفاع نسبة فئة متوسط السن إلى (56%) لعام 2007 وإلى (54%) لعام 2018، ويعود ارتفاع هذه الفئة إلى الهجرة من المناطق الريفية إلى مناطق الحضر بحثاً عن فرص عمل لكثرة المؤسسات الخدمية والادارية في هذه المراكز التي يقابلها تدني مستوى الخدمات في الريف وخاصة التعليم والصحة، وان ارتفاع هذه الفئة له دلالة مهمة تبين قدرة السكان العالية على الانتاج، وان سكان منطقة الدراسة يقع ضمن الفئة الشابة التي يعول عليها كثيراً في النشاط الاقتصادي التي تزداد بزيادة الهجرة من الريف إلى المدينة لاسيما الذكور من اجل العمل أو للسكن قرب اماكن عملهم، وبذلك ارتفعت هذه النسبة في المراكز الحضرية لمنطقة الدراسة، كما يلحظ انكماش فئة كبار السن إلى(3%)،

[1] ميادة كاظم عبد قمبر، امكانات التنمية الاقليمية في محافظة ميسان، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، 2016، ص89.

وهذا يبين انخفاض مستوى الرعاية الصحية والمعاشية، وارتفاع نسبة الوفيات ضمن هذه الفئة من السكان.

جدول (9)

الفئات العمرية لمجموع سكان الحضر في محافظة ميسان للاعوام (2007 – 2018)

فئات السن	2007	2018
من 0 – 14 سنة	%41	%43
من 15 – 64 سنة	%56	%54
من 65 – فأكثر	%3	%3

المصدر– من عمل الباحثة بالاعتمادعلى مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة ، الجهاز المركزي للاحصاء ،تقديرات السكان لمحافظة ميسان لعامي 2007 و2018 .

شكل (6)

الفئات العمرية لسكان الحضر في محافظة ميسان للاعوام (2007 – 2018)

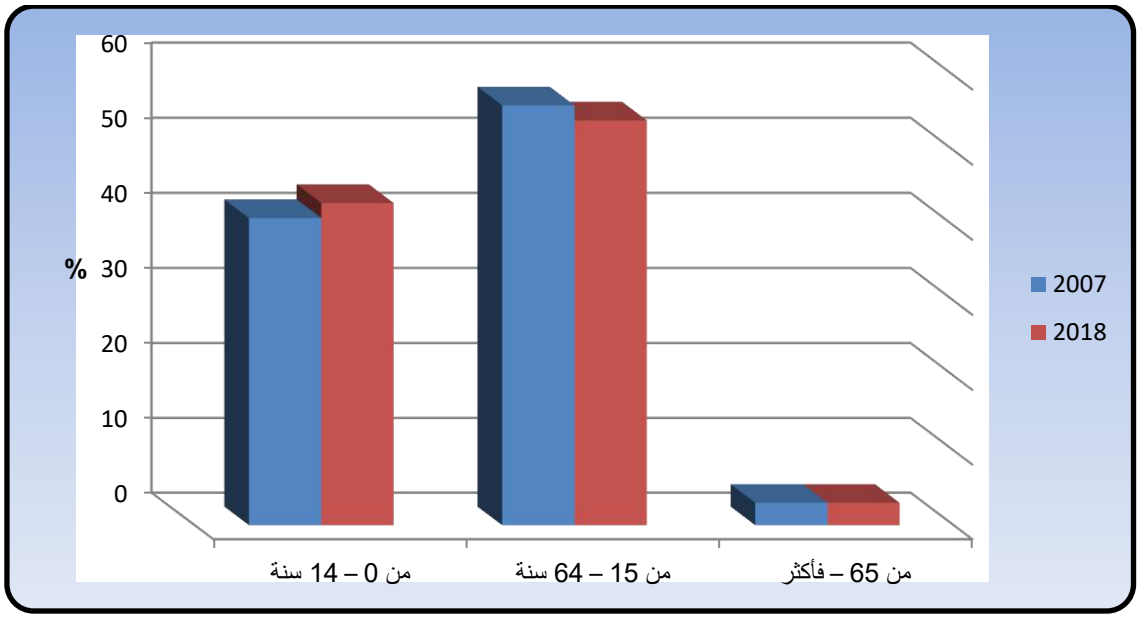

المصدر– بيانات جدول (9) .

ج- **نسبة الإعالة** : تعد من المعايير المهمة التي تسلط الضوء على حجم ومقدار العبء الذي تتحملة القوى العاملة لإجل إعالة صغار وكبار السن غير القادرين على العمل، وترتكز على اساس ان كل فرد في المجتمع مستهلك وان المنتجين هم بعض افراده[1]، وترتبط نسبة الاعالة بالتركيب العمري للسكان، كما تعد مقياس للتفرقة بين الدول النامية والمتقدمة، فالدول النامية التي تعمل على زيادة انتاجها تعاني من زيادة عبء الإعالة الكلية، بسبب ارتفاع اعداد المواليد الذين هم مستهلكون، أما الدول المتقدمة ذات المستويات المعيشية المرتفعة، تنخفض فيه نسبة الإعالة، إذْ ان فترة العمر الانتاجي تتراوح بحدود (50) سنة أي الفئات العمرية المحصورة ما بين (15 – 65) سنة، وبلغت نسبة الإعالة في العراق (71.6%) عام 2018، وفي محافظة ميسان كانت نسبة الإعالة مرتفعة بلغت (86.18%) [2] ، ومن ناحية الجنس فان أكثر من نصف المجتمع في محافظة ميسان يتكون من الاناث، إذْ اشارت احصائيات دائرة احصاء ميسان لنفس العام بأن مجموع النساء يمثل اكثر من (60%) من نسبة السكان، و(65%) منهن محرومات من التعليم[3] ، بسبب العادات والتقاليد للمحافظة و التي لم تتغير منذ مئات السنيين، مما يبين وجود التفاوت المكاني للمحافظة، وتركز واضح في مستويات التطور والنشاط الاقتصادي والاجتماعي في عدد محدود من المراكز أو بالاحرى تركزها في مراكز الاقضية، مما يحرم المناطق الاخرى من توزيع منتظم ومتوازن، ويعكس صورة عدم الانتظام في شبكة النظام الحضري لمحافظة ميسان.

ثانياً- طرق النقل:-

يتأثر المجال الجغرافي للمدينة بمجموعة من العوامل مما يرتبط بوزن المدينة من الناحية التاريخية والديموغرافية والاقتصادية، ومنها مايميز موقعها بالنسبة للشبكة الحضرية وشبكة

---

[1] ندى نجيب سلمان، تباين نسبة الاعالة في محافظة بغداد وعلاقتها بالمتغيرات الاجتماعية للسكان لعام 2016 ، مجلة الاستاذ للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد(2) ، العدد (226) ، 2018، ص 362 .

[2] وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء، مسح تقييم الامن الغذائي والهشاشة للاسرة في العراق ، بيانات غير منشورة، 2018 .

[3] وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، وحدة التحليل الاحصائي في ميسان، بيانات غير منشورة ، 2019.

المواصلات، فضلاً عن تأثير البعد الإقليمي لوظائفها واستعمالات الارض فيها[1]، لذا ان لطرق النقل اهمية بالغة في تطور العلاقة بين الريف والمدينة، وفي توزيع السكان، كما تعمل على ربط المستوطنات البشرية مع بعضها، إذْ تعمل شبكة النقل على تنشيط العمل الاقتصادي، لأنها تساعد على استثمار الامكانات الاقتصادية البعيدة والنائية، فتعمل على امكانية وصولها وربطها بالمراكز التجارية في المدن، فالمدينة كوحدة مكانية ذات كثافة سكانية عالية نسبياً تحتاج لممارسة انشطة اقتصادية ذات تركز مكاني عالي لإعالة سكانها مثل التجارة والصناعة والخدمات[2]، وقد دلت بعض الدراسات ان المستوطنات البشرية الواقعة على طرق معبدة ذات كثافة مرورية عالية تكون اوفر حظاً في الحصول على فرص التطور والنمو من المستوطنات البعيدة عنها[3]، ولا يمكن للمراكز الحضرية ان تنمو وتتطور الا بتطور طرق النقل، وان إحداث تنمية اقتصادية شاملة لكل فعاليات السكان لايمكن بدون طرق نقل، لأنه يسبب بإنعزال المناطق واندثارها والعكس صحيح ، فبوجود طرق متطورة تنمو المستقرات الحضرية حتى تكون مدن كبيرة ، وتوجد في محافظة ميسان ثلاثة طرق رئيسية مهمة هي:-

1- طريق البتيرة الذي يربط مابين محافظة ميسان والمحافظات الوسطى والجنوبية .

2- طريق عمارة – بغداد الذي يربط الوسط مع اقصى الجنوب في البصرة التي تعد النافذة البحرية الوحيدة للعراق المطلة على موانىء الخليج .

3-طريق منفذ الشيب التابع لناحية المشرح، ويعد احد المنافذ الحدودية مع دولة ايران الذي تتم من خلاله استيراد المواد التجارية والانشائية، وترتبط مدينة العمارة بشبكة طرق مرتبطة مع بقية المراكز، مما جعلها مركزاً جاذباً للسكان، لأنها اصبحت مركزاً مهم للتبادل التجاري بين جميع الاقضية والنواحي، لذا يعد النقل من الخدمات المهمة التي يقاس على اساسها مدى تقدم الدولة أو تأخرها، ومن الجوانب التي يفكر الانسان بها عندما يرغب بالسكن في مكان

---

[1] عبد الحكيم كبش، التمدد الحضري والحراك التنقلي في النطاق الحضري لمدينة سطيف، اطروحه دكتوراه، كلية علوم الارض والتهيئة العمرانية ، جامعة منتوري، قسنطينية ،2011، ص27.

[2] نزهه يقضان صالح الجابري، تحليل النظام الحضري بمنطقة مكة المكرمة الإدارية، اطروحة دكتوراه، كلية التربية للبنات ، جامعة ام القرى ، جدة ، السعودية ،2005، ص 135 .

[3] صلاح مهدي عريبي الزيادي، استعمالات الارض لأغراض التقل في مدينة العمارة ،مصدر سابق، ص 51 .

ما توفر وسائل النقل لغرض التنقل من مكان اقامته إلى اماكن يرغب الذهاب اليها، فكثيراً ماتقام مناطق سكنية في اطراف المدن ولكن لاتتوفر وسائل نقل تخدم تلك المناطق، لذا يعزف السكان عن السكن فيها، وقد ساهمت زيادة اعداد السكان في محافظة ميسان في مد وتطوير شبكات طرق النقل الرئيسية والثانوية، وربط مركز المحافظة مع الوحدات الادارية، وكذلك ربط الوحدات الادارية مع الاطراف بوساطة الطرق الثانوية لتسهيل حركة السكان والانتقال بين المراكز الحضرية والريفية، وتخدم محافظة ميسان شبكة من الطرق الرئيسية والثانوية يبلغ طولها (807) كم، وتبلغ اطوال الطرق المعبدة فيها (683) كم تشكل نسبة قدرها (84.6%) من مجموع طرق النقل في المحافظة[1]خريطة (6)، وهناك بعض العوامل التي تساعد على تشكيل عقد حضرية، وتعرف بعقد النقل التي تعد حلقة متصلة تربط خطوط النقل مع بعضها وغالباً ماتكون مراكز حضرية، والخطوط هي الطرق التي تتفاعل معها العقد وتقدم امكانية افضل لارتباط العقد فيما بينها في أقل مسافة وأقصر زمن وأقل تكلفة[2].

تؤثر طرق النقل ووسائله في توزيع السكان من جانبين، الجانب الأول أنها تجذب التجمعات السكانية التي غالباً ما تتوطن عند توسطها وعند تقاطعها لتقدم خدمة للمسافرين، أما الجانب الأخر فهو غير مباشر يجذب الأنشطة الزراعية والصناعية التي بدورها تعمل في جذب السكان إلى أماكن وجودها، إذْ تعد الزراعة المهنة الرئيسة لمعظم سكان المناطق الريفية، ويعتمد السكان العاملون في الزراعة على طرق النقل من اجل ايصال منتجاتهم إلى الاسواق، وهناك علاقة مؤثرة بين النقل والزراعة، إذْ يساعد وجود طرق معبدة وسالكة على استثمار الاراضي الزراعية البعيدة أو النائية التي لايمكن الوصول اليها الا بوجود طرق نقل، فضلاً عن استثمار الاراضي الزراعية لزيادة انتاج السلع النقدية التي تنتج لغرض بيعها وليس استهلاكها ، وايضاً

---

[1] عباس حسن ثجيل ،تحليل خصائص التركيب البيئي لسكان محافظة ميسان للمدة (1987 – 2012)، مجلة جامعة تكريت ، المجلد (23) ، العدد (4) ، 2016 ، ص246 .

[2] حميد عطية عبد الحسين الجوراني، تقييم كفاءة شبكة الطرق البرية المعبدة بين المراكز الحضرية في محافظة ميسان ،مجلة اوروك للعلوم الانسانية، المجلد 7، العدد 2، 2014 ، ص113.

خريطة (6)

طرق النقل في محافظة ميسان لعام 2018

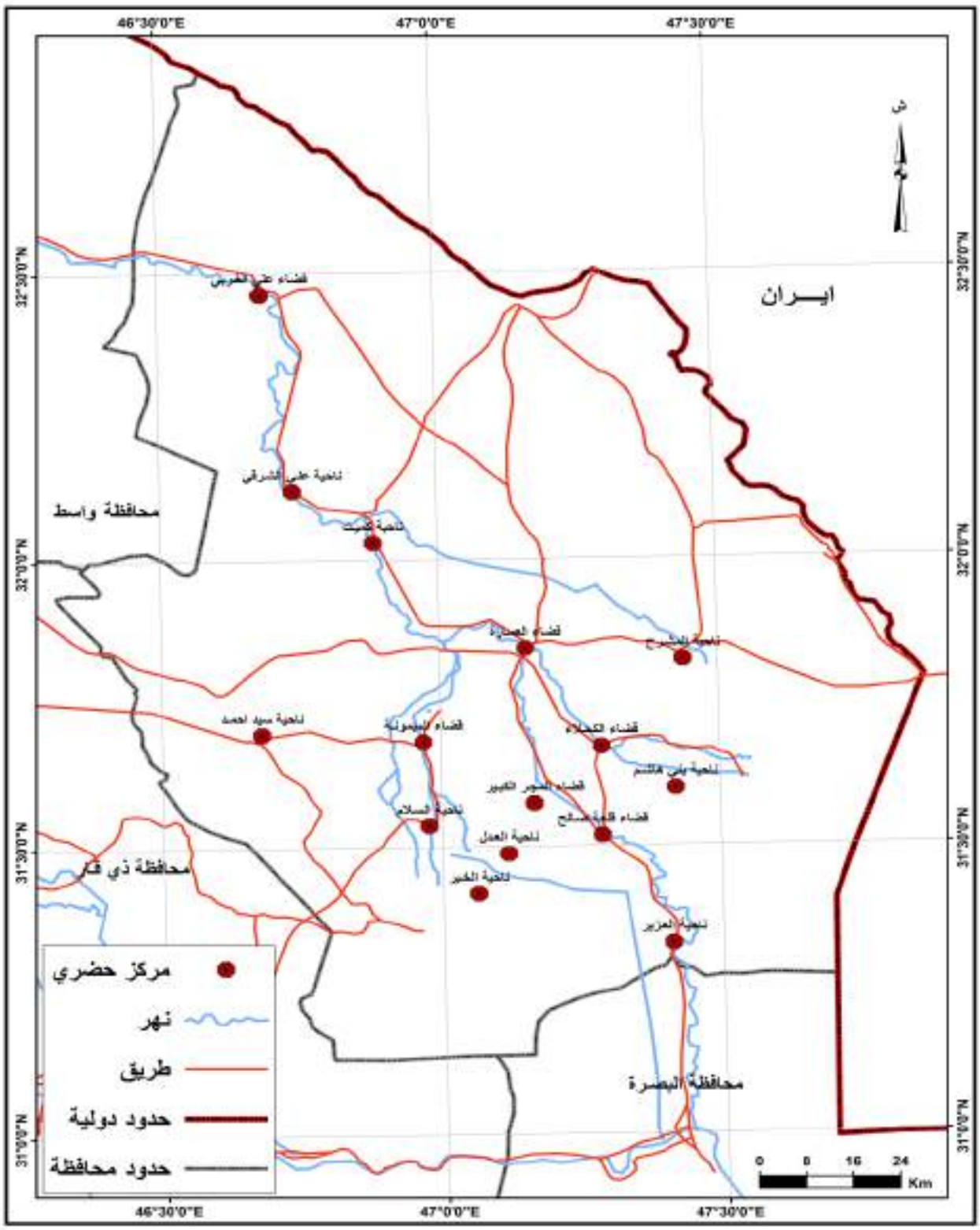

المصدر – وزارة الموارد المائية، المديرية العامة للمساحة، قسم إنتاج الخرائط، الوحدة الرقمية، خارطة محافظة ميسان الإدارية، مقياس (1 :500.000) بغداد، 2007.

يساعد في تسويق الانتاج الزراعي الفائض من مناطق الوفرة إلى مناطق الندرة[1]، وبذلك فأن وجود طرق نقل قريبة من الاراضي الزراعية يساعد على استقرار السكان في مناطقهم، أما الصناعة فان لطرق النقل دوراً واضحاً في اختيار الموقع الصناعي وبحسب نظرية (الفريد فيبر) فأن هناك عوامل اقتصادية لابد من توفرها في اختيار الموقع الصناعي وهي (كلفة النقل، وكلفة العمل، والتجميع الصناعي) وهذا يعني ان يكون الموقع الصناعي قرب المواد الخام من اجل سهولة الوصول، وتخفيض تكلفة النقل، وعلى مقربة من طرق النقل الرئيسة والاسواق، ويرتبط ذلك بأختيار الموقع الملائم، وحجم السكان، فضلاً عن وجود الايدي العاملة، وفي مدينة المجر الكبير ساعد وجود مزارع قصب السكر ومعمل الورق وقربه من طرق النقل أدى ذلك إلى تجمع سكاني للايدي العاملة وبذلك فأن النقل عاملاً محفزاً، وعنصر جذب للصناعة ويلاحظ ذلك في وجود معامل الورق والطابوق على مقربة من الطرق في منطقة الدراسة، إذْ ان النشاط الاقتصادي يعد من أهم العوامل التي تؤثر على طرق النقل، كما ان تميز منطقة بوظيفة معينة قد يستدعي مزيداً من الطرق ووسائل النقل التي تعد شرايين النشاط الاقتصادي[2] .

ان المناطق التي لا ترتبط بطرق نقل أو قد تكون الطرق قديمة ومتهرئة فأن سكانها سيكونوا محرومين من الخدمات الاساسية مثل الصحة والتعليم وغيرها من الخدمات، مما يجعلهم يرغبون في الانتقال إلى المراكز الحضرية من أجل الاستفادة من الخدمات التي توزعت بصورة غير عادلة بين الريف والمدينة، وتحول الاقتصاد الوطني من الزراعة إلى القطاعات الاخرى مثل انتاج النفط والصناعات التحويلية والتجارة، إذْ ان فتح التجارة الخارجية واستيراد كثير من المنتجات التي كان يتم زراعتها في البلد ادى إلى عزوف المزارعين عن الزراعة وتوجههم نحو الاعمال الحكومية أو التجارة ، مما جعلهم يفضلون السكن قرب اماكن عملهم من اجل تخفيض كلفة النقل ، وضياع الوقت والمجهود في المسافات البعيدة، لذا ان الطريق يؤدي دوراً رئيساً في جذب العمران إلى جواره، فالطرق الرئيسة أكثر جذباً من الطرق الثانوية[3] ، فنلاحظ ان سكان

---

[1] حميد عطية عبد الحسين الجوراني ، مصدر سابق ، ص 29.

[2] كامل عز الدين فاروق ، جغرافية النقل اسس وتطبيقات ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، 1981، ص 53.

[3] نمر محمد يوسف، النقل البري في محافظة جنين، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، نابلس فلسطين ، 2011، ص 81 .

القرى والارياف التي تكون على الطرق الرئيسة يحصلون على خدمات اكثر من المناطق التي تكون بعيدة وتمتد على طرق ثانوية، وبذلك ونلحظ زيادة الكثافة السكانية على امتداد طرق النقل.

ثالثاً – سياسة الدولة :-

ان كل دولة تتبع سياسة محددة لتنظيم سكانها من الناحية الديموغرافية حاضراً ومستقبلاً وتشمل هذه السياسة مجموعة من الاجراءات والخطط والبرامج التي تستهدف التأثير في المتغيرات السكانية وتراكيبها الهيكلية من الناحيتين الكمية والنوعية[1]، وان زيادة ونمو السكان هو نتيجة لتفاعل ثلاثة عناصر هي (المواليد ، والوفيات ، والهجرة)، وتتأثر هذه العناصر بمتغيرات عدة تختلف على مستوى المكان والزمان، ومن بين تلك المتغيرات المؤثرة هي (السياسة السكانية) [*]، وغالباً ما تلجأ الدول إلى اتباع سياسة سكانية معينة عندما يصبح نمو السكان فيها غير مرغوبا فيه، فقد يكون مرتفعاً أو منخفضاً وفقاً لحساباتها، وبذلك تتخذ اجراءات من شأنها التأثير في عناصر النمو السكاني الثلاثة بالاتجاه الذي تستهدفة[2]، فقد اهتمت الدولة العراقية بسياسة الانجاب فوضعت تشريعات في عامي 1978و1980 شجعت فيه على زيادة معدلات النمو، وعلى الزواج والانجاب، وقدمت التسهيلات ، لذلك قامت بمنح سلف الزواج وقام المصرف العقاري بمنح سلف لبناء الدور السكنية وكانت الافضلية للمتزوجين والتحفيز على الانجاب من اجل زيادة حجم السكان، واهتمت الدولة بالمستوى الصحي، ومن ثم انخفاض الوفيات لاسيما وفيات الاطفال الرضع ، والاهتمام بالخدمات التعليمية والخدمية ، وان هذه الإجراءات كانت كفيلة في زيادة اعداد السكان لا سيما سكان الحضر.

---

[*] السياسة السكانية : تُعنى السياسات السكانية بجميع الإجراءات والأنظمة والقوانين ذات الصلة بالسكان من ناحية حجمهم ، ومعدلات نموهم ، وتركيبهم الديموغرافي (العمري، النوعي) ، وتوزيعهم وحركتهم داخل الدولة أو الهجرة إليها.

[1] تغريد حامد علي ، التحضر السريع للمدن دراسة في بعض المدن العراقية ، مجلة المحطط والتنمية ، العدد (21) ، 2009، ص 35 .

[2] حسين عذاب عطشان ، السياسة السكانية في العراق واثرها في النمو السكاني له للمدة (1977–2007) ، مجلة القادسية للعلوم الانسانية ،المجلد (14) ، العدد (1) ، 2011، ص13 .

وتعد الحرب (العراقية – الايرانية) مطلع الثمانينات التي استمرت ثمان سنوات من الاحداث المهمة التي اثرت في إعادة توزيع السكان وتباينهم، إذْ كثيراً ماتؤدي الحروب إلى احداث تغيرات في توزيع وانتشار السكان فقد تؤدي إلى الهجرة أو التهجير الاجباري نتيجة للإثار السلبية للحروب وماتحدثة من اضرار في مناطقهم ومزارعهم ، مما يجعلهم ينزحون إلى مناطق اخرى، فقد كانت لها دوافع اقتصادية خلال السبعينات، ودوافع سياسية وعسكرية خلال الثمانينات، مما احدث تغيرات كبيرة في توزيع السكان لاسيما في منطقة الدراسة، إذْ اضطر سكان المناطق القريبة من الحدود الإيرانية التي تحولت مناطقهم واراضيهم إلى ساحات حرب إلى هجرها، كما في مناطق (العزير والطيب) الواقعة في الجهات الشرقية والجنوبية نتج عنه زيادة كبيرة في اعداد سكان الحضر، كما كان لسياسات النظام السابق التعسفية اثر كبير في تغيير بنية البيئة الطبيعة لمحافظة ميسان، إذْ اقدم هذا النظام على تجفيف مساحات واسعة من الاهوار، ومن اجل ان تنحسر مياه الاهوار وتتقلص قام النظام السابق بأنشاء مشروع نهر العز بمعدل طول (98كم) ، وعرض (1.5– 2 كم) الذي يمتد من جنوب غرب العمارة (ناحية السلام) لجمع ذنائب جداول البتيرة، والعريض، والمجر الكبير ويتجة شرقاً نحو مجرى نهر دجلة، ثم يتجه جنوباً حتى ينتهي في نهر الفرات غرب القرنة[1] ، مما انعكس سلباً على البيئة الطبيعية للاهوار وادى إلى تدميرها وتهجير سكانها إلى المناطق المجاورة أو إلى المحافظات الاخرى، إذْ كانت الاهوار موطن لكثير من سكان منطقة الدراسة الذي تشكل مواردها المتنوعة مصدر دخل لهم وتعد الاسماك من أهم عناصر الثروة الحيوانية في منطقة الاهوار، فضلاً عن تربية الجاموس في هذه المسطحات المائية، فبعد اعمال التجفيف التي بدأت ذروتها في عقد التسعينات اصبحت اراضي قاحلة ومعرضة للتصحر[2]، وبذلك لم يعد امام سكانها الا النزوح والهجرة إلى المراكز الحضرية بحثاً عن فرص عمل، وعن حياة ومستوى معيشي افضل، والتوجة إلى الاعمال الخدمية أو التجارية في المدن، إذْ احدثت هذه الهجرة إلى المدن ارتفاعاً

[1] حسن خليل حسن ، مصدر سابق ، ص 47 .

[2] ايمن عبد الطيف كويس الربيعي ، دراسة بيئية ومورفولوجية لأهوار العراق ، مركز علوم البحار ، جامعة البصرة ، 2008، ص 444 .

في نسبة التحضر، ففي عام 1977 ارتفعت نسبة المهاجرين لتصل (73.3%) من مجموع الوافدين الى محافظة بغداد قادمين من محافظة ميسان بحثاً عن فرص عمل وحياة حضرية، وفي عام 1987 انحفض العدد إلى (53.9%)، أما في عام 1997 انخفض ليصل إلى (37.5%)[1]، وهذا يعود إلى ظروف الحصار الاقتصادي وقلة النشاط الصناعي، ولان منطقة الدراسة توجد فيها الكثير من الاراضي الصالحة للزراعة، فضلاً عن تشجيع الدولة في تلك المدة على زيادة الانتاج الزراعي، وتقديم المساعدات للعاملين والتحول إلى النشاط الزراعي، وبذلك انخفض معدل التحضر نتيجة توجة الدولة في توفير الخدمات الاساسية في الاقاليم الريفية، وتنمية الاستثمارات لتقليل الفوارق بين المناطق الحضرية والريفية ، كمحاولة لتخفيف نسبة الهجرة من الريف إلى المدينة من عام 1987 إلى 1997[2] ، لذا اصبح هناك تغير في هجرة السكان من المدينة إلى الريف نتيجة لسياسات النظام السابق في غزو الكويت، وماسببة من فرض الحصار الذي ادى إلى تدهور المستوى المعيشي لسكان الحضر، إذْ بلغت نسبة سكان الحضر(66.1%)، ونسبة الريف (33.9%) لعام 1997[3]، مما دفعهم بالاهتمام بالزراعة والانتقال إلى المناطق الريفية وزراعة الاراضي، فحدثت هجرة معاكسة من المدينة إلى الريف.

أما بعد عام 2003 فلم تتبنى الحكومة العراقية سياسة سكانية واضحة المعالم ، فلم تقم بتشريع قوانيين جديدة أو اتخاذ تدابير تتعلق بالخصوبة، وتحديد النسل، وتنظيم الاسرة، واستمر العمل بالتشريعات السابقة الامر الذي ادى إلى ارتفاع معدل الخصوبة، مما تسبب في حصول زيادات سكانية كبيرة خلال مدد زمنية قصيرة، فبعد سقوط النظام السابق في عام 2003 ، ومارافقة من انفتاح في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، ورفع الحصار عن العراق، وانفتاح العراق على الاسواق والتجارة الخارجية زاد من النشاط الاقتصادي ، وتوفر فرص عمل في المدن، فحدثت هجرة إلى المدينة فوصلت نسبة التحضر في منطقة الدراسة إلى

---

(1) عباس فاضل السعدي، العلاقة بين تيارات الهجرة الداخلية والمساحة في العراق،عام 1997، مجلة اداب الفراهيدي، العدد(10)، 2012،ص285

(2) تغريد حامد علي ، مصدر سابق ، ص46 .

(3) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية احصاءات السكان للقوى العاملة ، محافظة ميسان، ص 213.

(72.4%) من مجموع سكان المحافظة لعام 2009[1]، كما يلاحظ استحواذ مدينة العمارة على معظم المؤسسات الحكومية والمراكز الادارية ومؤسسات التعليم العالي المتمثلة بجامعة ميسان وكثير من الجامعات والكليات والمعاهد الحكومية والأهلية مثل كلية المنارة للعلوم الطبية ، مما جعلها مركز جذب للسكان من المراكز الحضرية الاخرى او المناطق الريفية، إذْ تشهد تطور في كافة المجالات وان للتحضر ايجابيات كثيرة منها ارتفاع المستوى المعيشي والدخل للأفراد، فضلاً عن تزايد نسبة السكان المتعلمين، وتحسن في اداء الخدمات، وجاء هذا على حساب المناطق الريفية التي لم تتطور بالكم والكيف فأدى تركز الاستثمارات في المدينة إلى هجرة الايدي العاملة الريفية للالتحاق بالاعمال غير الحرفية الهامشية[2]، إذْ تستقطب هذه المدينة المشاريع الصناعية الكبيرة والصغيرة مما يعكس ظاهرة التركز الصناعي، وبلغت نسبة هذه المنشآت (54.9%) من مجموع المنشآت في المحافظة، بينما جاءت ناحية الخير بالمرتبة الاخيرة في عدد المنشآت الموجودة فيها اذ بلغت نسبتها (0.4%) من مجموع المحافظة [3]، إذْ ان النظام الحضري يتأثر بقوى السوق، فالمدن التي تنتج البضائع والخدمات المطلوبة التي تجذب المزيد من السكان للعيش فيها تنمو بمعدل أعلى من تلك المدن التي لاتتوافر فيها هذه الميزات، وعادة فأن للحكومة دور مباشر في نمو وتشكيل النظام العمراني للمدن[4].

ويتضح مما تقدم وجود التفاوت المكاني وتركز مستويات التطور الاقتصادي والصناعي في مراكز محدودة من المحافظة وهي مركز مدينة العمارة والمجر الكبير مما ولد تنامي في حركة الهجرة السكانية نحو مدينة العمارة مركز المحافظة وحازت على أعلى المراتب في التنمية الانتاجية والاقتصادية، واغلب النشاطات التجارية، لذا ان الانشطة الاقتصادية والخدمات يجب ان تتناسب مع الخصائص الاقتصادية والموارد الطبيعية لكل المراكز الحضرية من اجل تقليل

---

[1] وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء، تقديرات السكان الحصر والترقيم لعام 2009، محافظة ميسان.

[2] صبحي محمد عوض ، دراسات حضرية ، ط3 ،منشورات جامعة قاريونس ، ليبيا ، 2008 .

[3] وزارة التخطيط ، مديرية تخطيط ميسان ، خطة التنمية المكانية لمحافظة ميسان للسنوات 2010 – 2020 .

[4] عنتر عبد العال ابو قرين، تحليل النظام الحضري في وادي النيل بمصر، مجلة العلوم الهندسية، جامعة اسيوط، كلية الهندسة، المجلد (42) ، العدد (2) ، جامعة المنيا ، مصر ، 2014، ص 402 .

الفوارق التنموية والاستثمارية على مستوى جميع المراكز في المحافظة ، واتباع سياسة عامة طويلة الاجل تساعد في علاج المشكلات التنموية علاجاً جذرياً ولا يمكن تحقيق هذه السياسة الا في ظل تخطيط شامل لرسم السياسات حتى تكون هناك تنمية متوازنة وتوزيع سليم للاستثمارات التنموية في المحافظة من اجل مواجهة احتياجات السكان وتحقيق رغباتهم للتطلعات الحضرية مما يساعد في استقرارهم في مناطقهم، وعدم النزوح والانتقال إلى المدن الكبرى، إذْ ان خطط التنمية لم تؤدي دوراً مهماً في اعادة توزيع سكان المراكز الحضرية، فهناك مراكز حضرية نجدها تنمو اكثر من المراكز الحضرية الاخرى، لان خطط التنمية غير المدروسة ركزت معظم الخدمات والمؤسسات العامة فيها، لذا من الطبيعي ان ترتبط حركة التحضر والتوسع العمراني، والتصنيع وتمركز المنشأت الاقتصادية بذلك التغير الواضح في معدلات السكان في المناطق الريفية والحضرية .

رابعاً- البنى الارتكازية

تؤدي البنى الارتكازية دوراً اساسياً في تعزيز حياة الافراد والمؤسسات في اي بلد من العالم سواء كانت تلك المؤسسات حكومية أم خاصة[1]، وان للبنى الارتكازية اهمية كبيرة في الحصول على وضع افضل في الحياة ، وتمثل القواعد الاساسية للنشاطات الاقتصادية كافة، وتشمل هذه البنى قطاعات الكهرباء والماء والطرق والجسور والصحة و التعليم، إذْ ان البنى الارتكازية تمثل الهيكل الاساسي لتحقيق الخدمات وتفعيل المجتمع وتعد اول خطوة في تقدم المجتمعات، وايضاً عامل قوي ومؤثر في جذب السكان، لأنها العمود الفقري لجميع الفعاليات والانشطة الاقتصادية وتتميز المدن الكبيرة بقدرتها على استيعاب الجديد من العلوم والتكنولوجيا التطبيقية مقارنة بمناطق الاطراف، وهذا يساعد في نموها بشكل سريع، ومن ثم فهي تملك الامكانيات الذاتية للنمو[2]، وقد تعرضت البنى التحتية في العراق إلى دمارا كبير، نتيجة للمشكلات السياسية التي

---

[1] ادريس رمضان حجي، البنية الاستثمارية في إقليم كردستان العراق واثرها في جذب الاستثمارات للمدة من (2006-2016)، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد (3)، العدد(3) ، 2017، ص 179 .

[2] عبد الزهرة علي الجنابي، الصناعة بين الجذب الحضري والتخطيط، مجلة الجمعية الجغرافية ، العدد (39) 1999، ص 61 .

تعرض لها البلد من حروب وحصار اقتصادي ادى إلى تدهور في معظم القطاعات الانتاجية، وتعطل وتوقف كثير من المصانع والمعامل، وتزايد نسب اعداد العاطلين عن العمل وانتشار الفقر، وتبع ذلك انحسار شديد في القدرة التمويلية للدولة لا سيما بعد عام 1991[1]، وان محافظة ميسان شأنها شأن بقية المحافظات العراقية تعاني من ضعف في كافة القطاعات على مستوى خدمات الكهرباء والماء والصرف الصحي وغيرها من الخدمات الاخرى، إذْ تصدرت محافظة ميسان المرتبة الاولى في درجة الحرمان من البنى التحتية والخدمات الاساسية التي يحتاجها السكان وبنسبة (81%) لعام 2013 [2]، وقد ساهمت كثير من الاجراءات التعسفية في تدهور الريف والقرى مثل تجفيف الاهوار في التسعينات، ومارافقها من حركة نزوح كبير لسكان تلك المناطق، فضلاً عن نقص الخدمات في قطاعات المياه والتعليم والصحة والكهرباء والطرق وغيرها من الخدمات ادى إلى تزايد عدد السكان في المراكز الحضرية بحثاً عن خدمات افضل لكن تبقى خدمات هذه المراكز دون المستوى المطلوب، وفيما يخص خدمات المياه فأن نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على ماء صالح للشرب في محافظة ميسان هي (67.8% ، 75.1% ، 88.3%) للاعوام (2000 و 2006 و 2011) على التوالي في عموم المحافظة، وقد وصلت نسبة الحرمان إلى (45%) بحسب عام 2012[3].

أما قطاع الكهرباء الذي يعد من اهم الدعامات الاساسية في التنمية الاقتصادية والعمل، إذْ ان استخدام الطاقة الكهربائية لا يقتصر على الاستهلاك المنزلي بل يستخدم في المجالات الاخرى.

---

[1] علاء هاشم داخل، تقليص الفوارق الحضرية في مراكز المحافظات العراقية، مجلة الاداب، العدد (128)، 2019، ص196 .

[2] وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية احصاءات السكان ، خريطة الحرمان ،2011-2013 .

[3] وزارة التحطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، وحدة التحليل الاحصائي في ميسان، بيانات غير منشورة.

مثل النشاط الصناعي والزراعي والخدمات الاخرى[1]، فأنها تعاني قلة ونقص في خدمات الطاقة الكهربائية ، كما ان خدمات الصحة والتعليم لاتتناسب مع اعداد السكان، فأنها تتباين من مكان إلى اخر، إذْ تحتل مراكز العمارة، والمجر الكبير، وقلعة صالح مراتب متقدمة من خدمات البنى التحتية ، أما مراكز علي الغربي، وسيد احمد الرفاعي، والخير، وبني هاشم فقد كانت بمراتب متأخرة اذ تعد من افقر النواحي في العراق اذ تراوحت نسبة الفقر فيها مابين (70-77%) [2]، اذ تعاني المناطق الريفية من الحرمان بمستويات أعلى تصل إلى (58%) في الريف مقارنة بـ (17%) للحضر[3]، مما يفسر تزايد الهجرة إلى المناطق الحضرية، وارتفاع معدلات نموها، فضلاً عن تحسن هذه الخدمات في المناطق الحضرية، كما نجد تردي ونقص كبير في الخدمات الاساسية في المناطق الريفية، وارتفاع نسبة الحرمان خاصة في مجال الصحة والتعليم لمستويات مرتفعة جداً مما تجعل هذه المناطق طاردة للسكان بصورة كبيرة وتسبب وجود فجوة كبيرة بين سكان الحضر وسكان الريف، لان هذه البنى الارتكازية تؤدي دوراً اساسياً في تعزيز نوعية حياة الافراد والمؤسسات في اي بلد من العالم[4]، كما تؤدي عوامل الجذب الاجتماعية والثقافية هي الاخرى دوراً بالغ الاهمية في حركة الهجرة الداخلية في العراق، إذْ توفر المراكز الحضرية قدراً محدداً من الخدمات الاجتماعية والثقافية وتكون محط انظار الشباب على وجه الخصوص، ويعتمد مستوى هذه الخدمات وطبيعتها على مدى التطور الحضري الذي تؤديه هذه المراكز الحضرية، وإلى ما توفره هذه المراكز من خدمات تشكل دافعاً للانتقال كالنوادي، ودور العرض، والمسارح ، والملاعب التي تفتقر اليها الارياف والمراكز شبه الحضرية[5]، وهذا ماتفتقر اليه معظم المراكز الحضرية في منطقة الدراسة، لذلك يتركز معظم السكان في مدينة العمارة مركز المحافظة، وتعد المدينة مركزاً مهماً للخدمات الاجتماعية،

(1) خلف حسين علي الدليمي، مصدر سابق ، ص 101.

(2) وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية، 2018-2022، ص133

(3) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية احصاءات السكان ، خريطة الحرمان ،2011-2013

(4) ادريس رمضان حجي ، مصدر سابق ، ص 8 .

(5) احمد جابر الصعب، السياسات الحكومية واثرها على التغيير المكاني للسكان في العراق للفترة من عام1957 – عام 1977، مركز غرب العراق للدراسات المستقبلية ، 2012، ص6 .

وارتبط توزيع الخدمات بتوزيع المدن الكبرى، ودفع ذلك بعض الباحثين إلى تعريف المدينة بانها مركزاً للخدمات[1]، وان الخطط الاستثمارية التي وضعت لتوفير الخدمات الاساسية للمجتمعات كثيراً ماتؤدي دوراً اكبر في عمل المستوطنات ومشاريع البنى التحتية لاسيما مشاريع النقل العام التي غالباً ماتستخدم من قبل الحكومات كأدوات لتشكيل المدينة[2]، وهذا يعني ان تباين البنى الارتكازية جعل السكان يتركزون في مناطق ويقلون في مناطق اخرى بحسب ماموجود من خدمات اساسية يحتاجها السكان، وبما يتناسب مع فعالياتهم وانشطتهم الاقتصادية، وان من أهم الاسس التي يجب اعتمادها في تخطيط المدن هو توزيعها بشكل متساوي لجميع المدن وفق اعداد السكان وتوزيعهم وكثافتهم، مما لا يسبب حرمان مناطق من الخدمات ويجعلها طاردة للسكان، في حين تكون مناطق اخرى تشكل جذب قوي للسكان لما تمتلكة من مقومات التنمية والخدمات الاساسية لنمو وتطور المدن لكن واقع الحال يشير إلى تركز الخدمات الاساسية في المدن الرئيسة المتمثلة بمدينة العمارة، وتليها المجر الكبير، وقلعة صالح، وتراجع وتردي الخدمات في مراكز المدن الاخرى .

[1] نجيب الشمري، مصدر سابق، ص11 .

[2] كريم حسن علوان، وحدة شكر الحنكاوي، دور البنية التحتية في التنمية المستدامة للمدن (مدينة المقدادية حالة دراسية) ، مجلة جامعة بابل ، العلوم الهندسية ، المجلد (25) ، العدد (6) ، 2017 ، ص 2000 .

الفصل الثاني

التوزيع الحجمي للنظام الحضري في محافظة ميسان

المبحث الأول- التوزيع المكاني للنظام الحضري في محافظة ميسان

المبحث الثاني - مقاييس التوزيع المكاني للنظام الحضري

نسبة التركز السكاني ، المركز المساحي ، نقطة الوسيط ، نقطة الجذب المركزية

التوزيع بأستخدام صلة الجار الاقرب

تهتم الجغرافية بصورة عامة بدراسة نمط التوزيع المكاني لجميع الظواهر الجغرافية الذي يعد نقطة البداية لفهم وتفسير علاقاتها المكانية، إذْ تعد المراكز الحضرية من أهم الظواهر التي طالما حاول الجغرافيون البحث في توزيعها ومعرفة علاقاتها المكانية، وتلجأ الدراسات الخاصة بمعرفة تراتب المراكز الحضرية وتوزيعها بحسب فئات الحجم للوقوف على أعدادها والطريقة التي تتوزع بها المراكز ضمن الفئات المناسبة لها لتحديد نمط هذا التوزيع ومعرفة ما إذا كان يتبع قاعدة معينة أم عشوائياً، لذا فإن دراسة أحجام المراكز، وتصنيفها الوظيفي، وعلاقة الحجم بالوظائف التي تقدمها، وأعداد المراكز الحضرية، والتفاعل والعلاقات المكانية القائمة بينها يهدف إلى رسم أبعاد الهرم الحضري لمحافظة ميسان[1]، إذْ أن المدن لا تبقى على حالة واحدة بل هي في تغيير مستمر وأن حجم السكان هو العنصر الاساسي في عملية التغيير سواء كان زيادة او نقصان لان المدن تنمو وتتطور وتتشكل بانماط مختلفة وفقاً لحجم سكانها ومايتاح لها من موارد طبيعية وبشرية تمكنها من النمو السريع واستقطاب السكان .

المبحث الأول

التوزيع الحجمي والتحليل المكاني للنظام الحضري في محافظة ميسان

أن توزيع السكان هو انعكاس مكاني للمميزات البيئية ولما كانت ذاتها متغيرا مكانيا فأن سكان العالم بالضرورة ليسوا موزعين بالتساوي على سطح الارض، اذ تختلف اسبابها ونتائجها في الزمان والمكان تبعاً لمنظومة من الحقائق أو المؤشرات الطبيعية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية التي تتفاعل مع بعضها البعض وتتداخل لتشكل الصورة التوزيعية المكانية للسكان[2]، وان مهمة الجغرافية الاساسية هي توزيع السكان ودراسة العلاقات المكانية لظواهر سطح الأرض نظراً لإرتباط هذا التوزيع بصورة مباشرة بالمكان، ومقدار تفاعل الأنسان مع بيئته بما يخدم تطلعاته في التوصل لحياة افضل اقتصادياً واجتماعياً وحضارياً، ولأن السكان لا يتوزعون بصورة متساوية ومنها منطقة الدراسة، لذلك تهدف الدراسة إلى التحليل المكاني لتوزيع سكان محافظة ميسان

---

[1] صلاح مهدي الزيادي واخرون، التوزيع المكاني للمراكز الحضرية في محافظة ميسان ،جامعة ميسان، كلية التربية ، 2014 ، ص9.

[2] صبرية علي حسين ، التحليل المكاني لنمو السكان في محافظة بابل للمدة (1957 – 2012) ، مجلة القادسية للعلوم الانسانية ، مجلد (15) ، العدد(1) ، 2012 ، ص 131 .

العددي والنسبي، ومعرفة احجام السكان بحسب الوحدات الأدارية من اجل ايجاد صورة التوزيع الحجمي والمكاني للسكان، وبالإعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وفق الوحدات الأدارية، فضلاً عن الأهتمام بالجوانب الأحصائية الكمية في قياس مستوى توزيع السكان وتباينه المكاني، والوصول إلى نتائج علمية وموضوعية، لذا يهدف هذا المبحث إلى دراسة المراكز الحضرية بحسب توزيعها المكاني الحجمي، وتحليل نظامها الحضري على النحو الاتي :-

أولاً – التوزيع العددي والنسبي لسكان محافظة ميسان :

يقصد بالتوزيع العددي بأنه توزيع السكان على المساحة التي يعيشون فوقها، ومدى قوة وارتباط السكان بالموارد الطبيعية والبشرية وتأثيرهما في تحديد وتغيير انماط الاستيطان، مما يجعل السكان في وضع تغير مستمر، وفقاً لما توفره هذه البيئة أو الاقليم من احتياجاتهم الاساسية أما التوزيع النسبي فيعد من أكثر الطرائق انتشاراً واستعمالاً، فهي توضح نسبة مايصيب الوحدات الادارية من مجموع السكان، وتوضح هذه النسب المئوية أهمية المكان وتطورها تلك من خلال مدة أو مدد معينة، والدور الجغرافي يتحدد بتلك الأهمية وبيان اسبابها وتطورها وتفسيرها اعتماداً على البيانات التعدادية المختلفة[1]، وأن توزيع سكان محافظة ميسان تأثر كثيراً بالإزمات السياسية والإقتصادية التي مر بها العراق، مما جعل معظمهم يتجة نحو المدن والمراكز الحضرية، لما توفره من خدمات اساسية، فضلاً عن تنامي دور التنمية العمرانية في المدن واهمال الريف.

يتضح من بيانات جدول (10) والخرائط (7–11) تباين توزيع السكان في المحافظة خلال المدة الزمنية (1977 – 2018) بحسب الوحدات الأدارية والسنوات، ففي عام 1977 بلغ مجموع سكان حضر المحافظة (165782) نسمة من اجمالي سكان المحافظة البالغ (372572) نسمة وبنسبة (44.4%)، وقد جاءت مدينة العمارة بالصدارة بمعدل بلغ (64%) وبواقع سكاني (106819) نسمة، وذلك كونها مركز المحافظة تليها مدينة المجر الكبير بنسبة بلغت (12%) أما اقل نسبة فكانت لمركز العدل بنسبة بلغت (0.4%) خريطة (7).

---

[1] بثينة رحيم شوكت، تحليل توزيع التركز السكاني لمحافظة الانبار للمدة 1997 – 2017 باستخدام الأساليب الإحصائية وتطبيقات نظم المعلومات الجغرافية(gis) ، مجلة اداب الفراهيدي، المجلد (11) ، العدد (38) ، الجزء الثاني ، 2019 ، ص250 .

جدول (10)

التوزيع العددي والنسبي لسكان الحضر في محافظة ميسان بحسب الوحدات الإدارية للمدة (1977 – 2018)

المراكز الحضرية	1977	%	1987	%	1997	%	2007	%	2018	%
العمارة	106819	64	195014	65.0	272286	64.7	345443	64.7	527472	64.1
المجر الكبير	19832	12	40553	13.5	53715	12.7	68117	12.7	93937	11.4
قلعة صالح	6366	3.8	15632	5.2	21157	5.0	26843	5.0	38109	4.6
الكحلاء	5442	3.3	8792	2.9	9304	2.2	11806	2.2	22390	2.7
علي الغربي	5255	3.2	5640	1.9	6701	1.6	8502	1.6	17574	2.1
العزير	4946	3	---	---	12459	2.9	15795	2.9	18305	2.2
الميمونة	4701	2.8	8290	2.8	10551	2.5	13384	2.5	19894	2.4
السلام	3832	2.3	8149	2.7	11370	2.7	14416	2.7	19368	2.3
المشرح	3183	1.9	5012	1.7	6687	1.6	8488	1.6	12929	1.6
كميت	2384	1.4	4294	1.4	5160	1.2	6543	1.2	10904	1.3
علي الشرقي	2344	1.4	3812	1.3	4852	1.1	6153	1.5	11793	1.4
العدل	678	0.4	4936	1.6	6911	1.6	8742	1.6	16952	2.0
الخير	---	---	---	---	---	---	---	---	8962	1.1
بني هاشم	---	---	---	---	---	---	---	---	1691	0.2
سيد احمد الرفاعي	---	---	---	---	---	---	---	---	1573	0.19
المجموع	165782	100	300124	100	421153	100	534236	100	821853	100

المصدر – الباحثة بالاعتماد على:-

1- وزارة التحطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان للاعوام 1977، 1987، 1997 محافظة ميسان .

2- -وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، تقديرات السكان حسب البيئة والجنس والوحدة الادارية لعامي 2007و 2018 محافظة ميسان .

خريطة (7)

التوزيع العددي لسكان الحضر في محافظة ميسان بحسب الوحدات الإدارية لعام 1977

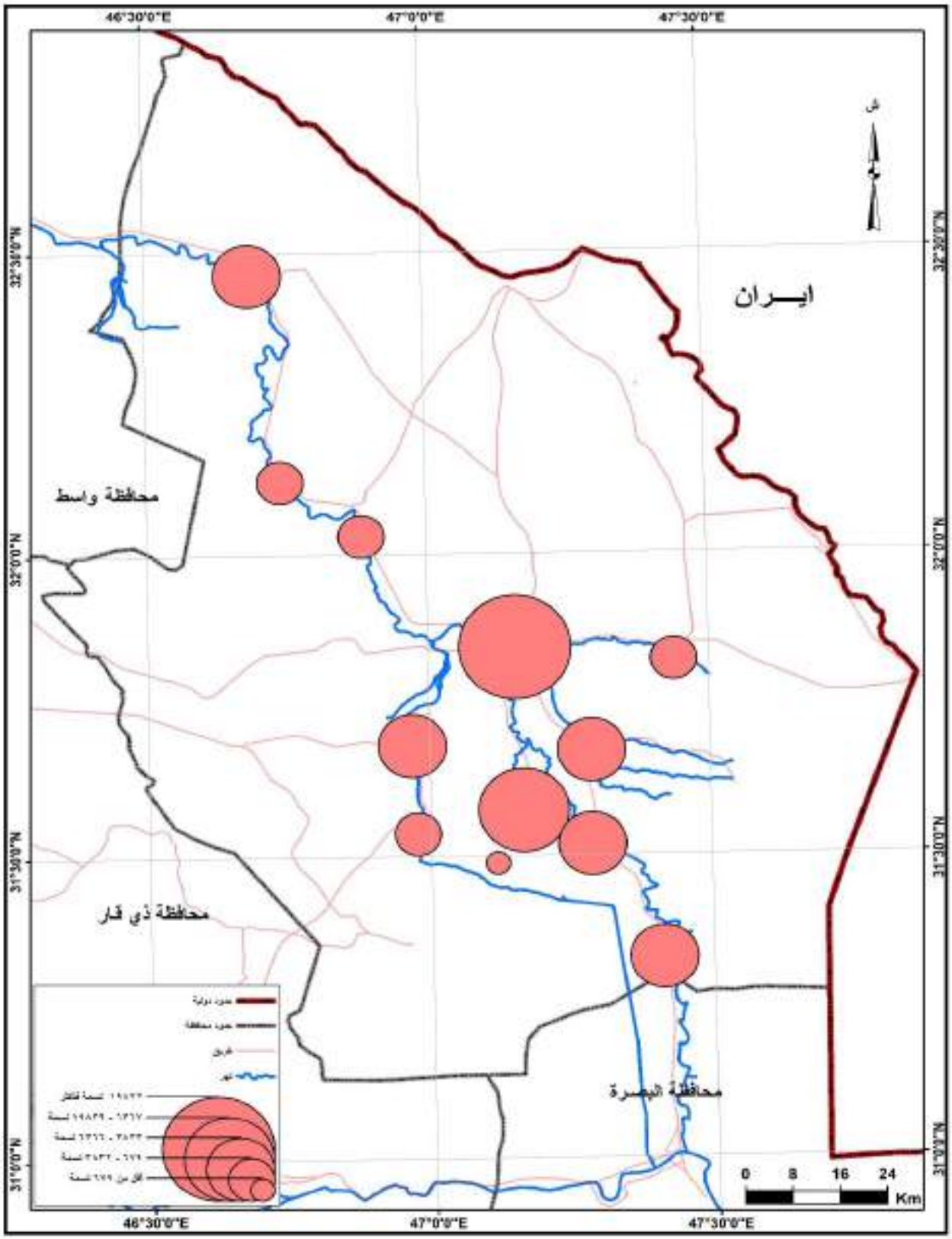

المصدر – بيانات جدول (10) .

أما في عام 1987 فقد ارتفع عدد سكان الحضر إلى (300124) نسمة من اجمالي سكان المحافظة البالغ (487448) نسمة بنسبة (61.6%)، إذْ ان النسبة ارتفعت عما كانت عليه في عام 1977 والبالغة (44.4%)، ويعزى ذلك إلى تحسن الاوضاع الإقتصادية والمعاشية، فضلاً عن تزايد نسبة المهاجرين من الريف إلى المدن نتيجة للإثار السلبية للحرب العراقية الإيرانية ، وقد جاءت مدينة العمارة بالمرتبة الأولى بمجموع سكاني بلغ (195014) نسمة بنسبة بلغت (65.0%) كونها مركز المحافظة وتمتعها بتوافر الخدمات، وفرص العمل، فيما حصلت مدينة المجر الكبير على المرتبة الثانية بنسبة (13.5%)، وقلعة صالح بالمرتبة الثالثة بنسبة (5.2%) ومن ثم بقية المراكز الحضرية الاخرى بنسب متقاربة خريطة (8).

وفي تعداد عام 1997 بلغ سكان حضر المحافظة (421153) نسمة بنسبة (66.1%) من مجموع سكان المحافظة البالغ (637126) نسمة[1]، وقد حصلت مدينة العمارة على المرتبة الاولى بمجموع سكاني بلغ (272286) نسمة وبنسبة (64.7%) منهم، وجاءت بمركز الصدارة كونها مركز المحافظة والمرتبة الإدارية الأولى، إذْ له قدرة عالية في الجذب والاستقطاب والتوقيع للسكان والوظائف في آن واحد، ومن ثم الاسهام بشكل مباشر في زيادة نسبة تحضر في المحافظة، وتليها بالمرتبة الثانية مدينة المجر الكبير بمجموع سكاني بلغ (53715) نسمة بنسبة (12.7%) ، كونها تمثل مركز قضاء، وتمتلك اقليم زراعي واسع ومركز صناعي، ومن ثم شكلت عامل جذب واستقطاب للأيدي العاملة، مما أسهم في نموها سكانياً وعمرانياً، وقد فاقت في حجمها السكاني اغلب المراكز الحضرية الاخرى، وجاءت بعدها بالترتيب مدينة قلعة صالح بواقع (21157) نسمة بنسبة (5.0%)، لما تتمتع به من خصائص الموقع والقرب من الطريق الرئيسي عمارة – بصرة، فضلاً عن سعة اقليمها الزراعي، وتوفر الخدمات مما جعل مدينة قلعة صالح في المرتبة الثالثة، في حين سجلت ناحية علي الشرقي أدنى نسبة بلغت (1.1%) بواقع بلغ (4852) نسمة خريطة (9).

أما في تقديرات عام 2007 كان مجموع سكان الحضر (534236) نسمة شكلوا نسبة (64.7%) من مجموع سكان المحافظة البالغ (824147) نسمة[2]، وجاءت مدينة العمارة

---

[1] الجهاز المركزي للإحصاء، التعداد العام لسكان (محافظة ميسان)، عام 1997.

[2] الجهاز المركزي للإحصاء، الإسقاطات السكانية لمحافظات العراق، (محافظة ميسان)، عام 2007.

خريطة (8)

التوزيع العددي لسكان الحضر في محافظة ميسان بحسب الوحدات الإدارية لعام 1987

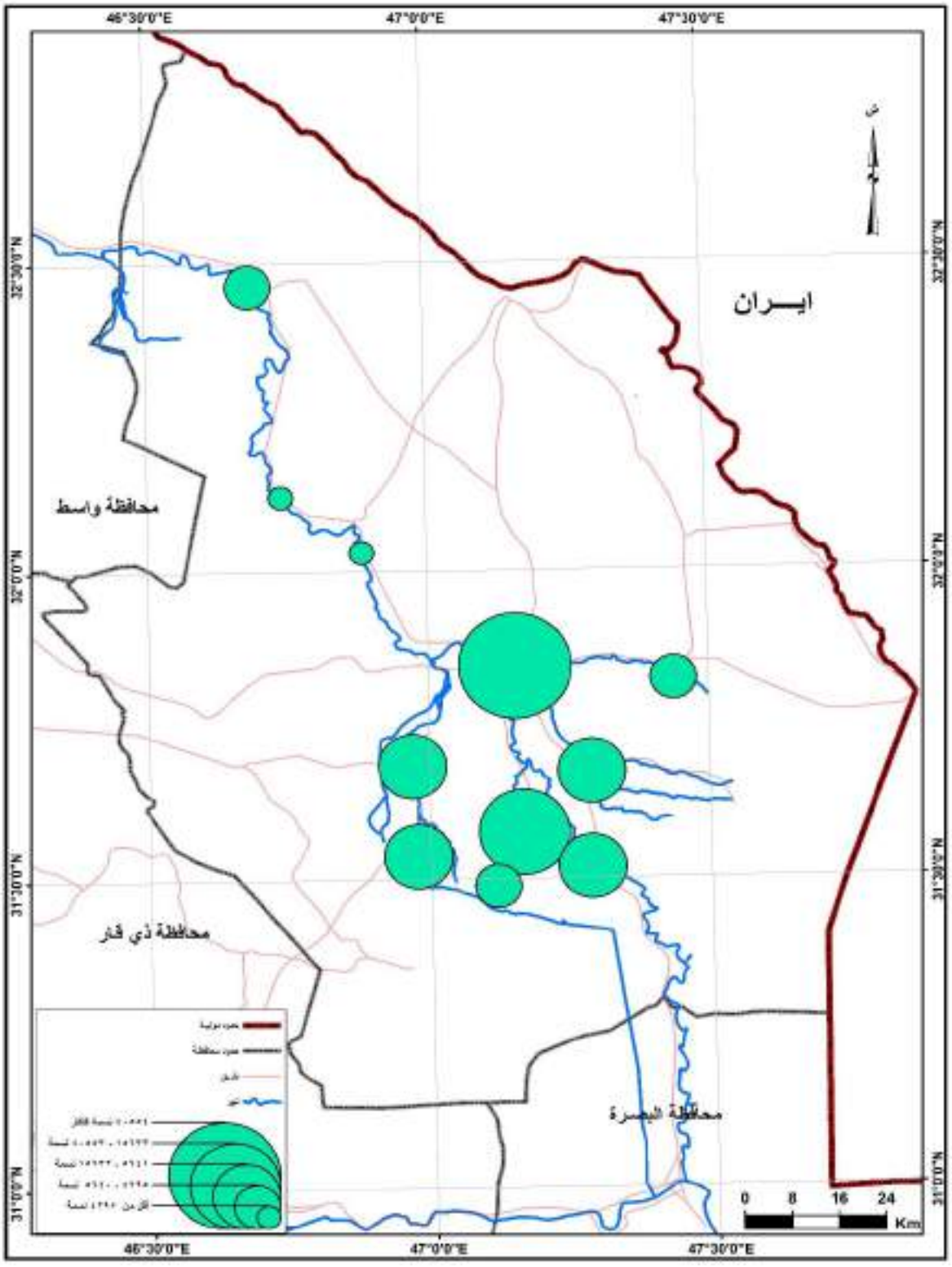

المصدر – بيانات جدول (10)

خريطة (9)

التوزيع العددي لسكان الحضر في محافظة ميسان بحسب الوحدات الإدارية لعام 1997

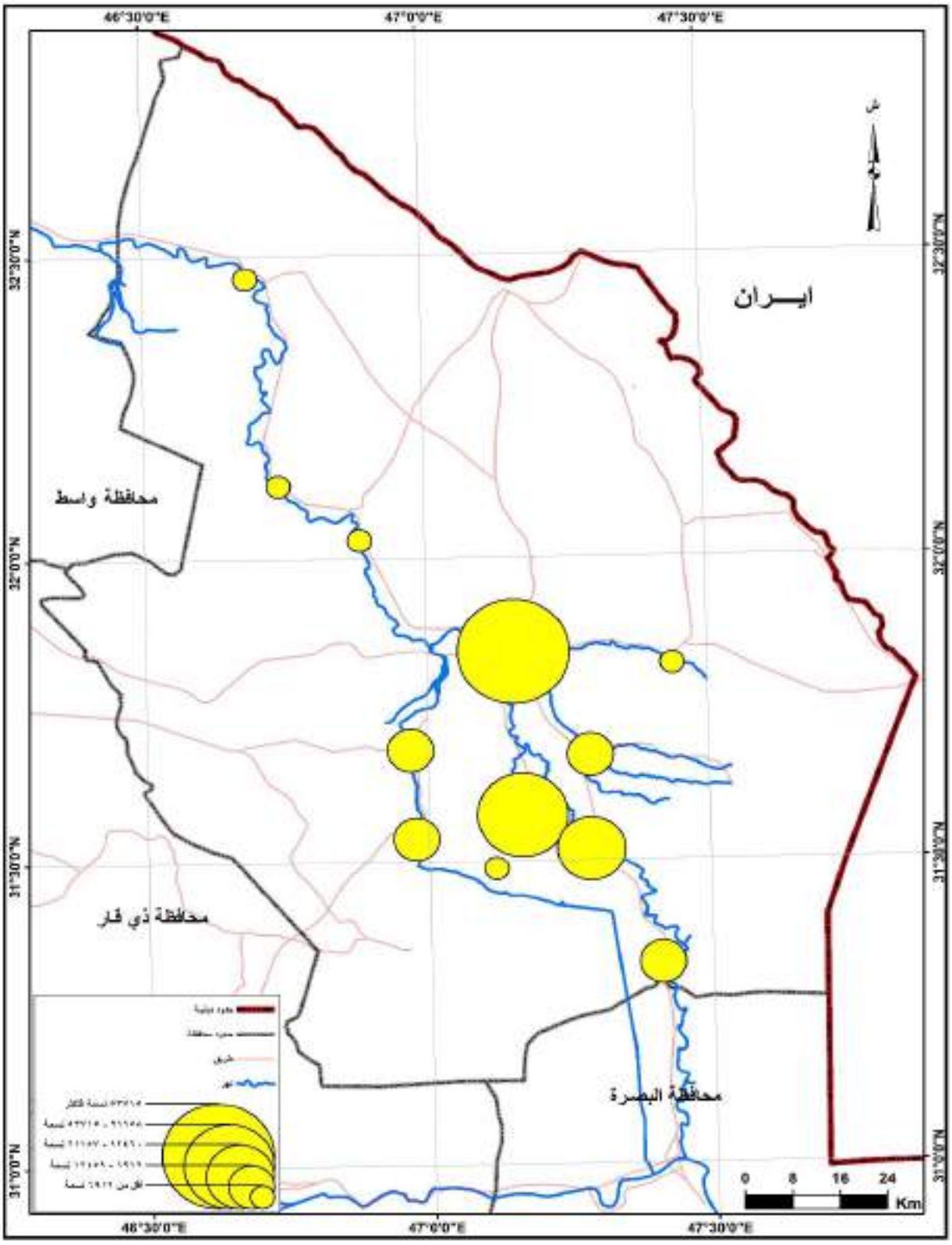

المصدر – بيانات جدول (10) .

بالصدارة الأولى بعدد سكاني بلغ (3345443) نسمة وبنسبة مقدارها (64.7%)، مما يدل على استمرارية الصدارة لمدينة العمارة وقدرتها العالية في الجذب الحضري، وبعدها المجر الكبير بنسبة (12.7%)، ويتبعها قلعة صالح بنسبة (5.0%)، وهذا يعني ان نسبة السكان كانت مقاربة لنسبتها في عام 1997، بأستثناء كميت سجلت أدنى نسبة (1.2%)، وارتفاع نسبة علي الشرقي لتصل إلى (1.5%) خريطة (10).

ومن ثم بلغ عدد سكان محافظة ميسان بحسب الإسقاطات السكانية التي قام بها الجهاز المركزي للإحصاء لعام 2018 نحو (1169599) نسمة، أي ما يعادل نسبته (3.6%) من أجمالي عدد سكان العراق البالغ (38124182) نسمة[1]، وقد حصل مركز العمارة المرتبة الأولى بعدد السكان البالغ (527472) نسمة، وبنسبة مقدارها (64.1%)، تلاها المجر الكبير بواقع (93937) نسمة، بنسبة (11.4%)، ثم قلعة صالح بواقع (38109) نسمة بنسبة (4.6%)، وبذلك حافظت على مراتبها السابقة، في حين تمثل أقل عدد للسكان في ناحية سيد احمد الرفاعي التابعة لقضاء الميمونة، إذْ سجل عدد السكان فيها (1573) نسمة بنسبة (0.1%)، وتقاربها في النسبة مع ناحية بني هاشم إذْ بلغت نسبتها (0.2%) خريطة (11)، وذلك لقلة عددهم ولإعتماد سكان هذه المراكز على الموارد الزراعية بصورة رئيسة .

يتضح مما تقدم ارتفاع نسبة التحضر في عموم المحافظة خلال مدة الدراسة (1977-2018) واتخاذه منحنى تصاعدي كما موضح في شكل (7)، إذْ بلغ نسبته (44.4%) لعام 1977، ارتفع إلى (61.6%) لعام 1987، واستمر بالارتفاع ليصل إلى (66.1%) لعام 1997، و(64.8%) لعام 2007، ومن ثم ارتفعت بصورة كبيرة إذْ بلغت (74.9%) لعام 2018، مع تصدر مدينة العمارة بشكل كبير يفوق بقية المراكز الحضرية، لكونها مركز المحافظة ثم يلية مركز مدينة المجر الكبير وقلعة صالح، مما يبين توزع السكان بشكل اكبر من السنوات السابقة ويعود ارتفاع نسبة السكان في المراكز الرئيسة (العمارة، المجر الكبير، قلعة صالح)، لتوافر الخدمات، فضلاً عن فرص العمل وتركز الصناعات، أما بقية المدن الاخرى فأن تدني نسب السكان يعود إلى الطابع الريفي، ونقص الخدمات للإغلب الوحدات الادارية، مما جعلها طاردة للسكان ، ويمكن

[1] الجهاز المركزي للإحصاء، الإسقاطات السكانية لمحافظات العراق، (محافظة ميسان)، عام 2018.

خريطة (10)

التوزيع العددي لسكان الحضر في محافظة ميسان بحسب الوحدات الإدارية لعام 2007

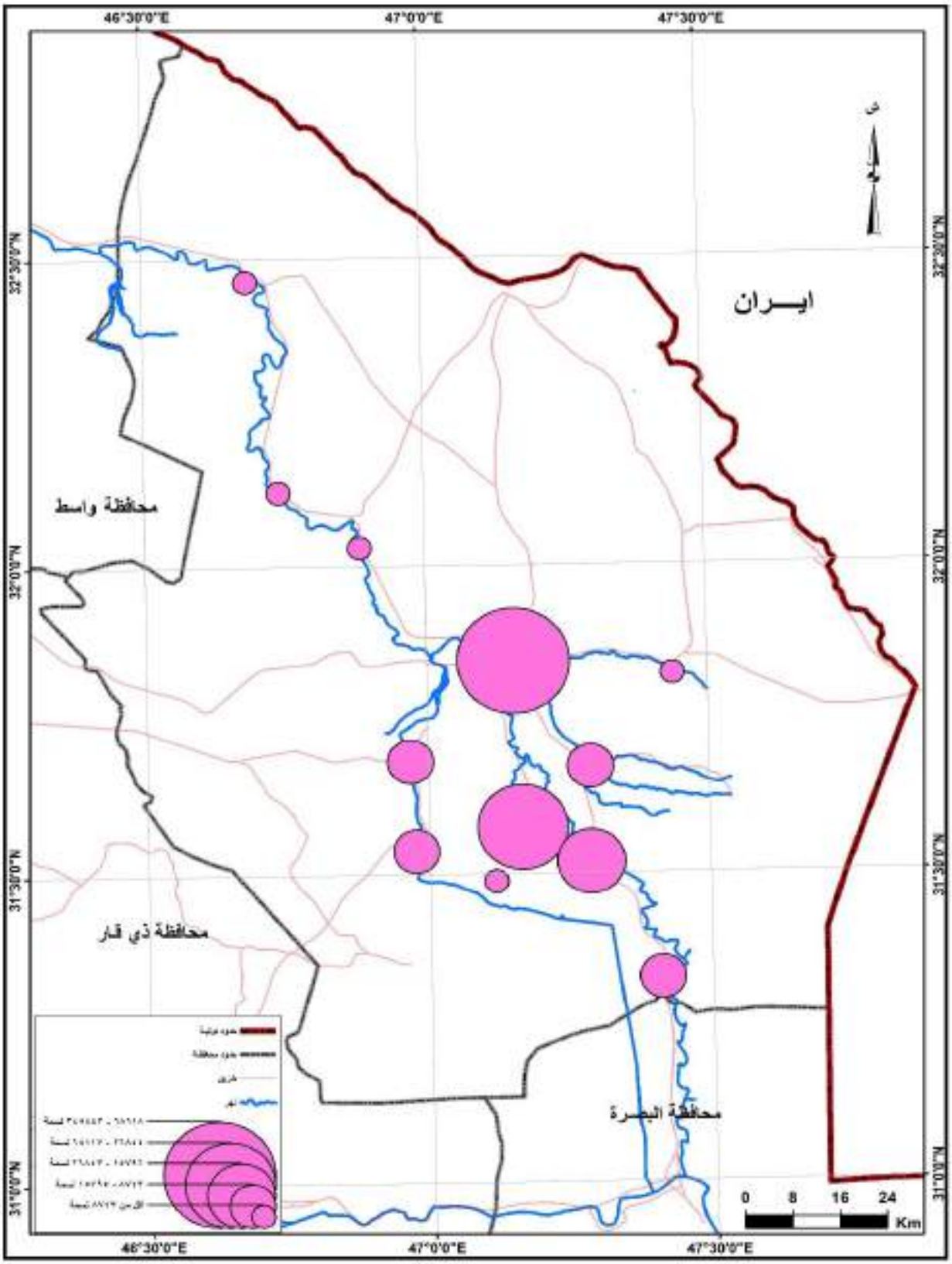

المصدر – بيانات جدول (10) .

خريطة (11)

التوزيع العددي لسكان الحضر في محافظة ميسان بحسب الوحدات الإدارية لعام 2018

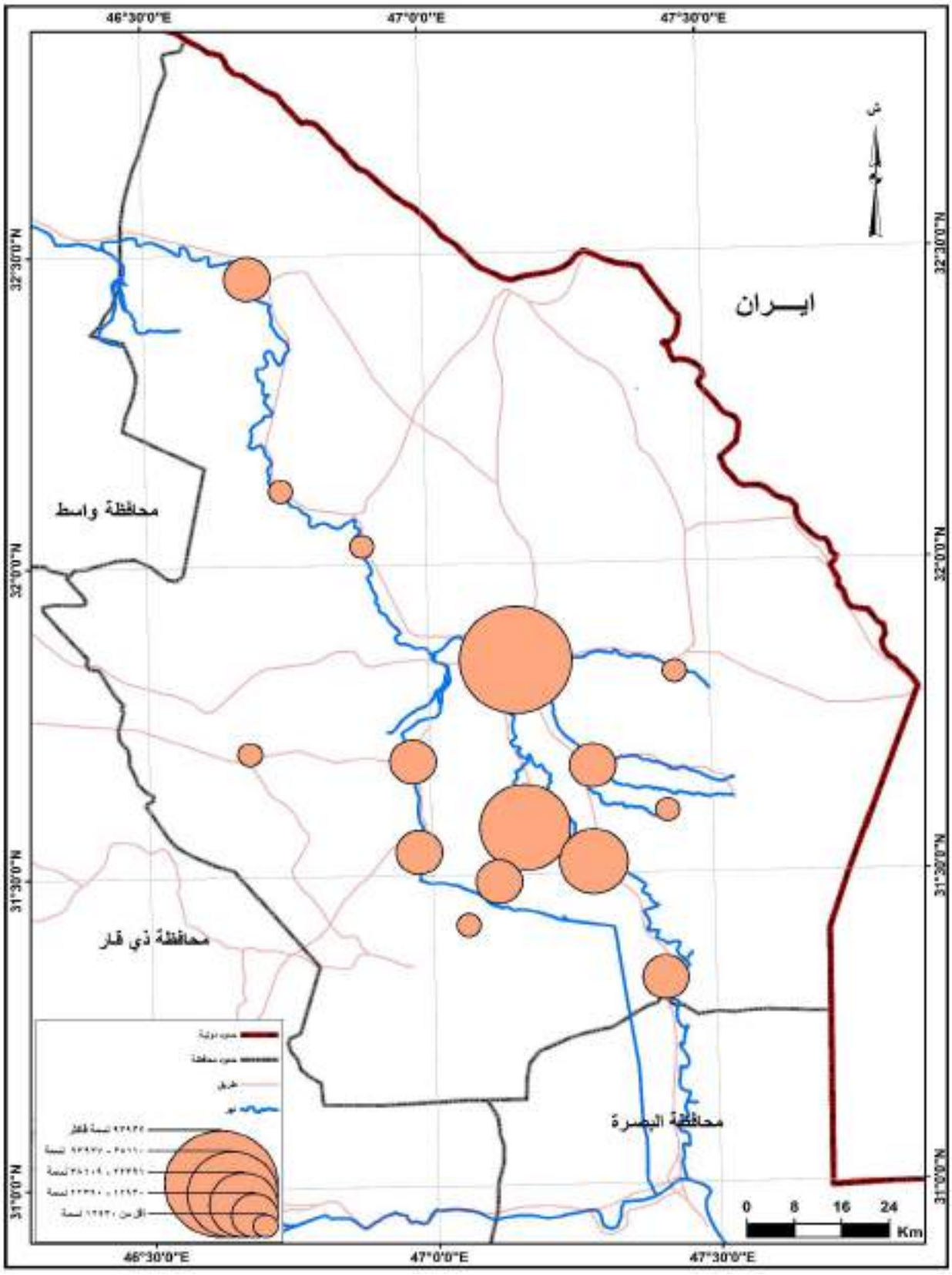

المصدر – بيانات جدول (10) .

شكل (7)

نسبة التحضر في محافظة ميسان للمدة (1977-2018)

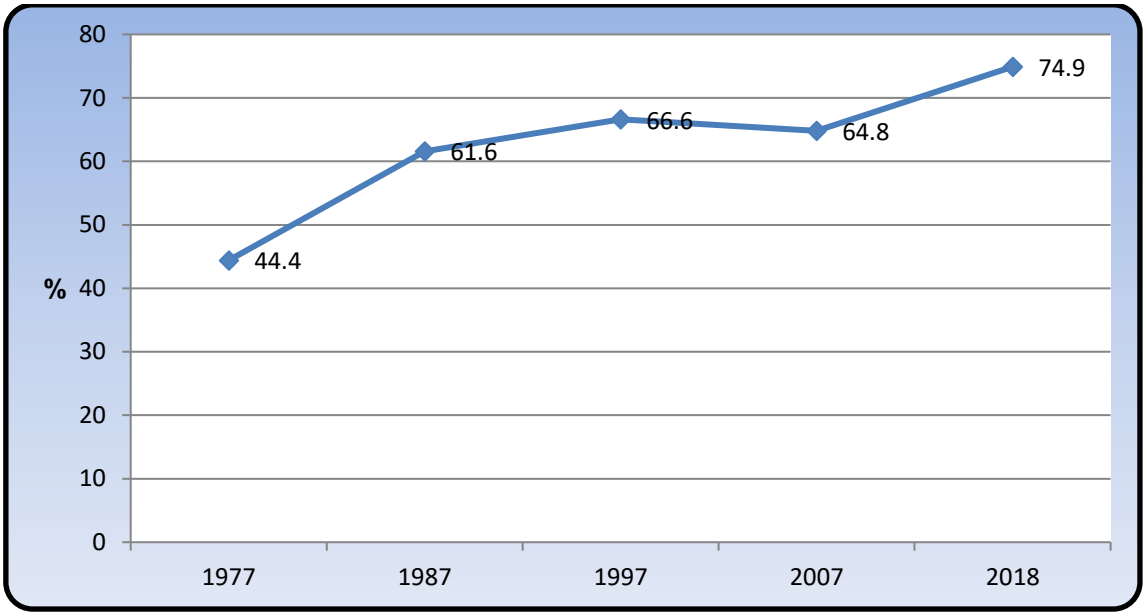

المصدر – بيانات جدول (10)

القول إن مقدار الزيادة السكانية الكبيرة التي شهدتها مدن المحافظة بنسبة أعلى مقارنة بوتيرتها في المدد السابقة، وقد ساهم بذلك الزيادة الطبيعية للسكان بالدرجة الأساس، إذْ شهدت المحافظة عموماً وقطاعها الحضري بشكل خاص تحسن المستوى المعيشي والاقتصادي للسكان، فضلاً عن زيادة وتطور الصناعات النفطية والإنشائية، وعلى الرغم من تضاعف سكان حضر بشكل عام إلا انها حافظت على تراتبها الهرمي في وضعه المختل، كما في المدد السابقة مما يعطي دليل قاطع على إن التغيرات الحاصلة كمية وليست نوعية وليست بالمستوى المطلوب، مما يدل على تدني الإجراءات التنموية والإقتصادية والخدمية في سبيل احداث تطور على مستوى جميع الوحدات الادارية ما يهدف إلى تحقيق التوازن في عناصر النظام الحضري في ميسان .

ثانياً- التوزيع الحجمي للمراكز الحضرية في محافظة ميسان :

يقصد بحجم المدينة عدد سكانها ويرتبط بهذا الحجم الظروف البيئية وتوزيع المراكز الحضرية في الاقليم، إذْ له دور كبير في بيان علاقات المدينة المكانية الداخلية والاقليمية، لان الحجم يرتبط بالوظائف الحضرية، فكلما زاد الحجم زاد معه تعدد الوظائف لتلبي الحاجة المتزايدة عليها نتيجة لزيادة عدد سكانها، وفي ضوء تلك الأهمية التي تأخذها أحجام المراكز العمرانية تبرز اهمية دراسة

الموضوع في إنه سلاح ذو حدين فأما أن يتسبب في تغيرات ديموغرافية واقتصادية واجتماعية وبيئية متوازنة تحقق حالة من الترابط والوحدة والنضج للنظام الحضري عموماً، أم إنها مدعاة لإختلالات تنموية متعددة الوجوه والمستويات وخصوصاً إن حجم المدينة هو حصيلة لجملة من العوامل والقوى والاتجاهات، ومن ثم فان حالة الانضباط لهذه الحصيلة سوف تحقق حالة الانسجام والتوازن الحضري، وإلا فإن التداعيات السلبية على مجمل النظام الحضري ستكون بديلاً لذلك[1].

لذا فإننا سنبحث في الطرق الكمية المناسبة لتحليل التوزيع الحجمي للمراكز الحضرية في محافظة ميسان، لهذا سيعتمد (مقاييس التوزيع المكاني للنظام الحضري) في قياس درجة التفاوت الحجمي أو الهيمنة الحضرية بين مراكز محافظة ميسان، فضلاً عن معرفة مدى تزايدها، إذْ شهدت المراكز الحضرية في محافظة ميسان نمو ديموغرافي، وتبين الخريطة (12-13) أن عدد المراكز الحضرية في المحافظة بلغت(12) مركزاً حضرياً لعام (1977)، في حين بلغت (15) مركزاً حضرياً لعام (2018)، لذا يلحظ تزايدها نتيجة لتزايد عدد سكان المحافظة وحاجتها إلى تلك المراكز الحضرية .

1- المراتب الحجمية لمدن محافظة ميسان:

يمكن تصنيف المراكز الحضرية في المحافظة إلى فئات حجمية تضم جميع المراكز المختلفة الأحجام للتعرف على النمو الذي يتخذه التوزيع، إذْ نمت المراكز الحضرية وتوسعت في المحافظة، بسبب النمو الطبيعي للسكان وزيادة عدد المهاجرين إليها خلال المدة الأخيرة التي شهدتها المحافظة، لتوفر الأنشطة الاقتصادية والخدمات المختلفة، وقد أثرت هذه الهجرات على أحجام هذه المراكز، إذْ أنها تعد انعكاساً لظروف بيئتها الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية[2]، ومن المعروف ان دراسة وتحليل حجوم المراكز الحضرية تكشف عن انماط توزيع السكان وفقاً لأعدادهم وفئاتهم الحجمية على المراكز الحضرية، وتسهم في انجاح الاجراءات التخطيطية على الصعيد المحلي

---

[1] حوراء كريم سليم ، فؤاد عبدالله محمد الجبوري ، تطور احجام ومراتب مدن النظام الحضري في محافظتي النجف وبابل للمدة (1977- 2015)، مجلة البحوث الجغرافية ، العدد (25)، ص 132 .

[2] صلاح مهدي الزيادي، النظام الحضري في محافظة واسط، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية ، المجلد (42) العدد (1) 2017 ، ص 314-340.

خريطة (12)

التوزيع المكاني للمراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام1977

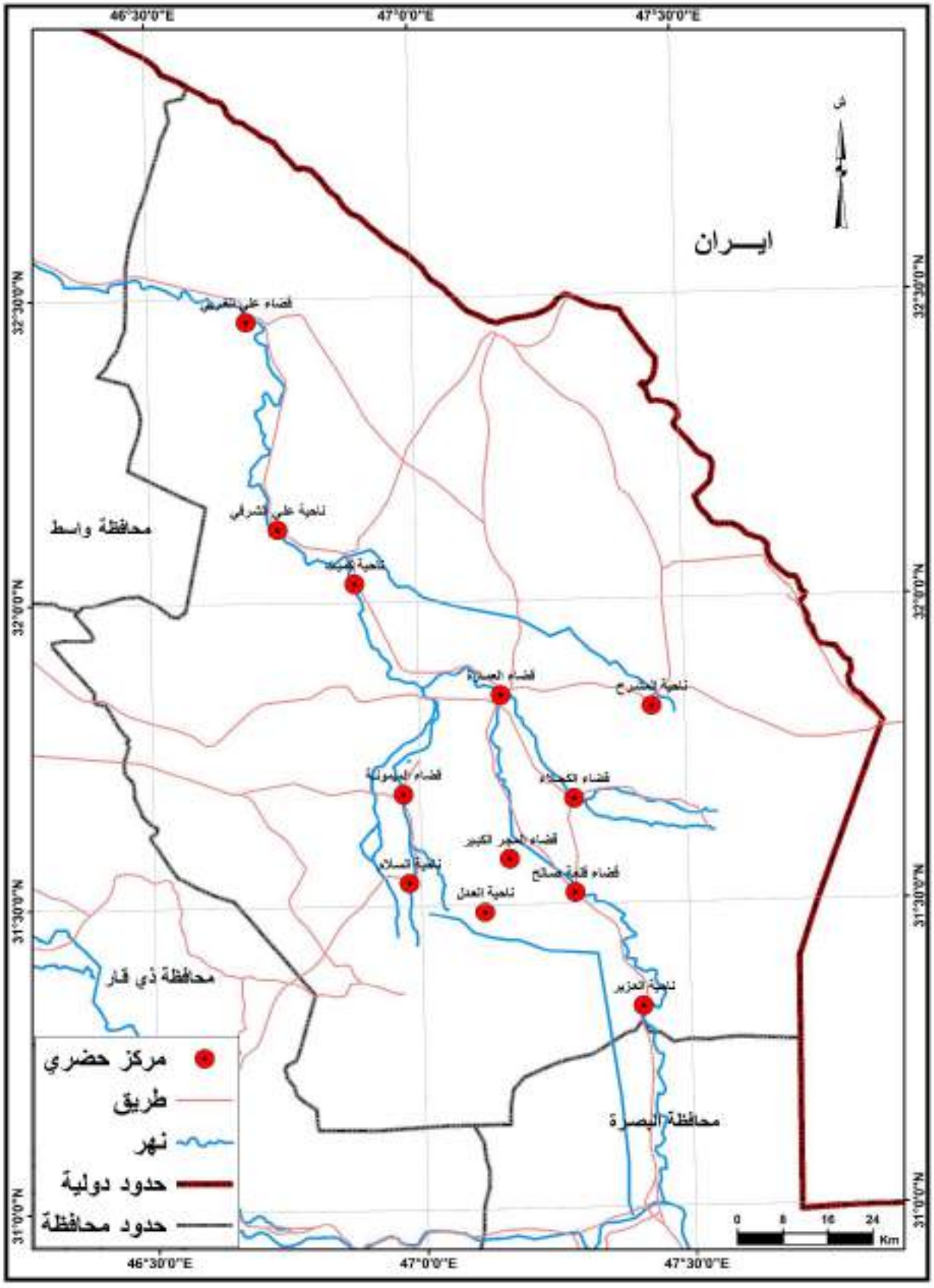

المصدر – بيانات جدول (10) .

خريطة (13)

التوزيع المكاني للمراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 2018

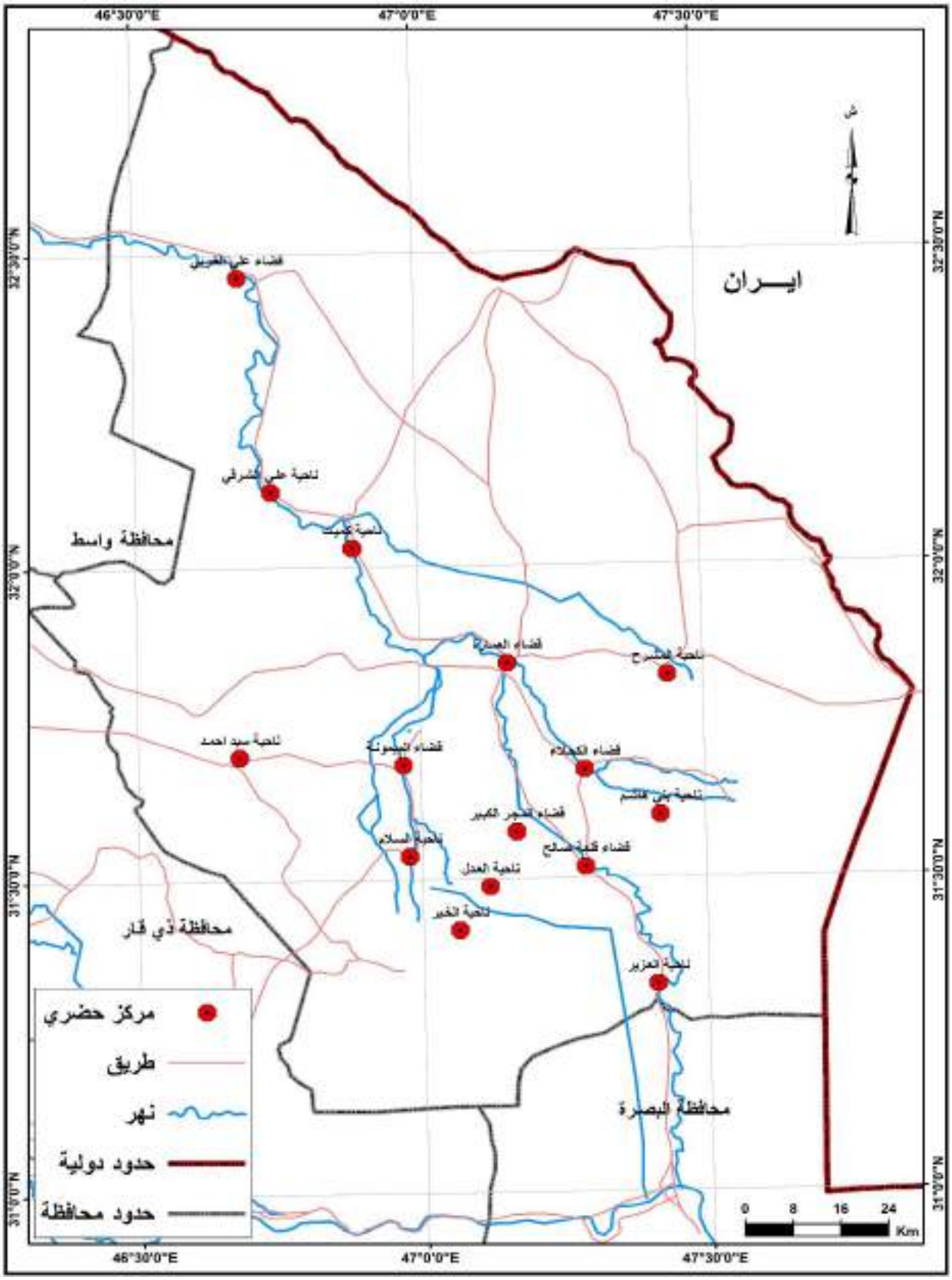

المصدر – بيانات جدول (10)

والاقليمي[1]، لذا تم اعتماد المراتب الحجمية لتقسيم المراكز المدروسة إلى فئات تعكس طبيعة وخصائص مدن المنظومة الحضرية التي تقع ضمنها طبقا لتأثير العوامل أو الإتجاهات التي اسهمت على إحداث تغيرات حجمية لمدن المحافظة وعلى امتداد المدة الزمنية المعتمدة في الدراسة.

وتم تقسيم هذه المراكز إلى اربعة فئات[*] بحسب حجمها السكاني والتعداد السكاني لكل مدة زمنية من أجل معرفة ترتيبها كما موضحة في الجدول(11-15) والخرائط (14-18) على النحو الأتي:

أ-المراتب الحجمية لمدن محافظة ميسان لعام 1977

1- الفئة الحجمية الاولى من (30150 - 106819) نسمة

ضمت مركزاً واحداً تمثل بمدينة (العمارة)لعام 1977 بواقع سكاني بلغ (106819) نسمة شكل نسبة (64.4%)، من مجموع اعداد المراكز الحضرية في المحافظة والبالغ عددها (12) مركزاً، ومما يدل على قوة استقطاب هذا المركز الحضري للسكان كونة مركز المحافظة .جدول(11) وخريطة (14).

2- الفئة الحجمية الثانية من (8510 – 30149) نسمة

ضمت هذه الفئة مركزاً واحدا وهو (المجر الكبير) بمجموع سكاني بلغ (19842) نسمة وبنسبة (12.0%) من مجموع المراكز الحضرية.

3- الفئة الحجمية الثالثة من (2402 – 8509) نسمة

اشتملت هذه الفئة على (7) مراكز حضرية هي(قلعة صالح، الكحلاء، علي الغربي، العزير، الميمونة، السلام، المشرح)برصيد سكاني بلغ (33725) نسمة وبنسبة (20.3%) من مجموع سكان الحضر.

---

[*] تم الاعتماد في تقسيم الفئات على القانون الإتي:

لوغارتم اكبر قيمة – لوغارتم اقل قيمة =الناتج تقسيم 4=الثابت ثم يضاف الى اول فئة لإستخراج الفئة الثانية وهكذا وصولا لأخر فئة، بلإعتماد على: عبد الرزاق محمد البطيحي، الاستخدام الامثل لتقنيات التصنيف الكمية في الدراسات الجغرافية، جامعة بغداد، دارالحكمة، 1989،ص26.

[1] نايف سعيد نايف جعاطة ، تطور شبكة المنظومة الحضرية في محافظة ديالى 1977- 1997، رسالة ماجستير كلية تربية – ابن رشد ، جامعة بغداد ، 2007 ، ص73.

جدول (11)

الفئات الحجمية للمراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 1977

الفئة الحجمية (نسمة)	عدد المراكز	المدن	%	مجموع السكان	%
106819 – 30150	1	العمارة	8.3	106819	64.4
30149 – 8510	1	المجر الكبير	8.3	19832	12.0
8509- 2402	7	قلعة صالح والكحلاء وعلي الغربي والعزير والميمونة والسلام والمشرح	58.3	33725	20.3
2401- 678	3	كميت وعلي الشرقي والعدل	25.1	5406	3.3
المجموع	12		100	165782	100

المصدر- وزارة التخطيط ، الجهاز المركز للاحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان حسب الوحدات الادارية لعام 1977.

4- الفئة الحجمية الرابعة من (678 – 2401) نسمة

ضمت هذه الفئة (3) مراكز حضرية مثلتها مدن(كميت، علي الشرقي، العدل) بواقع سكاني بلغ (5406) نسمة وبنسبة (3.3%) من مجموع حضر المحافظة.

ب-المراتب الحجمية لمدن محافظة ميسان لعام 1987

1- الفئة الحجمية الاولى من (72918 – 1950140) نسمة

ضمت مركزاً واحدا هو مدينة (العمارة) بمجموع سكاني بلغ (195014) نسمة شكل نسبة (65%) من مجموع سكان حضر المحافظة جدول(12) وخريطة (15).

2- الفئة الحجمية الثانية من (27266 – 72917) نسمة

شملت هذه الفئة مركزاً واحداً هو مركز(المجر الكبير) برصيد سكاني بلغ (40553) نسمة بنسبة (13.5%) من مجموع سكان حضر المحافظة.

3- الفئة الحجمية الثالثة من (10195 – 27265) نسمة

ضمت مركزاً واحداً وهو (قلعة صالح) برصيد سكاني بلغ (15632) نسمة بنسبة (5.2%)، ويعود سبب تراجع تلك المراكز وتصدر مركز قلعة صالح إلى هجرة وانتقال سكان المراكز الحضرية من مناطقهم نتيجة لظروف الحرب العراقية الايرانية.

خريطة (14)

الفئات الحجمية للمراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 1977

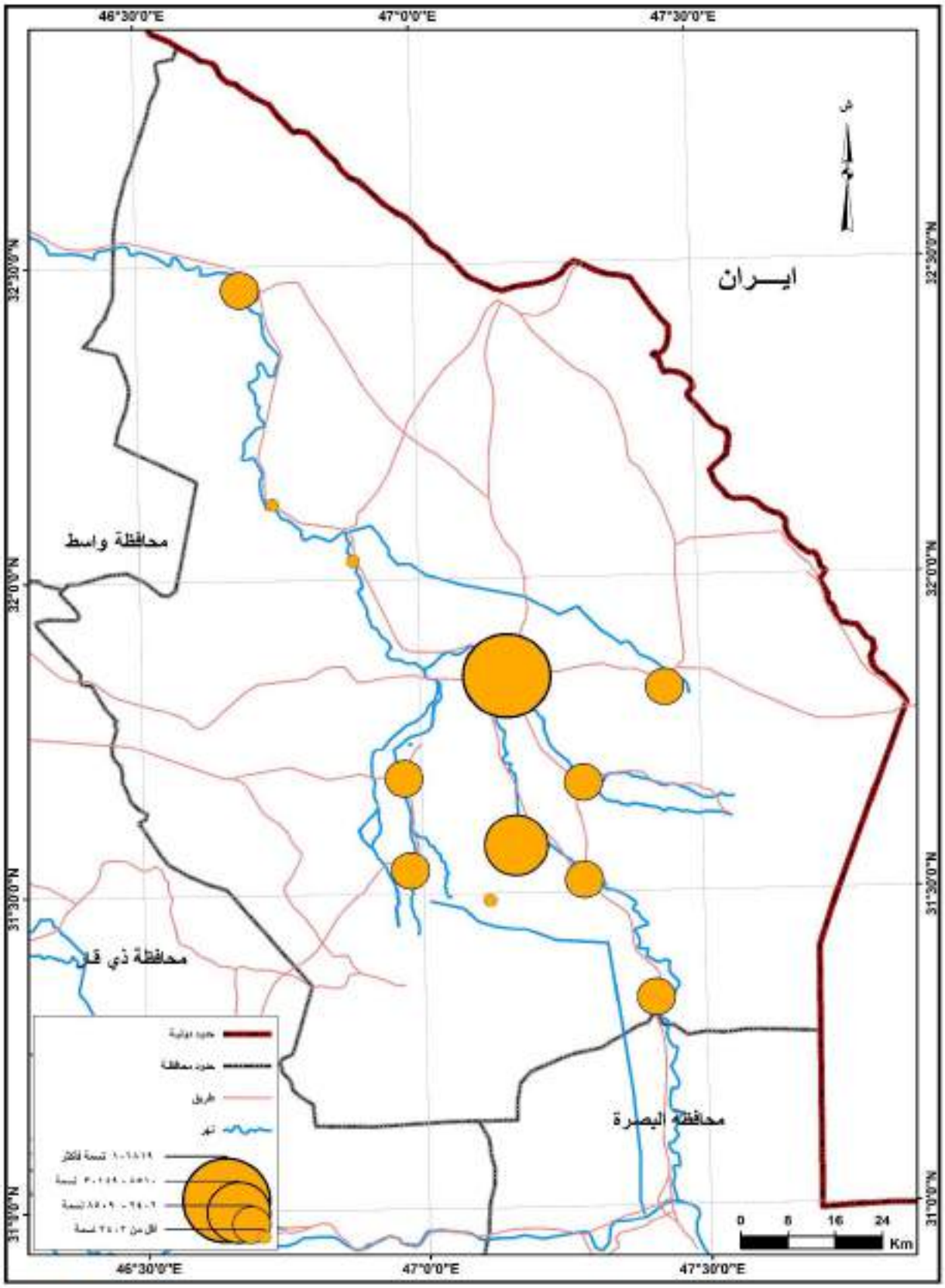

المصدر– بيانات جدول (11) .

جدول (12)

الفئات الحجمية للمراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 1987

الفئة الحجمية (نسمة)	عدد المراكز	المدن	%	مجموع السكان	%
195014 -72918	1	العمارة	9.1	195014	65.0
72917 – 27266	1	المجر الكبير	9.1	40553	13.5
27265 – 10195	1	قلعة صالح	9.1	15632	5.2
10195 – 3812	8	العدل وعلي الشرقي وكميت والمشرح والسلام والميمونة وعلي الغربي والكحلاء	72.7	48925	16.3
المجموع	11		100	300124	100

المصدر– وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لعام 1987 ، محافظة ميسان .

4- الفئة الحجمية الرابعة من (3812 – 10195) نسمة

ضمت هذه الفئة معظم المراكز الحضرية فقد شملت (8) مراكز حضرية هي (العدل، علي الشرقي، كميت، المشرح، السلام، الميمونة، علي الغربي، الكحلاء) وبرصيد سكاني (48925) نسمة بنسبة (16.3%) من مجموع سكان الحضر في المحافظة.

ج–المراتب الحجمية لمدن محافظة ميسان لعام 1997

1–الفئة الحجمية الاولى من (99483 – 272286) نسمة

ضم مركز (العمارة) فقط بمجموع سكاني بلغ (272286) نسمة ونسبة (64.7%) من المجموع العام لسكان الحضر في المحافظة جدول(13) وخريطة (16).

2–الفئة الحجمية الثانية من (36347 – 99482)

شمل ايضاً مركزاً واحداً هو (المجر الكبير) برصيد سكاني بلغ (53715) نسمة وجاء بنسبة (12.8%) من مجموع سكان الحضر.

3–الفئة الحجمية الثالثة من (13280 – 36346) نسمة

ضمت هذه الفئة مركزاً واحد تمثل بمدينة (قلعة صالح) بمجموع سكاني بلغ (21157) نسمة ونسبة (5.0%) من مجموع سكان الحضر.

خريطة (15)

الفئات الحجمية للمراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 1987

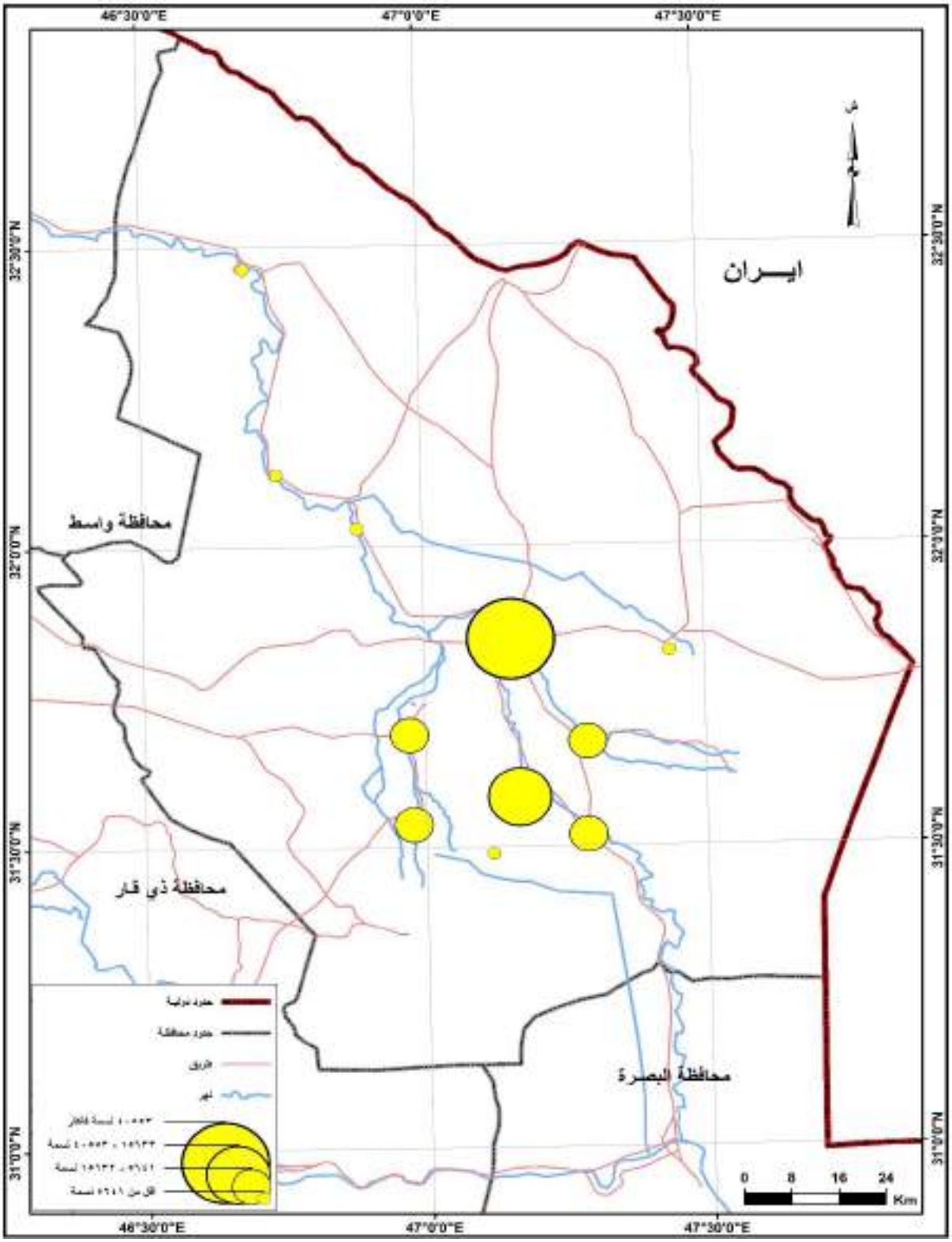

المصدر – بيانات جدول (12) .

جدول (13)

الفئات الحجمية للمراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 1997

الفئة الحجمية (نسمة)	عدد المراكز	المدن	%	مجموع السكان	%
272286 - 99483	1	العمارة	8.3	272286	64.7
99482 – 36347	1	المجر الكبير	8.3	53715	12.8
36346 – 13280	1	قلعة صالح	8.3	21157	5.0
13279 – 4852	9	الكحلاء وعلي الغربي والعزير والميمونة والسلام والمشرح وكميت وعلي الشرقي و العدل	75.1	73995	17.5
المجموع	12		100	421153	100

المصدر – وزارة التخطيط، الجهاز المركزي نتائج تعداد السكان لعام 1997، محافظة ميسان .

4- الفئة الحجمية الرابعة من (4852 – 13279) نسمة

اشتملت هذه الفئة على أصغر المراكز الحضرية حجما في المحافظة وضمت (9) مراكز حضرية بنسبة بلغت (17.5 %) من مجموع سكان الحضر وبرصيد سكاني بلغ (73995) نسمة مثلتها مدن (الكحلاء، علي الغربي، العزير، الميمونة، السلام ، المشرح، كميت، علي الشرقي، العدل) .

د-المراتب الحجمية لمدن محافظة ميسان لعام 2007

1-الفئة الحجمية الاولى من (126198 – 345443) نسمة

ضم مركز (العمارة) فقط بمجموع سكاني بلغ (345443) شكل نسبة (64.7%) من مجموع سكان حضر المحافظة جدول(14) وخريطة (17).

2-الفئة الحجمية الثانية من(46103 – 126197) نسمة

شملت مركز (المجر الكبير) بمجموع سكاني بلغ (68117) نسمة بنسبة (12.8%) من مجموع سكان الحضر.

خريطة (16)

الفئات الحجمية للمراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 1997

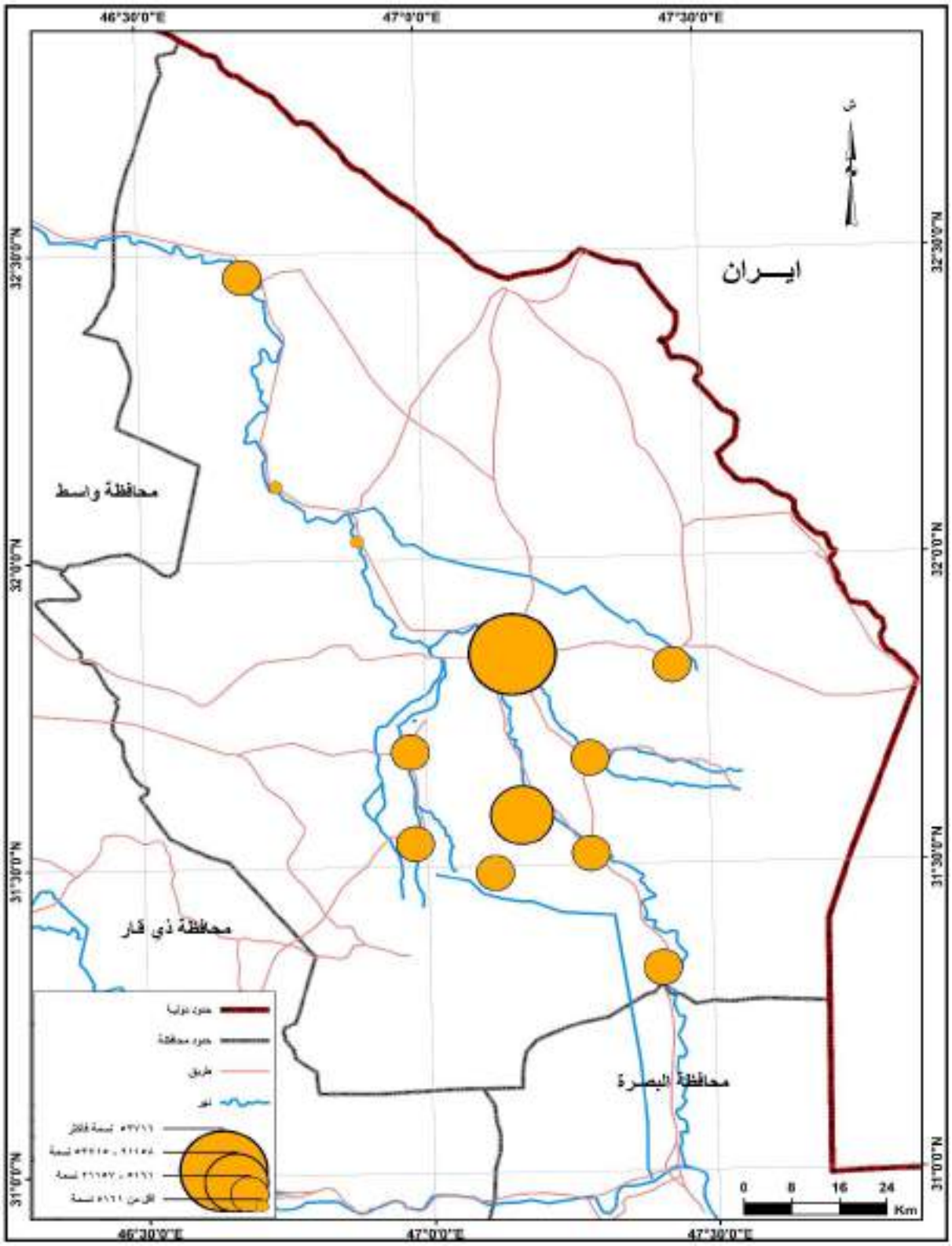

المصدر – بيانات جدول (13).

جدول (14)

الفئات الحجمية للمراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 2007

الفئة الحجمية (نسمة)	عدد المراكز	المدن	%	مجموع السكان	%
345443 - 126198	1	العمارة	8.3	345443	64.7
126197 - 46103	1	المجر الكبير	8.3	68117	12.8
46102 – 16843	1	قلعة صالح	8.3	26843	5.0
16842 – 6153	9	العدل وعلي الشرقي وكميت والمشرح والسلام والعزير والميمونة وعلي الغربي والكحلاء	75.1	93829	17.5
المجموع	12		100	534232	100

المصدر – وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، تقديرات السكان حسب البيئة والجنس والوحدة الادارية لسنة 2007، محافظة ميسان ، جدول (36).

3-الفئة الحجمية الثالثة من (16843 – 46102) نسمة

ضمت هذه الفئة مركز واحد هو (قلعة صالح) بنسبة (5.0%) بمجموع سكاني بلغ (26843) نسمة من مجموع سكان الحضر.

4-الفئة الحجمية الرابعة من (6153 – 16842) نسمة

اشتملت هذه الفئة على اصغر المراكز الحضرية حجماً كما جاء في عام 1997 فقد ضم (9) مراكز حضرية مثلتها مدن(العدل، علي الشرقي ، المشرح، السلام، العزير، الميمونة، علي الغربي، الكحلاء) برصيد سكاني بلغ (93829) نسمة وبنسبة (17.5) من مجموع سكان الحضر.

هـ-المراتب الحجمية لمدن محافظة ميسان لعام 2018

ا- الفئة الحجمية الاولى من(123263 – 527472) نسمة

ضمت مركزاً واحداً كان ايضاً من نصيب مدينة (العمارة) برصيد سكاني بلغ (527472) نسمة وبنسبة (64.2%) من مجموع سكان الحضر. جدول (15) خريطة (18)، وهذا دلالة على صغر حجم مدن النظام الحضري قياساً بالمدينة الأولى (العمارة) ذات التفرد الحجمي المترهل طبقاً

خريطة (17)

الفئات الحجمية للمراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 2007

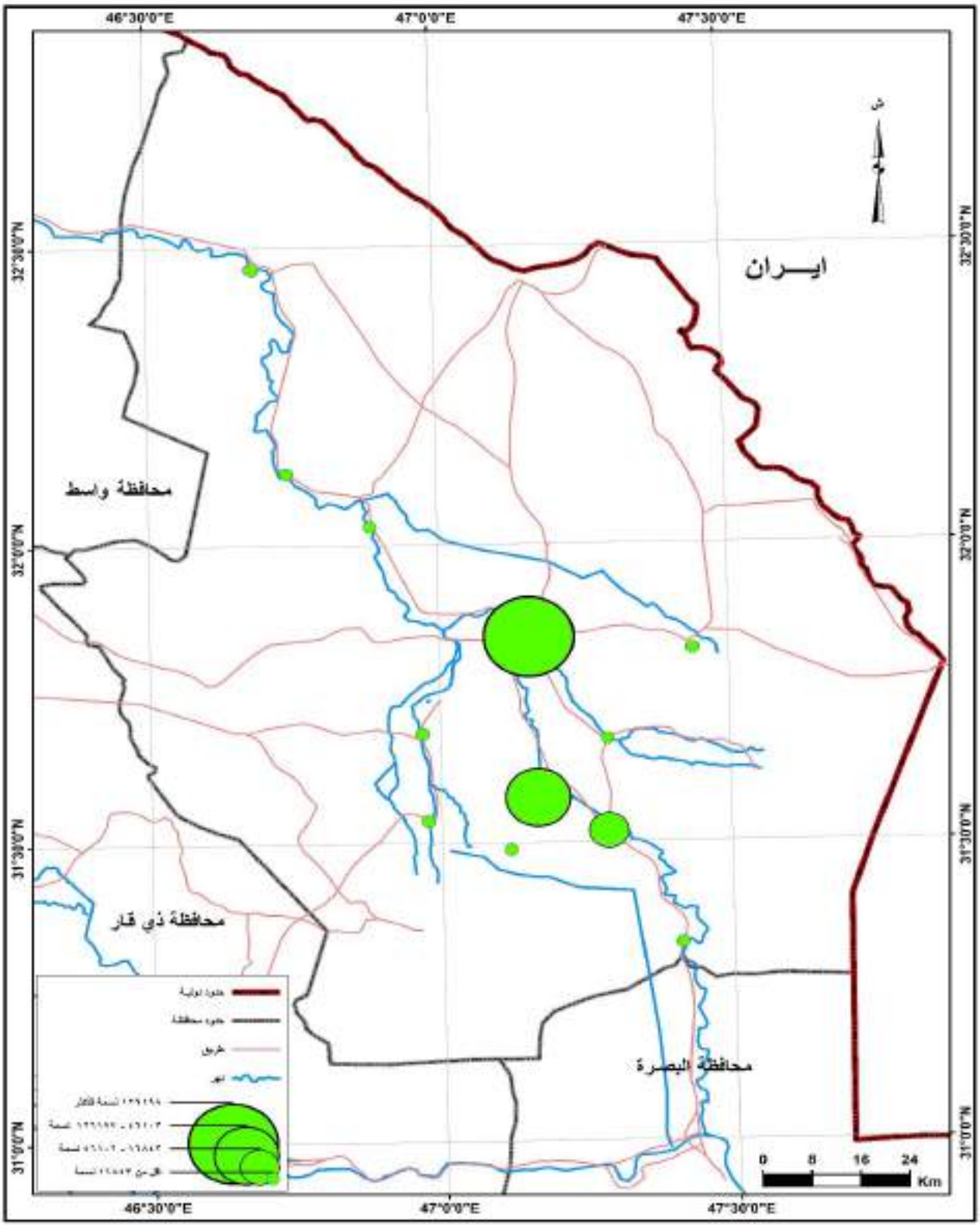

المصدر – بيانات جدول (14) .

جدول (15)

الفئات الحجمية للمراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 2018

الفئة الحجمية (نسمة)	عدد المراكز	المدن	%	مجموع السكان	%
527472 – 123263	1	العمارة	7	527472	64.2
123262 – 28805	2	المجر الكبير وقلعة صالح	13	132046	16.1
28804 – 6731	10	الكحلاء وعلي الغربي والعزير والميمونة والسلام والمشرح وكميت وعلي الشرقي و العدل والخير	67	159071	19.3
6730 – 1573	2	بني هاشم وسيد احمد الرفاعي	13	3264	0.4
المجموع	15		100	821853	100

المصدر – وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، تقديرات السكان حسب البيئة والجنس والوحدة الادارية لعام 2018 لمحافظة ميسان ، جدول (5).

إلى قابلية المركز على قوة استقطاب السكان وتجمعاتهم مقارنة مع المراكز الحضرية الأخرى، مما يعكس دوره في المحافظة بشكل عام و يؤكد اولويته في التشكيل البنيوي والعمراني للهرم الحجمي في عموم المحافظة.

2- الفئة الحجمية الثانية من (28805 – 123262) نسمة

ضمت مركزين حضريين هما (المجر الكبير وقلعة صالح)برصيد سكاني بلغ (132046) نسمة وبنسبة (16.1 %) من مجموع سكان الحضرفي المحافظة.

3- الفئة الحجمية الثالثة من (1573 – 6730) نسمة

ضمت هذه الفئة (10) مراكز حضرية هي (الكحلاء ، علي الغربي، العزير، الميمونة، السلام، المشرح، كميت، علي الشرقي، العدل، الخير) وبرصيد سكاني بلغ (159071) نسمة وبنسبة (19.3%) من مجموع سكان الحضر في المحافظة، وهذا مؤشر لنمو الأحجام السكانية للمراكز الحضرية وارتقاء بعض المدن لمراتب متقدمة نسبيا.

خريطة (18)

الفئات الحجمية للمراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 2018

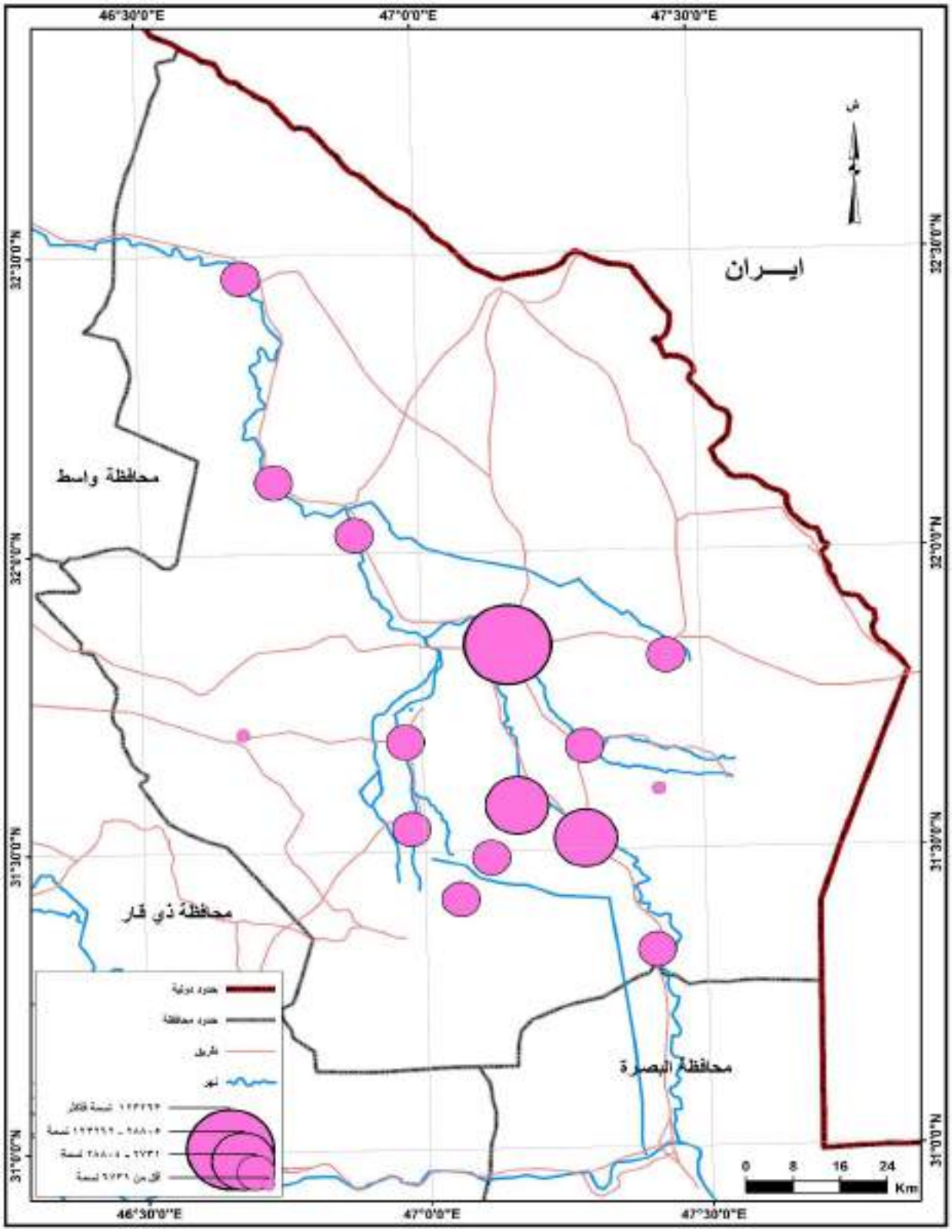

المصدر– بيانات جدول (15) .

4- لفئة الحجمية الرابعة من (1573 – 6730) نسمة

أشملت هذه الفئة المراكز الحضرية الإصغر حجماً في المحافظة وضمت مركزين فقط هما (بني هاشم، سيد احمد الرفاعي) بواقع سكاني بلغ (3264) نسمة وبنسبة قليلة نسبياً بلغت (0.4%) ، وهذا يدل على تطور ونمو احجام المراكز الحضرية نسبيا.

ويتضح مما سبق ان اغلب المدن في حالة تغير مستمر بأزدياد عدد السكان فيها وأغلبها قد انتقلت إلى فئات حجمية اكبر مما كانت عليه، وبالرغم من انتقال المدن الاخرى إلى فئات حجمية اكبر إلا ان مدينة العمارة حضيت بالصدارة والهيمنة ولم تنافسها أي مدينة اخرى خلال مدة الدراسة (1977 – 2018)، كما إن ظاهرة المدينة الرئيسة قد تحققت بوضوح في هذا الصدد متمثلة بسيطرة مطلقة لمدينة العمارة دون منافس، وهذا مايدل على حالة غير صحية لها انعكاساتها السلبية في منظومة النظام الحضري، وتوازنه واختلاله اقتصادياً ووظيفياً وهو ما يتطلب إحداث توازن مكاني للمنظومة الحضرية بشكل عام .

2- التحليل المكاني للنظام الحضري في محافظة ميسان:

يعرف التحليل المكاني على أنه أسلوب لقياس العلاقات المكانية بين الظاهرات اعتماداً على قياسات الموقع، والشكل، والأبعاد، والمساحات، والاتجاهات المجاورة والمطابقة. والارتفاع والانخفاض، والتصنيف، والتجميع، والترتيب، لغرض تفسير العلاقات المكانية والاستفادة منها، وفهم أسباب وجود وتوزيع الظاهرات على سطح الأرض، والتنبؤ بسلوك تلك الظاهرات في المستقبل[1]،وتتباين أساليب التحليل المكاني بحسب نوع الظاهرة المدروسة فمنها مخصص للظاهرات النقطية ومنها للخطية أو المساحية[2]، وعلى العموم فإن تحليل البيانات الاتجاهية المكانية تعتمد على دقة التعبيرعنها بنموذج البيانات الاتجاهية المناسبة الذي يعتمد بشكل أساسي على الخصائص الجيومترية للنقطة والخط والمساحة، فكلما كانت نسبة التعميم في هذه الخصائص قليل كلما زادت دقة التحليل المكاني ونتائجه، ويشمل التحليل المكاني لنموذج البيانات الاتجاهية

---

[1] محمد إبراهيم محمد شرف، التحليل المكاني باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2017، ص142.

[2] قاسم الدويكات، نظم المعلومات الجغرافية (النظرية والتطبيق)، ط1، مطبعة دائرة المطبوعات والنشر، المحافظة ، 2003، ص112.

مجموعة من الأساليب المتوافقة معه مثل النطاقات والمطابقة وقياس المسافات بين النقط[1]، ويشير التحليل المكاني إلى أسلوب قياس العلاقات المكانية للظواهر بما يضمن تفسير العلاقات المكانية والاستفادة منها، وذلك من اجل فهم أسباب وجود وتوزيع الظواهر الجغرافية وعلاقاتها بالعوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية، إذْ يمكن عد المدينة ظاهرة مكانية ذات نظام مركب من الفعاليات التي ترتبط فيما بينها بمجموعة من العلاقات القابلة للتشخيص والقياس[2].

فالتحليل المكاني يعتمد أساساً على أن لكل ظاهرة حيز أو نطاق مكاني، ولهذه الظاهرة انتشار مكاني وتوزيع معينين أي نمط توزيع (***Pattern***) ، ويهدف هذا النوع من التحليلات إلى الكشف عن العلاقات والارتباطات المكانية المتبادلة بين مفردات الظاهرة[3]، وتبرز أهمية التحليل المكاني في نظم المعلومات الجغرافية من خلال الأدوات التي تعمل على أجراء عمليات التحليل بأسلوب تراكمي من خلال تحليل مجموعة من الطبقات المشكلة للبيانات المتعلقة بمواقعها سواء كانت بيانات وصفية أم بيانات مكانية، ومن ثم الوصول إلى تمثيلها مكانياً بما يساعد على استنباط النتائج بشكل أكثر دقة[4]، ويتخذ توزيع السكان في مراكز الاستيطان الحضري في منطقة الدراسة انماطاً مختلفة ابرزها النمط الخطي مع امتداد نهر دجلة وفروعة الذي يأخذ امتداد شمالي غربي – جنوبي شرقي، إذْ يمتد من مركز علي الغربي شمالاً حتى مركز العزير جنوباً، مما عزز من تركز السكان واستقرارهم على ضفاف الانهار، بسبب قلة الامطار في منطقة الدراسة، كما كان لترب كتوف الانهار الاثر الكبير في جذب السكان للأستيطان والاستقرار لخصوبتها ولكونها ذات تصريف جيد وايضاً ملوحتها قليلة نسبياً مقارنة مع ترب بقية اراضي محافظة ميسان، وكان نتيجة للظروف الهيدرولوجية تركز السكان على الجانب الايمن من اكتاف الانهار ولأمكانية شق الجداول

---

(1) محمد إبراهيم محمد شرف، مصدر سابق، ص158.

(2) كامل كاظم الكناني ومصطفى عبد الجليل ابراهيم ،تحديد مستويات التفاعل بين استعمالات الارض الحضرية باعتماد تقنيات التحليل الحضري المكاني (منطقة الدراسة مدينة النجف)، مجلة المخطط والتنمية ، العدد(16) ، المعهد العالي للتحطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد ،2007، ص2 .

(3) جمعة محمد داوود، أسس التحليل المكاني في إطار نظم المعلومات الجغرافية، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 2012، ص5– 6.

(4) خلف حسين علي الدليمي، نظم المعلومات الجغرافية : اسس وتطبيقات، ط 1 ،دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006، ص 4 – 7.

الصغيرة لري الاراضي المنخفضة التي تغطيها الانهار المنتشرة على طول هذا الجانب من النهر[1] ، بينما يتبعثر ويقل توزيع السكان في الجهات الشرقية والشمالية الشرقية المتاخمة للحدود الايرانية التي تقع ضمن مركز علي الغربي التي تبعد نحو (100 كم) عن مدينة العمارة مركز المحافظة، وبذلك تكون بعيدة عن جميع الانشطة الاقتصادية والتجارية والخدمية لاسيما الصحية والتعليمية، وعلى الرغم من وجود مساحات واسعة من اراضيها صالحة للزراعة إلا أنها غير مستغلة في النشاط الزراعي أو لكونها مراعي طبيعية، كما يقل السكان في منطقة الطيب التي تعد من اكثر جهات المنطقة ارتفاعاً وانحداراً من تقارب خطوط الارتفاع المتساوية، إذْ يصل ارتفاعها بين (15-125م) فوق مستوى سطح البحر[2]، ويعود ذلك إلى تحول مساحات واسعة من اراضيها إلى حقول الغام ابان الحرب (العراقية- الايرانية) في مطلع الثمانينات مما تسبب بهجرة سكانها، كما يلحظ تبعثر السكان في مناطق احواض الانهار لإرتفاع نسبة الاملاح في تربتها، وبعد مساحات كبيرة منها عن مصادر المياه السطحية المتمثلة بنهر دجلة، كما في مراكز (علي الشرقي، علي الغربي، كميت، كحلاء، المجر الكبير،العزير)، و يقل توزيع السكان في مناطق المستنقعات والاهوار؛ لكونها مناطق منخفضة ومناطق لتصريف مياه الانهار، إذْ تقل (2م) عن مستوى المناطق المجاورة لها، كما يقل السكان في منطقة الجزيرة الشرقية التي يكثر فيها الكثبان الرملية، و ان التوزيع المكاني في محافظة ميسان لا يتخذ شكلاً واحداً أو نمطاً معينا بل يتأثر وفقاً لجغرافية المنطقة وهو مايعزز من عمل الباحث الجغرافي في التعرف على هذه الظواهر وعلاقتها بتوزيع انماط السكان، إذْ يعد التوزيع المكاني جوهر العمل الجغرافي، فالتوزيع هو نقطة البداية لأيه دراسة جغرافية، وخطوة أساسية لفهم سلوك أيه ظاهرة جغرافية[3].ان التوزيع المكاني له أهمية بالغة كونه يعكس مجموعة العوامل الطبيعية والبشرية الكامنة وراء الصورة التي تتوزع بها الظاهرات

(*) تقع محمية الريم بقضاء علي الغربي الى الشمال من مدينة العمارة بأتجاه الحدود العراقية – الإيرانية ، وبمساحة (500) دونم و تتميز هذه المنطقة بانتشار مختلف الحيوانات البرية فيها.

(1) صبيح يوسف طاهر، مراكز الاستيطان في محافظات ديالى واسط ميسان القادسية، ط1، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل، 1982، ص19.

(2) كاظم شنته سعد، اثر نهر دجلة في تقرير خصائص السطح والتربة في محافظة ميسان، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة البصرة ، 1995،ص121

(3) صفوح الخير، الجغرافية: موضوعها ومناهجها، وأهدافها، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2000، ص340.

الجغرافية بأنماط مختلفة بما يسهم بوضع الخطط الاستراتيجية والحلول المستقبلية من اجل تحقيق نظام حضري متوازن، إذْ ان درجة تركز السكان تختلف من مركز حضري إلى اخر وان الوظائف التي تؤديها المراكز الحضرية الكبيرة أو الصغيرة تتباين في مواقعها المختلفة .

ومن خلال التعرف على مقدار التفاوت في توزيع المراكز الحضرية والسكان في محافظة ميسان تم دراسة الكثافة السكانية لمعرفة الصورة التي يتوزع بها سكان الحضر للوصول إلى معرفة أهم العوامل التي أثرت على التوزيع المكاني لسكان منطقة الدراسة بحسب كثافتهم وفق الوحدات الأدارية وان دراسة الكثافة السكانية(*) وفق المفهوم العام تعني درجة تركز السكان معبراً عنها بالعلاقة بين عنصرين غير متجانسين هما السكان وهو عنصر متغير والمساحة وهي عنصر ثابت[1]، إذْ ان دراسة توزيع السكان وفق ارقامهم المطلقة أو نسبهم المئوية لا تعطي الصورة الحقيقية لهذا التوزيع مالم يرتبط ذلك بدراسة التوزيع الكثافي للسكان ومعرفة تركزهم أو تبعثرهم [2].

3- توزيع السكان حسب معيار الكثافة العامة للسكان:*

أن الكثافة السكانية من اهم صور توزيع وتباين السكان من منطقة إلى اخرى ومن مركز إلى اخر تبعاً لعوامل متنوعة منها انماط انتشار السكان، ولجأ الباحثون إلى حساب كثافة السكان كمعيار كمي يقدم حالة الموازنة ، ويحدد مستوى الاكتظاظ البشري [3]، وتعد الكثافة السكانية اداة نافعة لقياس درجة تركز السكان على الارض، وبهذا تعكس صورة التفاعل بين الانسان والارض

*- تعد الكثافة العامة من اسهل المقاييس التي تظهر العلاقة بين الارض والسكان من خلال قسمة عدد سكان منطقة معينة على المساحة الكلية لتلك المنطقة.

ينظر: عبد الحسين الزيني، الأحصاء السكاني ،الطبعة الاولى، دار المعرفة، بغداد، 1980، ص135.

[1] منصور الراوي، سكان الوطن العربي ، دراسة تحليلية في المشكلات الديموغرافية، الأبعاد الكمية والنوعية والهيكلية للسكان، ج1، ط1، مطبعة بيت الحكمة، بغداد، 2002،ص115.

[2] رعد مفيد احمد، لمياء احمد محسن، التوزيع الجغرافي لسكان محافظة ذي قار- العراق، مجلة الجغرافي العربي ،العدد (34)، 2016 ، ص46 .

[3] عبد علي الخفاف، العالم الاسلامي واقع ديموغرافي ومؤشرات تنموية ، ط1، دار ضياء للطباعة والتصميم ،النجف، 2005، ص32

ومدى الاستجابة للبيئة المحيطة به [1] ، وتتناسب الكثافة العامة تناسباً طردياً مع عدد السكان، إذْ تزداد بازدياد عدد السكان، بينما تتناسب تناسباً عكسياً مع المساحة، فكلما كبرت المساحة كان مدلول الكثافة سطحياً وعاماً وبالعكس[2]، وتعد الكثافة العامة مؤشر هام لقياس العلاقة بين السكان والارض، إذْ تكون بعض المساحات غير صالحة للسكن أو قد يكون ضمن هذه المساحة مناطق غير مأهولة بالسكان، لكونها مغطاة بمياه الاهوار والمستنقعات، أو أنها غير صالحة للإنتاج، أما لارتفاع نسبة الأملاح فيها أوبعدها عن مصادر المياه، لكن في جميع الاحوال تبقى هذه الكثافة وسيلة نافعة ومهمة لتوضيح التباين في توزيع وانتشار السكان على رقعة الأرض الجغرافية، فضلاً عن أهميتها من الناحية التخطيطية والتنموية في توزيع السكان بشكل منتظم ومتوازن بين حجم السكان والمساحة سواء كان ذلك على مستوى مركز المحافظة أو الوحدات الإدارية التابعة لها بما يتلائم مع البيئة الجغرافية للمحافظة.

ويتضح من معطيات جداول (16– 20) والاشكال (8 –12) أن الكثافة الحسابية (العامة) لسكان الحضر في محافظة ميسان للمدة (1977– 2018)، بلغت (1901438) نسمة /كم2 لعام 1977، ومن ثم انخفضت إلى (13592.57) نسمة/كم2 لعام 1987، وان هذا الانخفاض كان نتيجة لظروف الحرب (العراقية – الإيرانية)، أما في عام 1997 فقد بلغت الكثافة (134850.9) نسمة/كم2، ومن ثم ارتفعت لتصل إلى (218257.9) نسمة/كم2، واستمرت بالارتفاع لتصل إلى (3432.97) نسمة/كم2 عام 2018 .

أما على مستوى المراكز الحضرية فيتضح من بيانات جدول (16) وشكل (8) بأن مدينة (الكحلاء) جاءت بالمرتبة الاولى وبكثافة حسابية بلغت (32011.76) نسمة/كم2 وبمجموع سكاني بلغ (5442) نسمة وبمساحة (0.17) كم2 لعام 1977، فيما جاءت مدينة (العزير) بالمرتبة الثانية بكثافة بلغت (29094.12) نسمة/كم2، ثم مدينة (علي الغربي) بالمرتبة الثالثة بكثافة حسابية بلغت (23886.36) نسمة/كم2، في حين حصلت مدن (العمارة والمجر الكبير والعدل) أدنى الكثافات السكانية بلغت (8784.45) و(8061.78) و(2187.09) نسمة / كم2 على التوالي.

---

[1] Harm .J.Deblis .Human Geography .Edwad . Arnold London,1977, p10

[2] فتحي محمد أبو عيانة، مدخل إلى التحليل الإحصائي في الجغرافية البشرية، مصدر سابق ، ص 204 .

جدول (16)

الكثافة الحسابية(نسمة /كم2) لسكان المراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 1977

المراكز الحضرية	عدد السكان	المساحة كم2	كثافة السكان(نسمة /كم2)
العمارة	106819	12.16	8784.45
المجر الكبير	19832	2.46	8061.78
قلعة صالح	6366	0.62	10267.74
الكحلاء	5442	0.17	32011.76
علي الغربي	5255	0.22	23886.36
العزير	4946	0.17	29094.12
الميمونة	4701	0.35	13431.43
السلام	3832	0.19	20168.42
المشرح	3183	0.34	9361.76
كميت	2384	0.12	19866.67
علي الشرقي	2344	0.18	13022.22
العدل	678	0.31	2187.09
المجموع	165782	17.29	190143.8

المصدر: 1-وزارة التخطيط ، الجهاز المركز للاحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان حسب الوحدات الادارية للعام 1977.

2- تم استخدام برنامج arc map v.10.2.1 في أستخراج مساحات المراكز الحضرية.

شكل (8)

الكثافة الحسابية (نسمة /كم2) لسكان المراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 1977

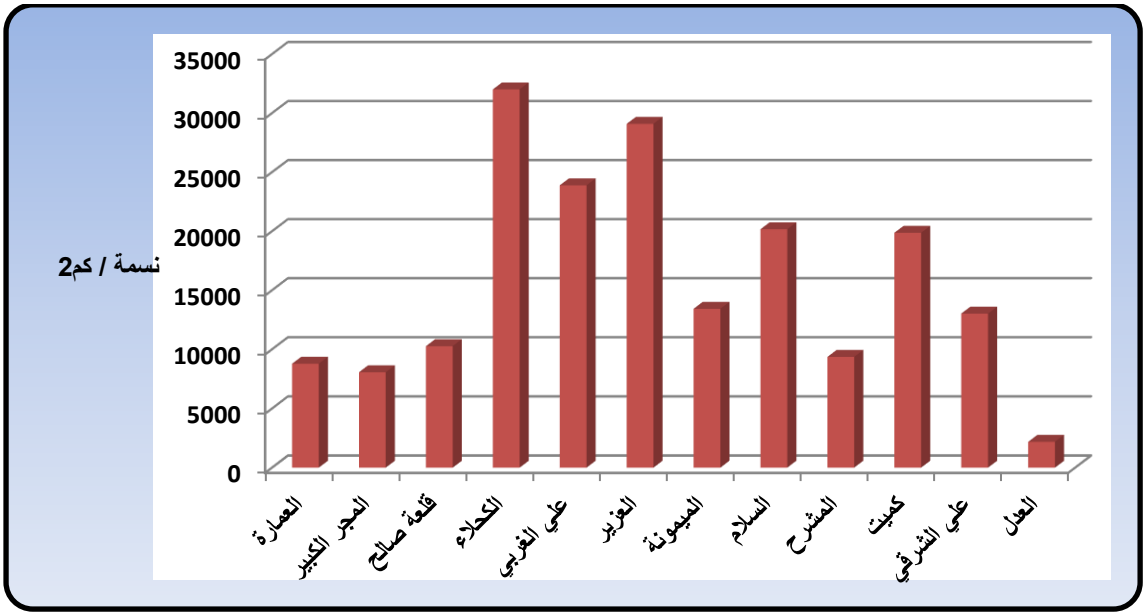

المصدر- بيانات جدول (16)

في حين يوضح جدول (17) وشكل (9) يظهر من ان مدينة (السلام) جاءت بالمرتبة الاولى بكثافة حسابية بلغت (35430.43) نسمة/كم2 لعام 1987 ، وبواقع سكاني بلغ (8149) نسمة وبمساحة حضرية بلغت (0.24) كم2، ثم مدينة (كميت) بالمرتبة الثانية بكثافة بلغت (19518.18) نسمة / كم2 ، وبالمرتبة الثالثة (العدل) بكثافة بلغت (15922.58) نسمة /كم2، في حين جاءت مدن (المشرح والمجر الكبير وعلي الغربي) بالمراتب الاخيرة بكثافة بلغت (11137.78) و(9519.48) و(7421.05) نسمة/كم2 على التوالي.

جدول (17)

الكثافة الحسابية(نسمة/كم2) لسكان المراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 1987

المراكز الحضرية	عدد السكان	المساحة كم2	كثافة السكان(نسمة/كم2)
العمارة	195014	12.67	15391.79
المجر الكبير	40553	4.26	9519.48
قلعة صالح	15632	1.11	14082.88
الكحلاء	8792	0.61	14413.11
علي الغربي	5640	0.76	7421.05
العزير	*	0.49	---
الميمونة	8290	0.7	11842.86
السلام	8149	0.24	35430.43
المشرح	5012	0.45	11137.78
كميت	4294	0.22	19518.18
علي الشرقي	3812	0.27	14118.52
العدل	4936	0.31	15922.58
المجموع	300124	22.08	13592.57

المصدر 1- وزارة التخطيط ، الجهاز المركز للاحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان حسب الوحدات الادارية للعام 1987.

2- - تم استخدام برنامج arc map v.10.2.1 في أستخراج مساحات المراكز الحضرية.

(*) خلو مدينة العزير من سكانها بسبب الحرب العراقية –الايرانية

شكل (9)

الكثافة الحسابية (نسمة/كم2) لسكان المراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 1987

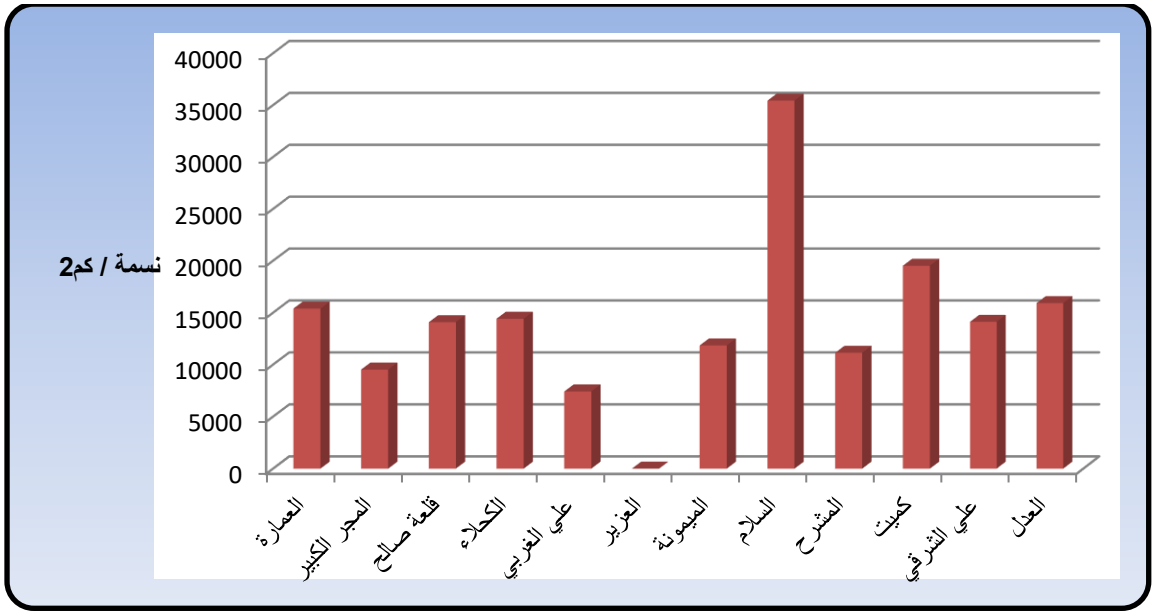

المصدر – بيانات جدول (17)

يوضح جدول (18) شكل (10) في عام 1997 حافظت مدينة (السلام)على المرتبة الاولى بعدد سكانها (113709) نسمة وبكثافة بلغت (25266.67) نسمة/كم2 وبمساحة (0.45) كم2، ثم جاء بعدها بالمرتبة الثانية مركز (العدل) بكثافة بلغت (17720.5)، يليه مركز (الميمونة) بالمرتبة الثالثة بكثافة حسابية بلغت (14654.17) نسمة/كم2، في حين حصلت مدن (علي الشرقي وكميت وعلي الغربي) المراتب الاخيرة بكثافات بلغت (5708.23) و(5212.12) و(4408.55) نسمة/كم2 على التوالي.

أما في عام 2007 يبين جدول (19) شكل (11) جاءت مدينة (علي الغربي) بالمرتبة الاولى بعدد سكاني (85502) نسمة وبكثافة بلغت (6107286) نسمة /كم2 وبمساحة حضرية بلغت (1.4) كم2، ومدينة (علي الشرقي) بالمرتبة الثانية بكثافة بلغت (51283.33) نسمة /كم2، و(السلام) بالمرتبة الثالثة بكثافة بلغت (33525.58) نسمة /كم2، فيما سجلت مدن (الميمونة والكحلاء والعمارة) المراتب الاخيرة بكثافات بلغت (7691.95) و(6416.3) و(4515.05) نسمة /كم2 على التوالي.

جدول (18)

الكثافة الحسابية (نسمة/كم2)لسكان المراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 1997

المراكز الحضرية	عدد السكان	المساحة كم2	كثافة السكان(نسمة/كم2)
العمارة	272286	32.85	8288.76
المجر الكبير	53715	5.39	9965.67
قلعة صالح	21157	2.42	8742.56
الكحلاء	9304	1.19	7818.48
علي الغربي	6701	1.52	4408.55
العزير	12459	0.91	13691.21
الميمونة	10551	0.72	14654.17
السلام	11370	0.45	25266.67
المشرح	6687	0.5	13374
كميت	5160	0.99	5212.12
علي الشرقي	4852	0.85	5708.23
العدل	6911	0.39	17720.51
المجموع	421153	48.18	134850.9

المصدر1-وزارة التخطيط ، الجهاز المركز للاحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان حسب الوحدات الادارية للعام 1997 .

2- تم استخدام برنامج arc map v.10.2.1 في أستخراج مساحات المراكز الحضرية.

شكل (10)

الكثافة الحسابية (نسمة/كم2) لسكان المراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 1997

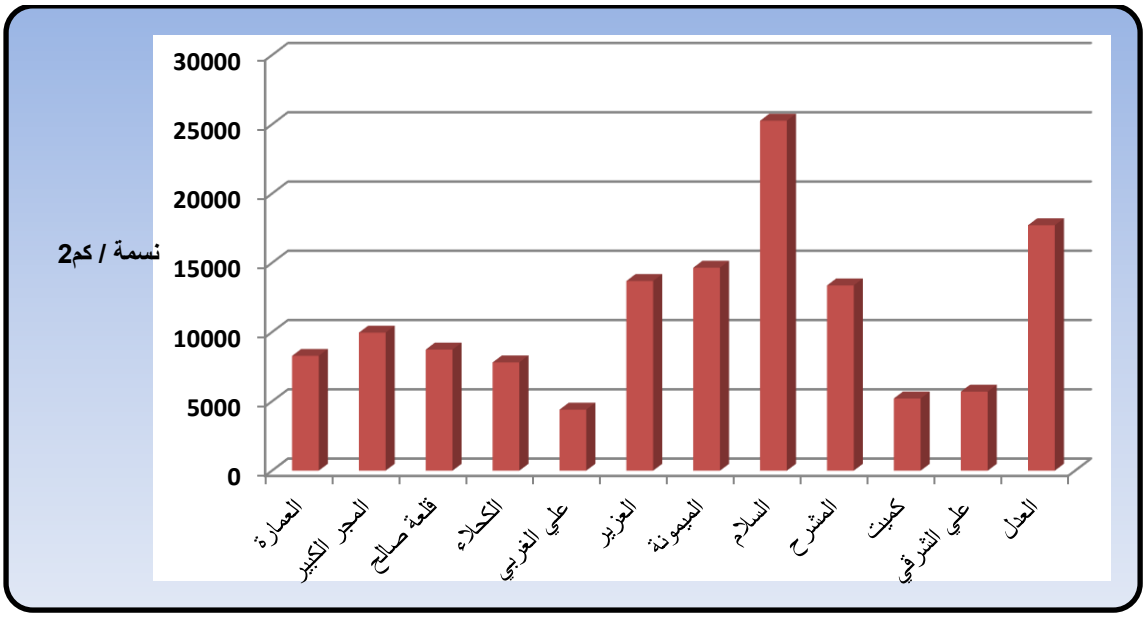

المصدر – بيانات جدول (18)

جدول (19)

الكثافة الحسابية (نسمة/كم2) لسكان المراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 2007

المراكز الحضرية	عدد السكان	المساحة كم2	كثافة السكان(نسمة/كم2)
العمارة	345443	76.51	4515.05
المجر الكبير	68117	7.69	8857.86
قلعة صالح	26843	3.18	8441.2
الكحلاء	11806	1.84	6416.3
علي الغربي	85502	1.4	61072.86
العزير	15795	1.45	10893.1
الميمونة	13384	1.74	7691.95
السلام	14416	0.43	33525.58
المشرح	8488	0.98	8661.22
كميت	6547	0.75	8729.33
علي الشرقي	6154	0.12	51283.33
العدل	8742	1.07	8170.9
المجموع	534236	97.16	218257.9

المصدر1- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء، تقديرات السكان حسب البيئة والجنس والوحدة الادارية لعام 2007، ميسان .

2- تم استخدام برنامج arc map v.10.2.1 في أستخراج مساحات المراكز الحضرية.

شكل (11)

الكثافة الحسابية(نسمة/كم2) لسكان المراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 2007

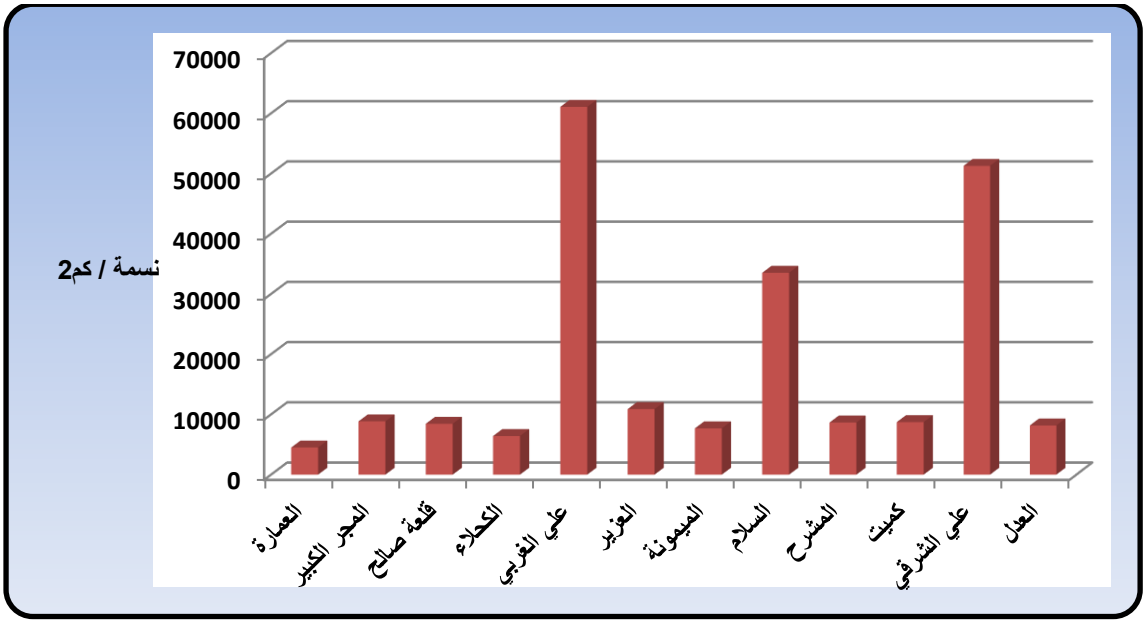

المصدر – بيانات جدول (19) .

وفي عام 2018 يلحظ من جدول (20) شكل (12) جاءت مدينة (السلام) بالمرتبة الاولى كما موضح في الجدول (19) بكثافة سكانية بلغت (19563.64) نسمة /كم2 وبعدد سكاني بلغ (19368) نسمة وبمساحة (0.99)، ومدينة (العدل) بالمرتبة الثانية بكثافة بلغت (15696.3) نسمة/كم2، ومركز (العزير) بالمرتبة الثالثة بكثافة بلغت(12624.14) نسمة /كم2، أما المراتب الاخيرة حصلت عليها مراكز (الخير والعمارة وسيد احمد الرفاعي) بكثافات بلغت (2691.3) و(2609.56) و(1691.39) على التوالي.

يظهر مما سبق ان سبب التباين الكبير في الكثافة العامة مابين المراكز الحضرية يعود إلى التباين في مساحات المراكز الحضرية واعداد السكان وتباينهم خلال سنوات الدراسة، إذْ يزداد الضغط على مساحات المراكز الحضرية، نتيجة لزيادة السكان وهذ مايسبب حدوث خلل في التوزيع الجغرافي للسكان، ويعد من ابرز المشكلات المصاحبة لزيادة السكان هو تركز السكان في مساحات عمرانية محدودة الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدل الكثافة السكانية العامة الذي يسبب خللاً مباشراً في توزيع الخدمات بأنواعها ويجعل كثير من السكان يتجهون للسكن في المناطق التي تتوفر فيها الخدمات الاساسية نتيجة لصعوبة الحصول عليها في مناطقهم .

ويبرز التباين بين الوحدات الادارية من حيث الكثافة الحسابية مما يعكس الأختلافات في المساحة وعدد السكان ضمن منطقة الدراسة، أما المراكز التي سجلت انخفاضاً في الكثافة الحسابية، فيعود ذلك إلى كبر المساحة واتساع الاراضي غير الصالحة للسكن والمتمثلة بالأهوار لمساحات واسعة لاسيما في ناحية السلام أو قد تكون غير ملائمة للزراعة أو غير مستغلة زراعياً وغير منتجة أو قليلة الانتاج مثل بعض الوحدات الأدارية (كالعزير وعلي الشرقي وعلي الغربي والميمونة وكميت وسيد احمد الرفاعي)، ونلحظ هنا ارتفاع الكثافة في مراكز الاقضية كانت أعلى من مراكز النواحي وتباين الكثافة العامة من عام لأخر ولجميع الاقضية ادى دوراً واضحاً في التوزيع الجغرافي للسكان مما يعكس الأختلافات في المساحة وعدد السكان، ومن ثم تغير انماط التوزيع السكاني في المحافظة.

جدول (20)

الكثافة الحسابية(نسمة/كم2) لسكان المراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 2018

المراكز الحضرية	عدد السكان	المساحة كم2	كثافة السكان(نسمة/كم2)
العمارة	527472	202.13	2609.56
المجر الكبير	93937	8.31	11304.09
قلعة صالح	38109	5.43	7018.23
الكحلاء	22390	3.28	6826.22
علي الغربي	17574	3.44	5108.72
العزير	18305	1.45	12624.14
الميمونة	19894	3.23	6159.13
السلام	19368	0.99	19563.64
المشرح	12929	1.49	8677.18
كميت	10904	1.23	8865.04
علي الشرقي	11793	2.75	4288.36
العدل	16952	1.08	15696.3
سيد احمد الرفاعي	1573	0.93	1691.39
بني هاشم	1691	0.33	5124.24
الخير	8962	3.33	2691.3
المجموع	821853	239.4	3432.97

المصدر 1- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، تقديرات السكان لعام 2018،محافظة ميسان.

2 - تم استخدام برنامج arc map v.10.2.1 في أستخراج مساحات المراكز الحضرية.

شكل (12)

الكثافة الحسابية(نسمة/كم2) لسكان المراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 2018

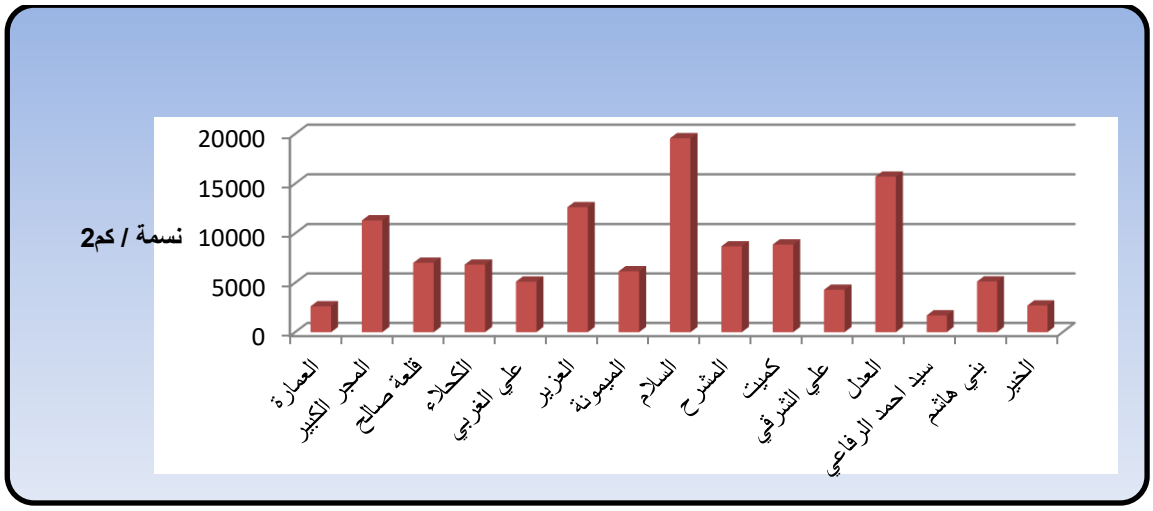

المصدر- بيانات جدول (20)

المبحث الثاني

مقاييس التوزيع المكاني للنظام الحضري في محافظة ميسان

يهتم الجغرافيون عند دراسة التوزيعات المكانية لبعض الظواهر الجغرافية بتحديد مواقع متوسطة تمثل مراكز الثقل السكاني او نقاط الجذب الرئيسة لتلك التوزيعات[1]، ومن اجل بيان صورة واضحة عن طبيعة توزيع السكان الحضر في محافظة ميسان، والكشف عن مدى تركز السكان، ومعرفة اوجه التباين من مدة تعدادية إلى اخرى ومن مركز إلى اخر، لذا فلا بد من معرفة اعداد السكان في اي منطقة او مكان يراد دراسته من اجل اعطاء صورة واضحة لمعرفة التغيرات السكانية، إذْ ان السكان لا يتوزعون بصورة منتظمة وفقاً لتباين العوامل الطبيعية والبشرية السائدة، وهذا ماتم دراسته باستخدام بعض الاساليب الاحصائية وتعزيزها بتطبيقات نظم المعلومات الجغرافية واعتماد الدراسة على عدد من المقاييس لدراسة نمط التوزيع المكاني للمراكز الحضرية في منطقة الدراسة، ومن هذه المقاييس الأتي :-

اولاً- نسبة التركز السكاني :

يعد من الاساليب المستخدمة لدراسة توزيع السكان، ويقصد بها مدى ميل السكان إلى التركز في منطقة معينة داخل حدود الدولة أو الإقليم أو التشتت داخل الحدود، ذلك لان دراسة التوزيع السكاني لاتهتم بالتوزيع العددي المطلق للسكان في اقسام الاقليم بل بدراسة توزيع الكثافة في هذه الاقسام[2]، ويتأثر بالعديد من العوامل المختلفة والمتشابكة في ميل السكان إلى التركز والتشتت داخل الاقليم أو الدولة، وكلما كبرت نسبة التركز*، دل ذلك على شدة التركز والعكس صحيح

---

(1) نعمان شحاتة، الاساليب الكمية في الجغرافية باستخدام الحاسوب ، دارصفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، الاردن ، عمان ،2002،ص191 .

(*) يأخذ المعادلة الآتية :-

نسبة التركز = 1/2 مج (س-ص)

س = النسبة المئوية لمساحة المنطقة الى جملة مساحة الاقليم الكلية .

ص= النسبة المئوية لعدد السكان المنطقة الى جملة سكان الاقليم الكلية .

مج = الفرق الموجب بين هذه النسب بعضها البعض .

ينظر : - فتحي محمد ابو عيانة ،مدخل إلى التحليل الإحصائي في الجغرافية البشرية ، دار المعرفة الجامعية للنشر، الإسكندرية ، مصر ، 1987 ، ص206

(2) فتحي محمد أبو عيانة ، مدخل إلى التحليل الإحصائي في الجغرافية البشرية ، مصدر سابق ، ص205.

ويكون توزيع السكان مثالياً اذا كانت نسبة التركز صفراً، وكلما زادت هذه النسبة يكون توزيع السكان غير مثالياً، إذْ تزداد درجة التركز بزيادة عدد السكان ضمن حدود معينة في منطقة ما، وتحسب نسبة التركز السكاني من خلال حساب نصف الفرق الموجب بين النسبة المئوية للمساحة والنسبة المئوية لعدد السكان، إذْ تقاس باستخدام معامل هوفر [1].

ويتم قياس نسبة التركز بحسب معيار رقمي هو درجة التركز، وتتراوح من اصغر نسبة التي تكون اقرب إلى الصفر، وبين اكبر نسبة وهي اقرب إلى (100%) والتي يمكن تمثيلها بلإتي [2]:-

(0 – أقل من 24%) متساوي التوزيع – ميل السكان للانتشار المتساوي على امتداد المنطقة .

(24– أقل من 50%) متساوي التوزيع إلى حدٍ ما – ميل السكان للتركز إلى حدٍ ما .

(50– أقل من 75%) متوسط التركز – أي ميل السكان للتركز إلى حدٍ ما .

(75 – 100 %) شديد التركز – أي ميل السكان للتركز الشديد .

ان دراسة توزيع السكان وفق اعدادهم أو نسبهم المئوية لا تعطي الصورة الحقيقية لهذا التوزيع مالم يرتبط بتركز السكان وتشتتهم في مساحة الاقليم أو الدولة، ويساعد هذا في معرفة اتجاهاتها صعوداً أو نزولاً أو ثباتهم عندما تحسب لعدة تعدادات متعاقبة، وبذلك يمكن المقارنة في نمط التركز زمانياً ومكانياً ، وباعتماد الجدول (21–25) يمكن ملاحظة الأتي :-

1–إنَّ نسبة التركز السكاني لعام 1977 = 2/1 × 19.34 =9.67%

2–إنَّ نسبة التركز السكاني لعام 1987 = 2/1 × 18.26 =9.13%

3–إنَّ نسبة التركز السكاني لعام 1997 = 2/1 × 12.1 =6.05%

4–إنَّ نسبة التركز السكاني لعام 2007 = 2/1 × 28.08 =14.04 %

5–إنَّ نسبة التركز السكاني لعام 2018 = 2/1 × 41.4 =20.7%

---

[1] طه حمادي الحديثي ، جغرافية السكان ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، 200، ص 645 .

[2] عبد الحليم البشير فاروق ، جغرافية السكان ،الموقع الالكتروني : https://uqu.edu.sa/aeelfarouk

جدول (21)

نسبة التركز السكاني في محافظة ميسان لعام 1977

الوحدة الادارية	المساحة % س	السكان % ص	الفرق الموجب بين س و ص
العمارة	70.32	64.4	5.92
المجر الكبير	14.22	12	2.22
قلعة صالح	3.65	3.8	0.15-
الكحلاء	0.98	3.3	2.32-
علي الغربي	1.32	3.2	1.88-
العزير	0.98	3	2.02-
الميمونة	2	2.8	0.8-
السلام	1	2.3	1.3-
المشرح	1.97	1.9	0.07
كميت	0.7	1.5	0.8-
علي الشرقي	1	1.4	0.4-
العدل	1.86	0.4	1.46
المجموع	100	100	19.34

المصدر- وزارة التخطيط ، الجهاز المركز للاحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان بحسب الوحدات الادارية لعام 1977.

جدول (22)

نسبة التركز السكاني في محافظة ميسان لعام 1987

الوحدة الادارية	المساحة % س	السكان % ص	الفرق الموجب بين س و ص
العمارة	57.4	65.0	7.6-
المجر الكبير	19.29	13.5	5.79
قلعة صالح	5.02	5.2	0.18-
الكحلاء	2.8	2.9	0.1-
علي الغربي	3.44	1.9	1.54
العزير	2.2	---	---
الميمونة	3.2	2.8	0.4
السلام	1.04	2.7	1.66-
المشرح	2	1.7	0.3
كميت	0.99	1.4	0.41-
علي الشرقي	1.22	1.3	0.08-
العدل	1.4	1.6	0.2-
المجموع	100	100	18.26

المصدر- وزارة التخطيط ، الجهاز المركز للاحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان بحسب الوحدات الادارية لعام 1987.

جدول (23)

نسبة التركز السكاني في محافظة ميسان لعام 1997

الوحدة الادارية	المساحة % س	السكان % ص	الفرق الموجب بين س و ص
العمارة	68.2	65.4	2.8
المجر الكبير	11.2	12.5	1.3-
قلعة صالح	5.0	5.1	0.1-
الكحلاء	2.5	2.2	0.3
علي الغربي	3.15	1.6	1.55
العزير	1.9	3	1.1-
الميمونة	1.5	2.4	0.9-
السلام	0.95	2.1	1.15-
المشرح	1	1.6	0.6-
كميت	2	1.2	0.8
علي الشرقي	1.8	1.2	0.6
العدل	0.8	1.7	0.9-
المجموع	100	100	12.1

المصدر- وزارة التخطيط ، الجهاز المركز للاحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان بحسب الوحدات الادارية لعام 1997

جدول (24)

نسبة التركز السكاني في محافظة ميسان لعام 2007

الوحدة الادارية	المساحة % س	السكان % ص	الفرق الموجب بين س و ص
العمارة	78.74	64.7	14.04
المجر الكبير	7.91	12.7	4.79-
قلعة صالح	3.3	5	1.7-
الكحلاء	1.8	2.2	0.4-
علي الغربي	1.44	1.6	0.16-
العزير	1.5	3	1.5-
الميمونة	1.8	2.5	0.7-
السلام	0.44	2.7	2.26-
المشرح	1	1.6	0.6-
كميت	0.85	1.2	0.35-
علي الشرقي	0.12	1.2	1.08-
العدل	1.1	1.6	0.5-
المجموع	100	100	28.08

المصدر- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء، تقديرات السكان بحسب البيئة والجنس والوحدة الادارية لعام 2007، محافظة ميسان.

جدول (25)

نسبة التركز السكاني في محافظة ميسان لعام 2018

الوحدة الادارية	المساحة % س	السكان % ص	الفرق الموجب بين س و ص
العمارة	84.4	64.2	20.2
المجر الكبير	3.5	11.4	-7.9
قلعة صالح	2.3	4.6	2.3-
الكحلاء	1.4	2.8	1.4-
علي الغربي	1.4	2.1	0.7-
العزير	0.6	2.2	1.6-
الميمونة	1.33	2.4	1.07-
السلام	0.4	2.4	2-
المشرح	0.6	1.6	1-
كميت	0.5	1.3	0.8-
علي الشرقي	1.14	1.4	0.26-
العدل	0.5	2.1	1.6-
سيد احمد الرفاعي	0.4	0.2	0.2
بني هاشم	0.13	0.2	0.07-
الخير	1.4	1.1	0.3
المجموع	100	100	41.4

المصدر- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء، تقديرات السكان بحسب البيئة والجنس والوحدة الادارية لعام 2018، محافظة ميسان .

أن نسبة التركز السكاني في المحافظة بلغت (9.67%) لعام 1977، ومن ثم شهدت المحافظة انخفاض قليل في نسبة التركز السكاني بنسبة بلغت (9.13%) لعام 1987، ومن ثم انخفضت في عام 1997 عما كانت علية في عام 1987، إذْ بلغت (6.05%)، وارتفعت لتصل إلى (14.04%) لعام 2007، ثم واصل الارتفاع ليصل إلى (20.7%) لعام 2018.

أما على مستوى المراكز الحضرية فهناك تباين بين نسبة المساحة وعدد السكان، فهناك مراكز ترتفع فيها نسبة المساحة على نسبة السكان كمدينة (العمارة)التي تزيد فيها نسبة المساحة لجميع سنوات الدراسة من (1977 – 2018)، ماعدا عام 1987 التي ارتفعت فيها نسبة عدد السكان، إذْ بلغت (65%) ونسبة المساحة بلغت (57.4%)، وكان ذلك نتيجة الاثار السلبية للحرب (العراقية – الايرانية)، وتدفق اعداد السكانية المهاجرة من المناطق الحدودية التي تقع تحت تأثير الحرب إلى مدينة (العمارة)، كما سجلت اعلى نسبة تركز سكاني في محافظة ميسان،

وقد بلغت (5.92% و 7.6% و2.8% و 14.04% و20.2%) على التوالي للإعوام من (1977 – 2018)، وهذا يدخل ضمن المعيار الاول (0 – اقل من 24%)، وبذلك يكون متساوي التوزيع، أما بالنسبة للمراكز الحضرية الاخرى فأنها تقع ايضاً ضمن المعيار الاول لكن بنسب تركز اقل من مركز مدينة العمارة، ويرجع سبب هذا التركز في مدينة العمارة؛ لكونها مركز المحافظة ويمتاز بتركز معظم الخدمات المجتمعية والإقتصادية، وتفوقها على جميع المراكز، فضلاً عن توفر فرص العمل ما جعله مركز جذب سكاني مهم، مما يدل إلى استمرارية تركز السكان في مركز العمارة و اعطى استجابة لقوى جاذبية شديدة التأثير في استقطاب السكان وبعكس المراكز الحضرية الاخرى التي حصلت على نسب تركز أقل، وذلك بسبب سعة مساحتها وقلة الخدمات فيها.

أما في عام 2018 حصلت ناحية (بني هاشم) على أقل نسبة تركز بلغت (-0.07)، لكونها منطقة زراعية وذات طابع ريفي، ولذلك يجب اعادة توزيع السكان بشكل متوازن بما يتوافق وينسجم مع الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية لجميع الوحدات الادارية، والحد من التفاوت الحضري في مستويات التنمية والخدمات والعمران، مما يزيد من الاختلال التوازني في الشبكة الحضرية، ويدل على عدم وجود نوع من التوزيع المنتظم للنظام الحضري في محافظة ميسان، وان نسبة التركز السكاني تبين تأثير مجموعة عوامل متشابكة مرتبطة بمقدرة العوامل الطبيعية والبشرية في ايجاد مستقرات بشرية، وتهيئة فرص العمل وبرامج التنميه الاستثمار مما له تأثير على توزيع السكان بشكل منتظم .

ثانياً- نقطة المركز المساحي:

هو احد مقاييس النزعة المركزية الذي يمثل مركز الثقل للتوزيعات المكانية في المحافظة و يقع في مركز دائرة المسافة المعيارية، فهو يحتل الموضع المركزي بين المراكز الاخرى، و يعبر عن عدد السكان في كل تجمع وفي هذه الحالة نطلق عليه المركز المتوسط الموزون، إذْ يستعمل عندما نرغب في اعطاء كل مركز حضري وزناً يتناسب مع عدد سكانه لانه من غير المعقول ان يكون تأثير المراكز الحضرية الكبيرة من الناحية السكانية مساوياً لتأثير المراكز الحضرية الصغيرة سكانياً .

تغطي محافظة ميسان مساحة واسعة تمتد من جهة الشمال محافظة واسط ومن جهة الغرب من محافظة ذي قار، ومحافظة البصرة من الجنوب، أما من جهة الشرق والشمال الشرقي فلها حدود دولية مع دولة ايران، وعند تحديد المركز المساحي للمنطقة الخريطة (19–21) تبين وقوعه بعيداً عن منطقة الثقل السكاني والمتمثلة في مدينة العمارة .

ثالثًا– نقطة الوسيط :

تشير هذه النقطة إلى الموقع الأكثر اهمية مركزية من بين مجموع المواقع الأخرى للظاهرات الجغرافية المراد قياسها، ويشمل القلب لتوزيعها المكاني ويعتمد في تحديده على قيم المسافة التجميعية التي تفصل بين هذه المواقع التي تحقق أدنى القيم[1] ، وهي تمثل مركز التوزيع بين المراكز الحضرية في منطقة الدراسة (محافظة ميسان)، وان نقطة الوسيط تم رصدها بأستعمال نظم المعلومات الجغرافية ، (Arc Gis) الخريطة (19–21) وتبين وقوعها في شمال قضاء المجر الكبير في قرية (فيصل الخلف) خلال المدة الزمنية (1997 – 2018)*.

رابعاً– نقطة الجذب المركزية :

هي النقطة الاكثر تجمعاً لجميع الانشطة الحضرية، وهي نقطة جذب السكان في مايخص الاقتصاد والتجارة وتجمع الخدمات العامة والثقافية والترفيهية ، فهو المكان الذي يمثل قوة المدينة، ومن الخريطة (19–21) نجد ان نقطة الجذب المركزية وقعت في شمال شرق قضاء الميمونة وأن هذه النقطة الحضرية تمثل المعدل الحسابي لجميع المراكز الحضرية في منطقة الدراسة، ولا يعني بأي حال من الأحوال أنها هي المركز الأهم من الناحية الوظيفية أو التجارية في المنطقة، إذْ ان قضاء العمارة يعد أكبر مراكز المحافظة من ناحية السكان، إذْ انهم يشكلون نسبة (64.1%)، من اجمالي سكان الحضر في المحافظة لعام 2018، ومن ثم فهي تمثل ثقل سكاني بالمحافظة، وإن صورة التوزيع المكاني للنقاط الثلاثة (المركز المساحي، الوسيط ، نقطة الجذب المركزية) تشير إلى تقاربها في المواقع الجغرافية ولجميع مدد الدراسة، إذ تقع جميعها خارج مركز مدينة العمارة

* اعتمدت الاعوام الاخيرة لتجنب التكرار.

[1] محمد نوح محمود عدو، تحليل علاقات التوزيع المكاني للخدمات الطبية الخاصة في مدينة الموصل باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) ،مجلة التربية والعلم ، مجلد(18) ، العدد (4) ، 211، ص 360 .

خريطة (19)

أتجاه توزيع المراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 1997

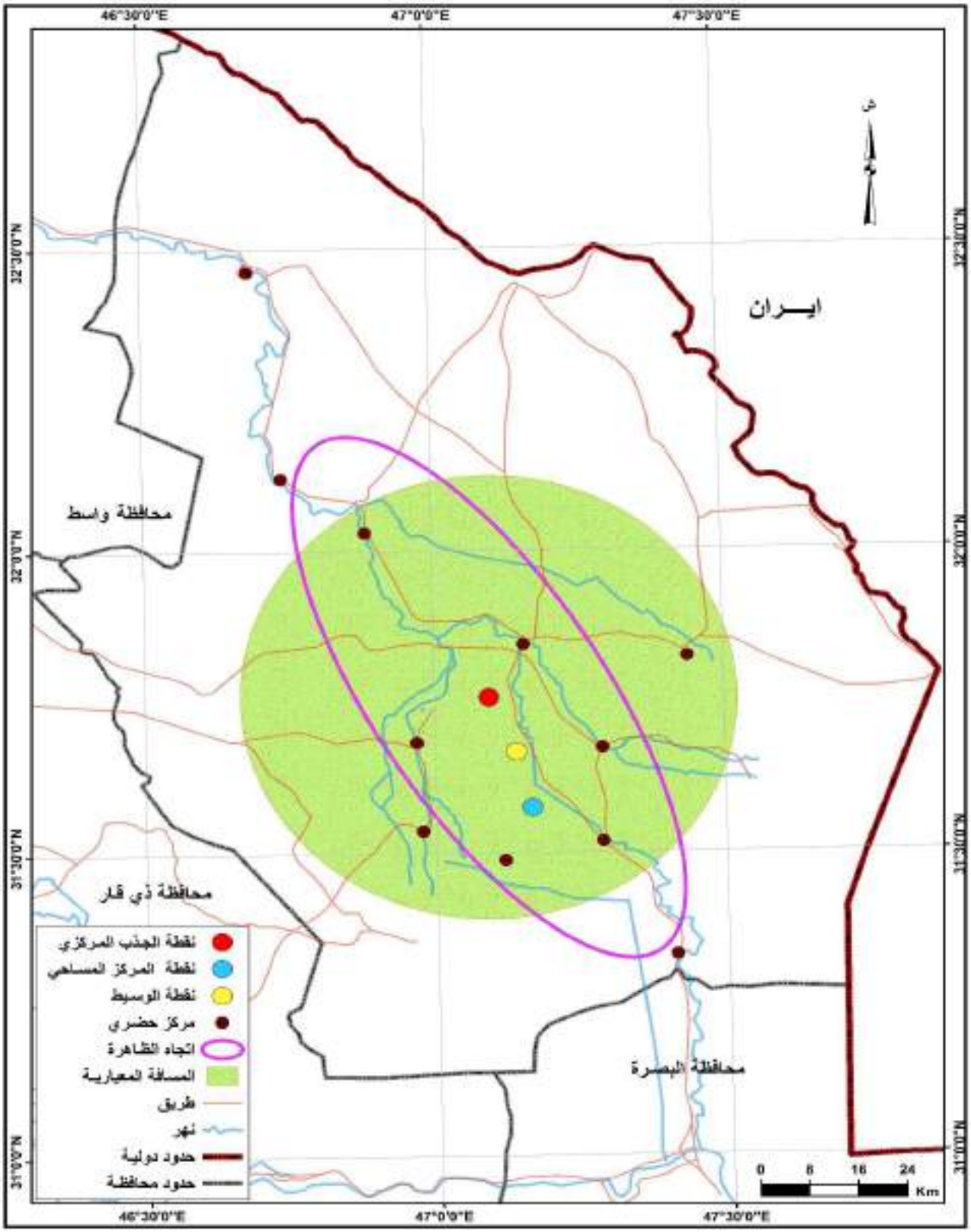

المصدر - التحليل المكاني لمخرجات تقنية نظم المعلومات الجغرافية Arc Gis 10.4 toolbox-spatial statics (tools) / جدول (10) .

خريطة (20)

أتجاه توزيع المراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 2007

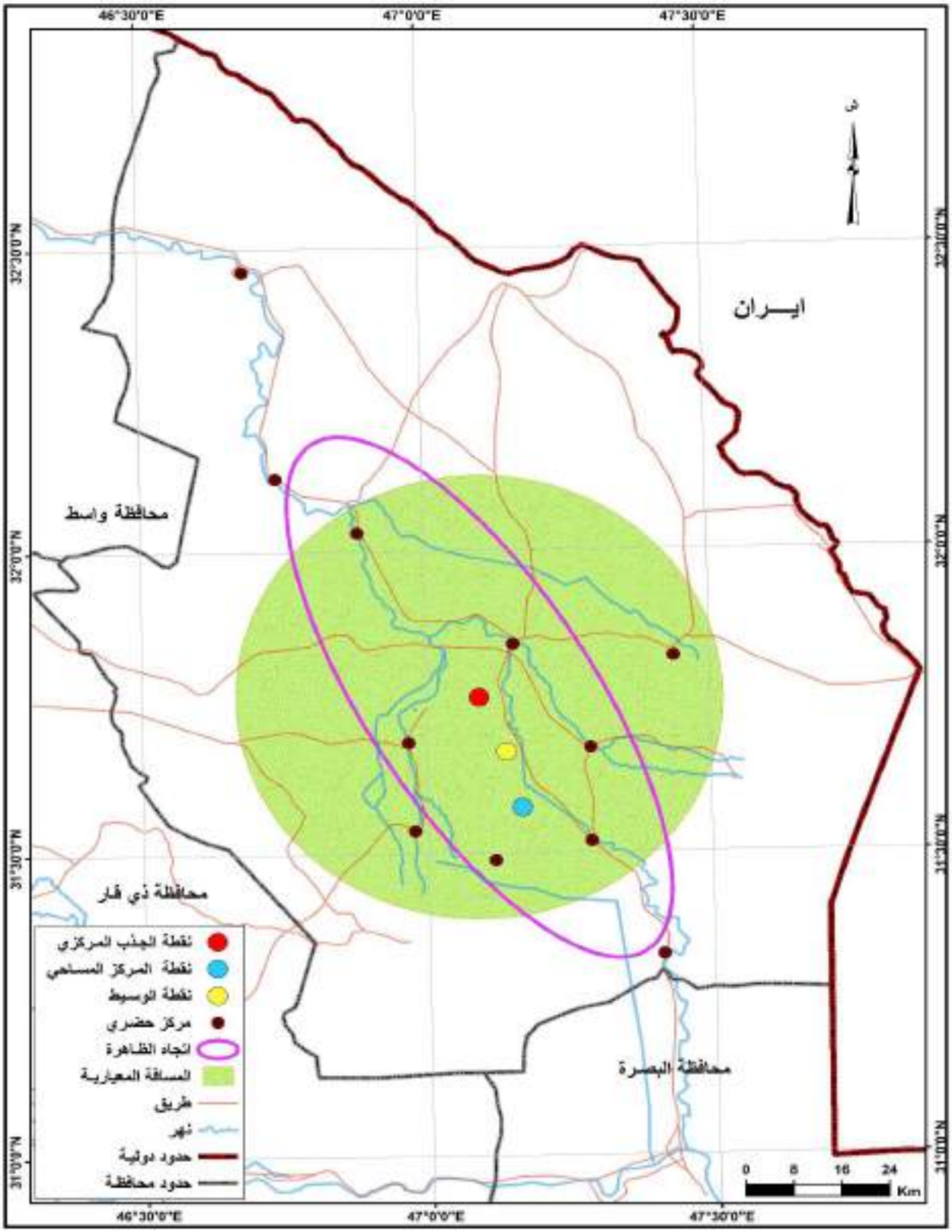

المصدر - التحليل المكاني لمخرجات تقنية نظم المعلومات الجغرافية Arc Gis 10.4 toolbox-spatial statics (tools) / جدول (10) .

خريطة (21)

أتجاه توزيع المراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 2018

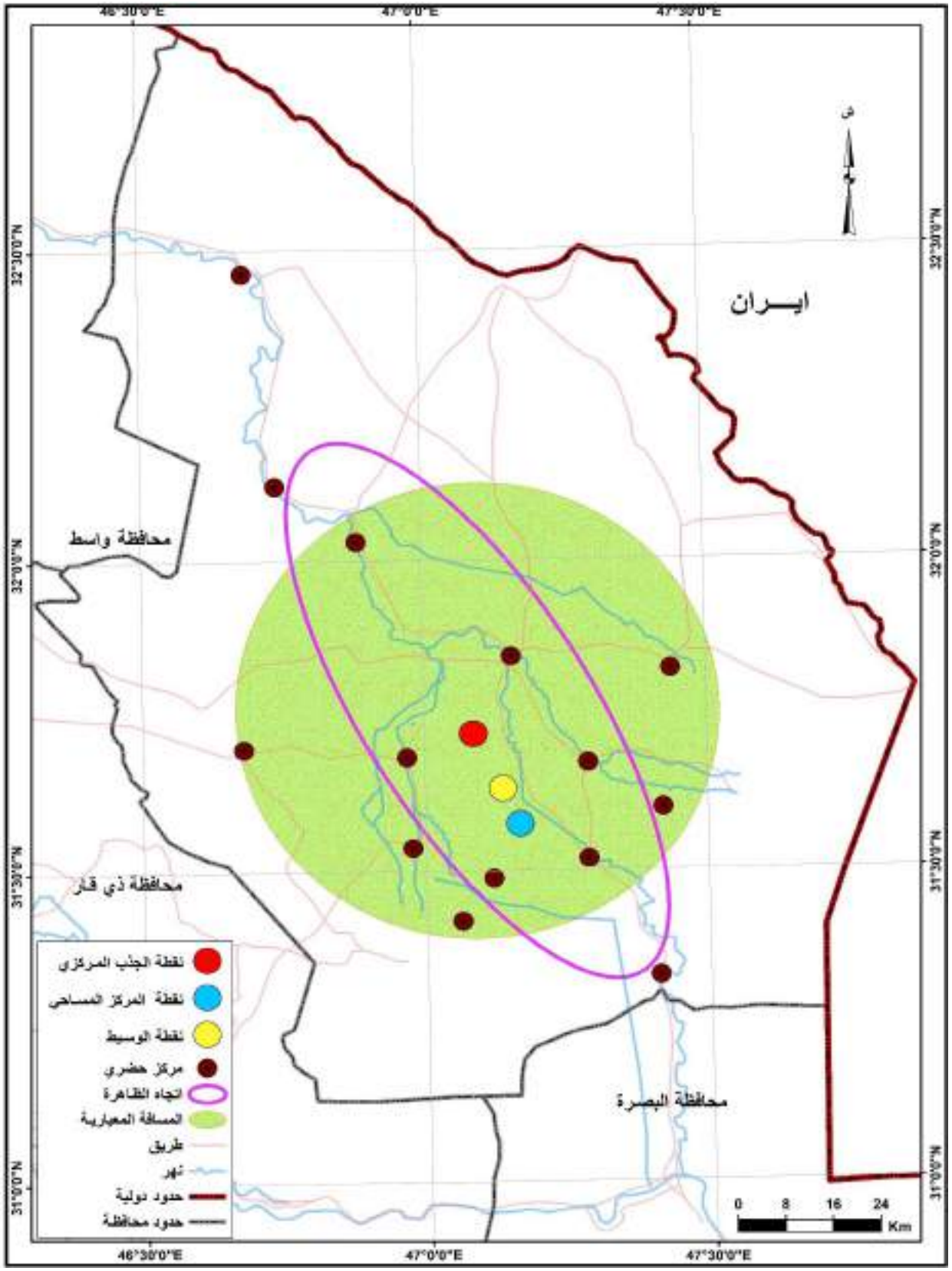

المصدر - التحليل المكاني لمخرجات تقنية نظم المعلومات الجغرافية Arc Gis 10.4 toolbox-spatial statics (tools) / جدول (10) .

والتي هي مركز الثقل السكاني، وبالعموم يمكن القول إن المراكز الحضرية تتوزع بصورة مبعثرة حول هذه النقاط، اما المسافة المعيارية تم احتسابها واتجاه توزيعها بواسطة نظم المعلومات الجغرافية ،إذ ضمت (8) مراكز حضرية من اصل (15) ولجميع مدد الدراسة (1997و2007 و2018)، فضلاً عن اتجاه المراكز الحضرية في جميع مدد الدراسة نحو الشمال الغربي .

خامساً- تحليل صلة الجوار :

يعد أسلوب صلة الجوار من أدق الأساليب التي استعملها الجغرافيون في تحليل أنماط التحضر في الولايات المتحدة وأوربا واليابان، إذ طور خارج علم الجغرافيا من قبل المهتمين بعلوم الإحصاء والرياضيات والبيئة ثم طبق في الدراسات الجغرافية، ولقد تعددت دراسات الجغرافيين التي عالجت أنماط توزيع المراكز الحضرية البشرية لتحليل نمط توزيع المراكز الحضرية، إذْ يعتمد حساب معامل صلة الجوار على قياسات المسافات الفاصلة بين المراكز الموزعة على خريطة في شكل نقاط رئيسة ونسبة معدلها إلى معدل المسافة المتوقع ان تفصل بين النقاط ، وذلك بهدف التوصل إلى معيار كمي يستدل به على نقاط التوزيع المكاني للمراكز الحضرية وتمت الاستعاضة عن الطريقة التقليدية باستخدام برنامج (Arc GIS) الذي يساعد على التوصل لقيمة صلة الجوار بدقة وسرعة اكبر، إذْ يقوم البرنامج بعمل الحسابات واستخلاص النتائج ثم ادخال البيانات النقطية للمراكز الحضرية، واعتماد المسافة الفاصلة بين المراكز الحضرية، كما يقوم البرنامج بحساب المعنوية للاختبار اي حساب احتمالية أن يكون التوزيع للمراكز الحضرية ناتجاً عن الصدفة في التوزيع وهو النسبة بين المسافة المحسوبة أو الملاحظة بين المراكز الحضرية،والمسافة المتوقعة بينها التي يطلق عليها اسم قيمة (Z)، ويتم حساب قيمة (Z)[*] بتقسيم متوسط المسافات المحسوبة على الخطأ المعياري لمتوسط المسافات العشوائية للمساحة والمراكز نفسها إذْ تكون قيمة (R) محصورة بين الصفر و(2.15)، وعلى ضوء ذلك يمكن تحديد ثلاثة انماط من التوزيعات المكانية الرئيسة، وعدة أنماط ثانوية قريبة منها لقيمة صلة الجوار كما موضحة في جدول (26) .

(*) Z = متوسط المسافة الملاحظ بين المراكز- متوسط المسافة العشوائي/ الخطأ المعياري لمتوسط المسافة العشوائي

المصدر- رانية جعفر مطشر و كايد ابو صبحة , تحليل انماط التوزيع المكاني للمدن الاردنية باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية ، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد(41)، العدد(2)، 2014 ، ص 541.

جدول (26)

انماط التوزيعات المكانية على وفق صلة الجوار

ت	نوع النمط الرئيس	نوع النمط الثانوي	قيمة R
1	توزيع متقارب	متجمع	= صفر
		متقارب	0.5 – 0
		متقارب غير منتظم	1 – 0.5
2	عشوائي	_____	1
3	متباعد	متباعد غير منتظم	1.99 – 1
		منتظم	2
		متباعد	اكثر من 2

المصدر – ناصر عبد الله بن عثمان الصالح ومحمد محمود السرياني ، الجغرافية الكمية والإحصائية ، اسس وتطبيقات بالأساليب الكمية ، ط1 ، الرياض ، 2000 ، ص 288 .

لقد تم تطبيق أسلوب صلة الجوار على المراكز الحضرية بمنطقة الدراسة وقسمت المراكز الحضرية في كل المحافظة إلى مجموعات، ثم قيست المسافات المستقيمة (الجوية)، إذْ أعدت مصفوفة للمسافات الفاصلة بين المراكز اعتماداً على برنامج GIS، ثم حسبت المسافة المستقيمة بين كل مستوطنة وأقرب مستوطنة لها، ثم المستوطنة التي تليها وهكذا حتى نحصل على معدل للمسافات بين مراكز كل محافظة على حده، ثم نطبق صيغة الجوار [1] .

---

[1] طبقت المعادلة التالية :-

$$ل = 2 \times م \times \sqrt{\frac{ن}{ح}}$$

حيث أن م = إجمالي المسافات بين مراكز الحضرية / عدد المراكز

ن = عدد المراكز الحضرية ح = مساحة منطقة الدراسة

المدلول الكمي لقيمة (ل) يتدرج من صفر ارتفاعاً إلى التالي:

التوزيع متجمع ل – صفر، والتوزيع متقارب ل = > 0.50 وأقل من 1، التوزيع عشوائي ل = صفر (1)، والتوزيع متباعد ل = < 0.25 واكبر من الصفر (1) ، والتوزيع متباعد ومنتظم ل = 0.25 > ل < 0.50

ينظر : صبحي قاسم السعيد ، نمط التوزيع المكاني لمراكز الاستيطان البشري في منطقة نجد في المدن السعودية وانتشارها وتركيبها ، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، 1986، ص96

ولمعرفة النمط الذي يقع عليه توزيع المراكز الحضرية وفقاً لصلة الجوار، تظهر لنا نتائج تحليل البرنامج الذي يبين مخرجات التحليل الاحصائي للمراكز الحضرية في المحافظة، وبتطبيق معادلة معامل الجوار للمدة (1997–2018) على خريطة محافظة ميسان على شكل نقاط من خلال استعمال برنامج (Arc GIS)، تم حساب المسافة الجوية الفاصلة بينهما، إذْ كلما اقترب المؤشر من الصفر دل ذلك على شبكة متوازنة مثالية والعكس صحيح كلما ارتفع عن ذلك يزداد الاختلال التوازني في شبكة النظام الحضري ويدل على عدم انتظام توزيع النظام الحضري .

عند تطبيق صلة الجوار على المراكز الحضرية بمنطقة الدراسة لسنوات (1997 و 2007 و2018) وجدنا أن قيمة صلة الجوار بلغت(1.49) و(1.49) و(1.53) على التوالي، مما يدل ذلك على أن مراكز المنطقة تسلك في توزيعها نمطاً مكانياً متباعد غير المنتظم للسنوات اعلاه كما موضحة في جدول (27) والاشكال (13–15)، إذْ يكون متباعد من ناحية المسافة الفاصلة وغير المنتظم من ناحية التوزيع فوق كامل منطقة الدراسة، وكلما اقترب المؤشر من الصفر دل ذلك على شبكة متوازنة والعكس صحيح، إذْ كلما ارتفع عن ذلك يزداد الاختلال التوازني في شبكة النظام الحضري، وقد كشف اختلاف أنماط التوزيع المكاني للمراكز الحضرية في محافظة ميسان.

ومن خلال تطبيق أسلوب صلة الجوار عن وجود ارتباط وثيق بين توزيع المراكز الحضرية وتوزيع الثروات المائية والزراعية وطرق المواصلات في منطقة الدراسة، إذْ تعمل هذه العوامل على جذب المراكز الحضرية إلى مناطق معينة وجعلها تميل إلى التقارب بدلاً من الانتشار والتوزيع على كامل مساحة المنطقة، وينعكس ذلك أيضاً على متوسط المسافات بين المراكز الحضرية[1] ، فتأخذ المراكز الحضرية نمط التوزيع الخطي الطولي مع امتداد مجرى نهر دجلة وتفرعاته (التي تشكل مناطق الجذب نظراً لتوفر الماء والتربة الخصبة وطرق المواصلات) تاركة مساحات أخرى واسعة تسود فيها صفات طاردة للتحضر، كما إن القيمة المنخفضة لصلة الجوار لا تدل على تقارب المسافة الفاصلة بين المراكز الحضرية في المنطقة فقط بل تدل أيضاً على الفراغ المساحي الكبير المحيط بها خاصة في المنطقة الشرقية الشمالية من المحافظة التي تقع على الحدود الدولية مع الدولة الايرانية.

[1] نزهه يقظان صالح الجابري، مصدر سابق ، ص 142.

جدول (27)

التحليل الاحصائي لصلة الجوار للمراكز الحضرية في محافظة ميسان للمدة (1997-2018)

السنة	قيمة (R)	نمط التوزيع حسب قيمة (R)	قيمة (Z)
1997	1.49	متباعد غير منتظم (مشتت)	3.30
2007	1.49	متباعد غير منتظم (مشتت)	3.30
2018	1.53	متباعد غير منتظم (مشتت)	3.95

المصدر- عمل الباحثة بالاعتماد على التحليل المكاني لمخرجات تقنية نظم المعلومات الجغرافية .

Arc Gis (10.4) Arc toolbox-spatial statics tools-Analyzing patterns

شكل (13)

انماط توزيع المراكز الحضرية بحسب مؤشر الجار الاقرب في محافظة ميسان لعام 1997

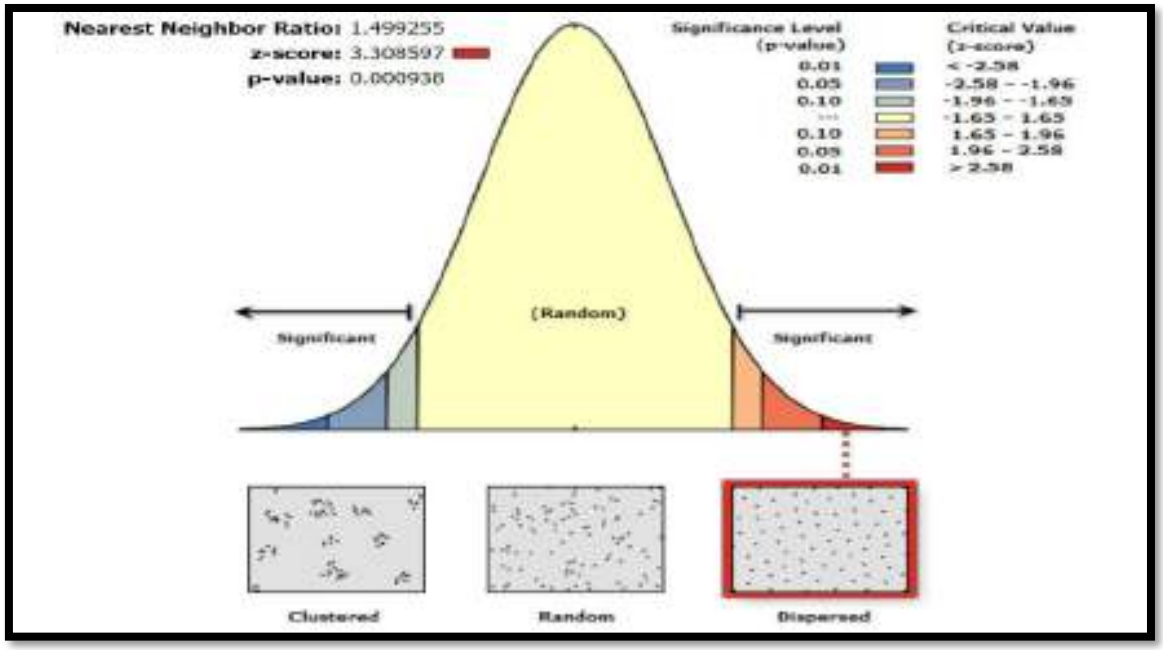

المصدر – بيانات جدول (27) .

شكل(14)

انماط توزيع المراكز الحضرية حسب مؤشر الجار الاقرب في محافظة ميسان لعام 2007

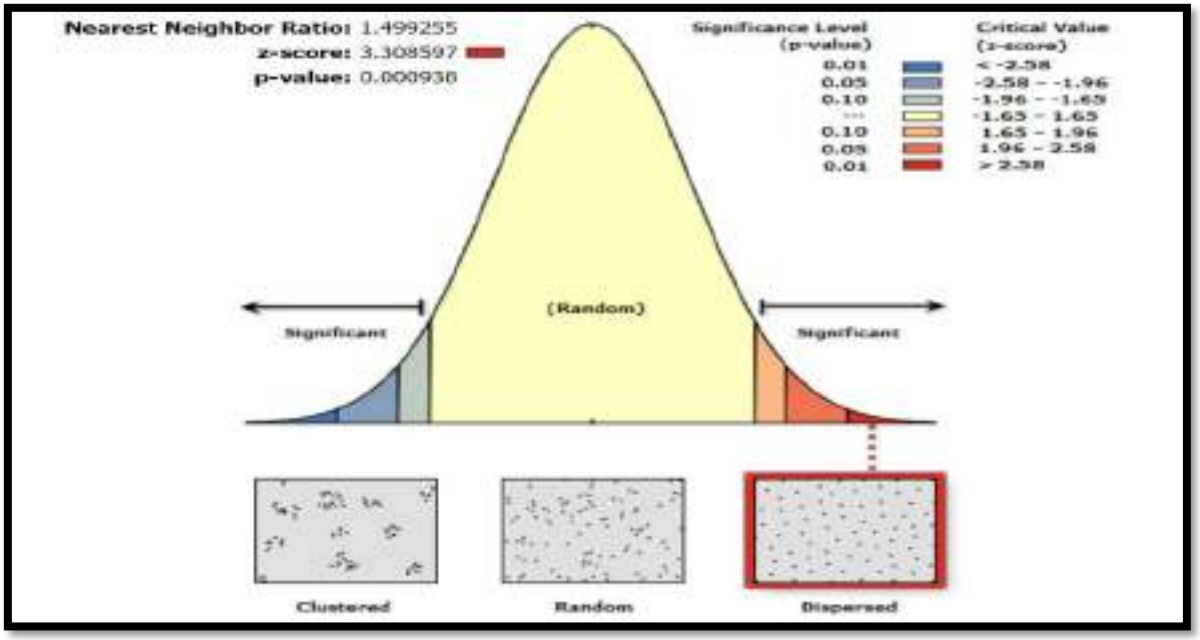

المصدر – بيانات جدول (27) .

شكل (15)

انماط توزيع المراكز الحضرية حسب مؤشر الجار الاقرب في محافظة ميسان لعام 2018

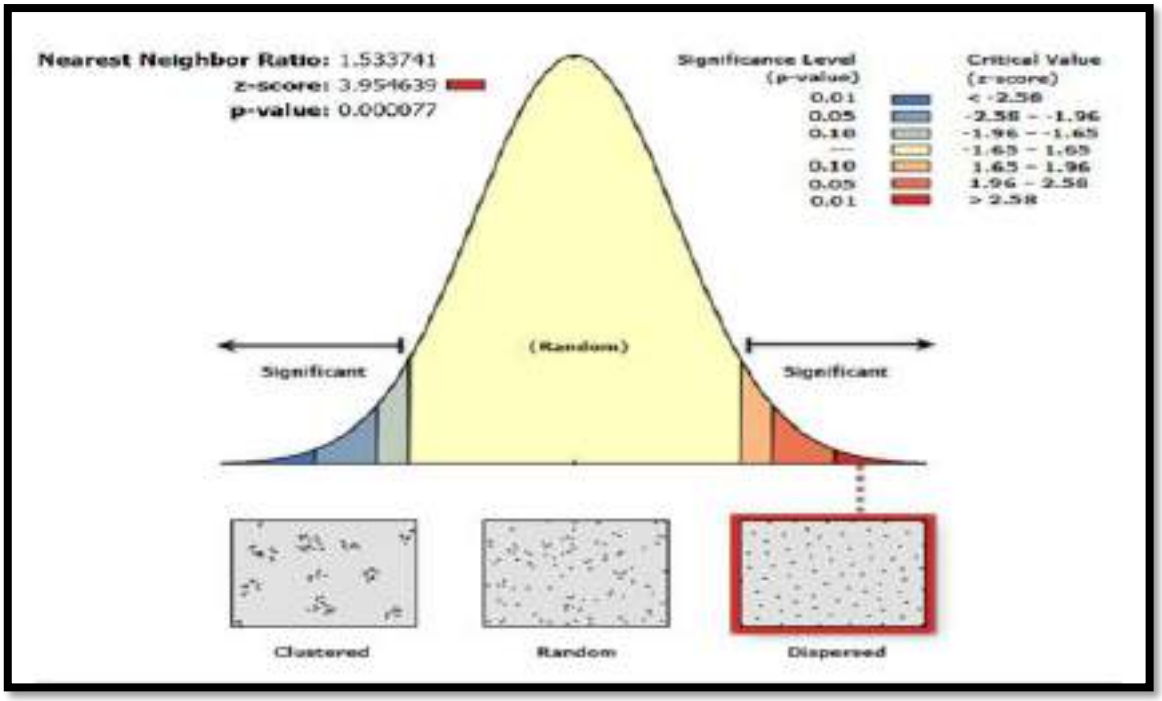

المصدر – بيانات جدول (27) .

الفصل الثالث

التحليل الكمي والوظيفي للنظام الحضري في محافظة ميسان

المبحث الأول - التحليل الكمي

اولاً:- احجام ومراتب النظام الحضري

ثانياً - المدينة الرئيسة

ثالثاً - الإختلال الحضري

رابعا- قرينة جيني

المبحث الثاني - التحليل الوظيفي للنظام الحضري

المبحث الأول

التحليل الكمي للنظام الحضري في محافظة ميسان

اهتم الباحثون في موضوع احجام المدن ومراتبها لان الحجم أهم الركائز الأساسية للنظام الحضري، ويقاس بعدد السكان المدن وليس بإتساع مساحتها، وتزداد احجام المدن نتيجة لتظافر مجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية، مما يترتب عليه تفاوت في احجام المدن ناتج من الأختلافات المكانية والزمانية.

اولاً – احجام ومراتب النظام الحضري :

ان المدن تنمو وتتطور كما الكائن الحي، ويكون ذلك تبعاً لمؤثرات طبيعية وبشرية، ومن ثم لا تبقى على حالها، يقاس الحجم بسكان المدينة وليس اتساعها وهو ناتج من تفاعل عدد من القوى والضوابط والاتجاهات، ولهذا ليس من المفترض ان تكون احجام المدن متساوية ولكن لا ينبغي ان لا يكون هذا التفاوت كبيرا بحيث يؤدي الى تخلخل سكاني[1]، ومدن منطقة الدراسة كغيرها من المدن الاخرى شهدت تغيرات في مراتبها الحجمية لاسيما في المدن المتوسطة والصغيرة وسيطرة مدينة العمارة كمدينة مهيمنة خلال سنوات الدراسة، فضلاً عن استحداث مدن جديدة، مما ينعكس تأثيره على الجوانب السياسية والادارية والاقتصادية وسوء التخطيط، وبذلك اعطى صورة عدم التوازن للأنظمة الحضرية للمحافظة ، ويشير جدول(28) وشكل(16) ان اجمالي سكان الحضر للمحافظة بلغ (165782) نسمة لعام1977، وتصدرت مدينة العمارة المرتبة الأولى بمجموع سكاني بلغ (106819) نسمة وبنسبة (64.4%) من مجموع السكان العام لمحافظة ميسان، لكونها تضم معظم المؤسسات الادارية والوظيفية والاقتصادية مما جعل لها قدرة عالية في الجذب والاستقطاب، ومن ثم ساهمت بصورة فاعلة في زيادة نسبة تحضر المحافظة بشكل عام، وجاءت بعدها مدينة المجر الكبير بالمرتبة الثانية بواقع (19832) نسمة وبنسبة (12.0%) من المجموع الكلي لسكان الحضر؛ لكونها تمثل

(1) سميرة كاظم الشماع، أحجام المدن في النظام الحضري والتنمية الإقليمية (بحث تخطيطي على محافظة كربلاء)، مجلة كلية التربية للبنات، مجلد (22)، عدد(1)،2011،ص4

جدول (28)

احجام المراكز الحضرية ورتبها في محافظة ميسان لعام 1977

المراكز الحضرية	حجم سكان الحضر	%	الرتبة
العمارة	106819	64.4	1
المجر الكبير	19832	12.0	2
قلعة صالح	6366	3.8	3
الكحلاء	5442	3.3	4
علي الغربي	5255	3.2	5
العزير	4946	3.0	6
الميمونة	4701	2.9	7
السلام	3832	2.3	8
المشرح	3183	1.9	9
كميت	2384	1.4	10
علي الشرقي	2344	1.4	11
العدل	678	0.4	12
المجموع	165782	100	--

المصدر – من عمل الباحثة بالاعتماد على :–وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لعام 1977، محافظة ميسان ، 1978، جدول (1)

شكل (16)

احجام المراكز الحضرية ورتبها في محافظة ميسان لعام 1977

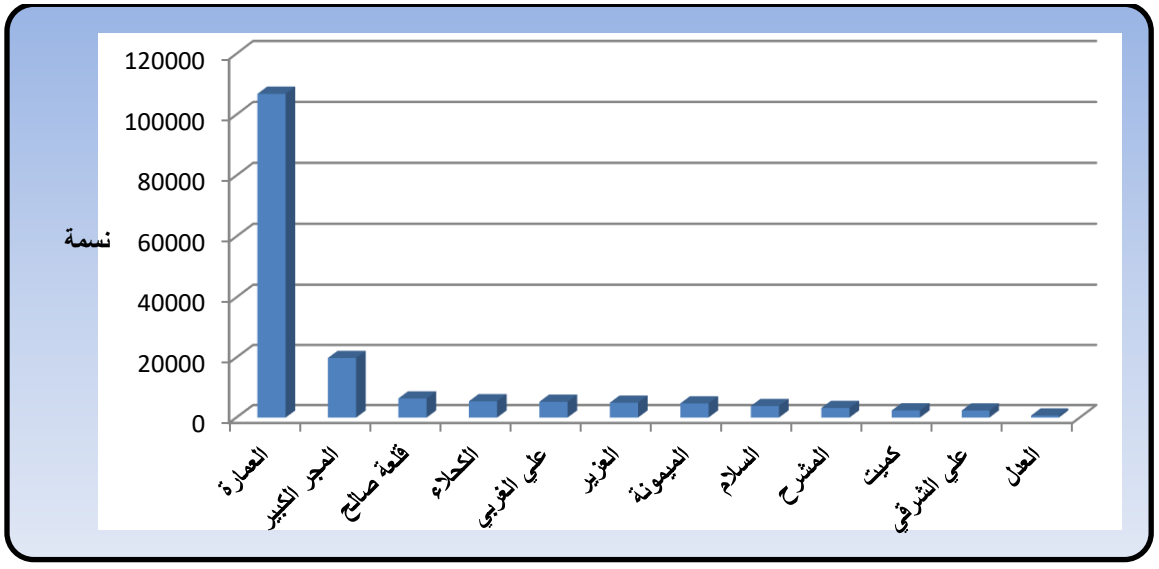

المصدر- بيانات جدول (28) .

مركز قضاء، فضلاً عن وجود مزارع قصب السكر مما شكل مركزاً صناعياً فيها، ومن ثم عامل جذب للايدي العاملة ساهم في زيادة نموها السكاني وبذلك فاقت في حجمها كل المدن الاخرى وعلى امتداد سنوات الدراسة، فيما سجلت مدينة قلعة صالح المرتبة الثالثة بمجموع سكاني بلغ (6366) نسمة وبنسبة بلغت (3.8%)، وقد ساعد في ذلك وقوعها على الطريق الدولي رقم (6) (عمارة – بصرة)، فضلاً عن اتساع اقليمها الزراعي، وكانت المرتبة الرابعة من نصيب مدينة الكحلاء بواقع (5442) نسمة بنسبة (3.3%)، ومدينة علي الغربي في المرتبة الخامسة، إذْ حصلت على مجموع بلغ (5255) نسمة بنسبة (3.2%)، ثم مدينة العزير بالمرتبة السادسة بمجموع سكاني بلغ(4946) وبنسبة (3.0%) واختلفت عن سابقتها كونها تمثل مركز ناحية، أما المراكز الاخرى كانت تمثل مراكز اقضية، فيما جاءت بالمراتب السابعة والثامنة والتاسعة كلٌ من مدن الميمونة والسلام والمشرح وبنسب (2.9%) و(2.3%) و(1.9%) على التوالي، أما مدن كميت وعلي الشرقي فقد كان مجموعها السكاني متقارب، إذْ بلغ (2384) و(2344) نسمة وبنسبة (1.4%) لحضر المحافظة لكل منهما، في حين جاءت العدل بالمرتبة الاخيرة بمجموع بلغ (687) نسمة وبنسبة (0.4%) وهي بذلك تحتل قاعدة هرم الحجم السكاني في محافظة ميسان لعام 1977.

وفي عام 1987 وبحسب معطيات جدول (29) وشكل (17) فان هناك تغيرات ملحوظة في الاحجام السكانية ومراتبها ناتج عن الزيادة الطبيعية للسكان، فضلاً عن التاثيرات السياسية والعسكرية في بداية الثمانينات الذي أدى إلى هجرة الكثير من السكان لاسيما القريبة من الحدود الايرانية، وعلى العموم فقد تصدرت مدينة العمارة هرم الاحجام السكانية باحتلالها المرتبة الاولى بمجموع بلغ (195014) نسمة شكلت نسبة (65%) من مجموع سكان حضر المحافظة، أما مدن المجر الكبير وقلعة صالح والكحلاء حافظت على مراتبها السابقة بمجموع سكاني (40553) ،(15632)، (8792) نسمة بنسبة (23.5%) (5.2%) (2.9%) على التوالي، وقفزت مدينة الميمونة إلى المرتبة الخامسة بعد ماكانت في المرتبة السابعة وبجموع سكاني بلغ(8290) نسمة بنسبة (2.8%) من اجمالي سكان الحضر في المحافظة وكان ذلك بسبب هجرة ، ونزوح السكان.

جدول(29)

احجام المراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 1987

المراكز الحضرية	حجم سكان الحضر	%	الرتبة
العمارة	195014	65.0	1
المجر الكبير	40553	13.5	2
قلعة صالح	15632	5.2	3
الكحلاء	8792	2.9	4
الميمونة	8290	2.8	5
السلام	8149	2.7	6
علي الغربي	5640	1.9	7
المشرح	5012	1.7	8
العدل	4936	1.6	9
كميت	4294	1.4	10
علي الشرقي	3812	1.3	11
العزير	---	---	12
المجموع	300124	100	

المصدر– من عمل الباحثة بالاعتماد على :– وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لعام 1987، محافظة ميسان ،1988، جدول (1)

شكل (17)

احجام المراكز الحضرية ورتبها في محافظة ميسان لعام1987

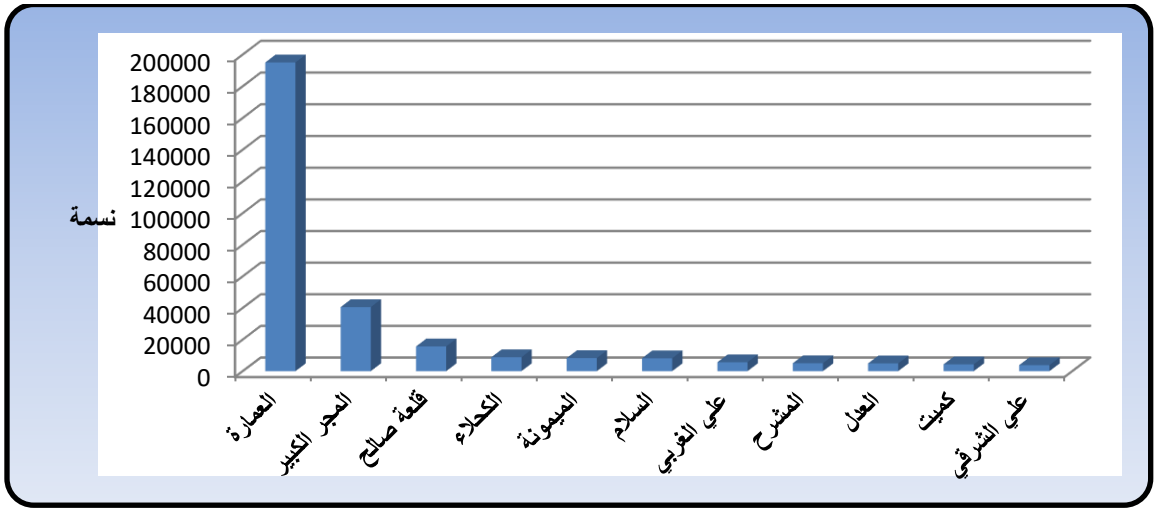

المصدر- بيانات جدول (29) .

اليها؛ لكونها تقع غرب المحافظة وبعيدة عن المواقع الحدودية والعسكرية، لتحل محلها مدينة علي الغربي بواقع(5640) نسمة بنسبة (1.9%)، ومدينة السلام قفزت مرتبتين لتحصل على المرتبة السادسة بمجموع بلغ(8149) نسمة بنسبة (2.7%)، أما مدن المشرح والعدل وكميت وعلي الشرقي فقد حافظت على مراتبها الاخيرة وبمجموع بلغ(5012) ،(4936)،(4294)، (3812) نسمة، وبنسب مقدارها (1.7%)،(1.6%)،(1.4%)،(1.3%) على التوالي، فيما خلت مدينة العزير من سكانها بسبب القصف الايراني؛ لوقوعها ضمن المناطق العسكرية .

أما في تعداد 1997 فيشير جدول (30) وشكل (18) ان هناك تغيراً حجمياً ملوحظاً بسبب الاستقرار الامني، وعودة النازحين إلى مناطقهم سواء من مراكز المحافظة أم مدن المحافظات الاخرى، وتصدرت مدينة العمارة المراكز الاخرى بمجموع سكاني بلغ (272286) نسمة بنسبة (65.4%) من مجموع حضر المحافظة، وقد حافظت مدن المجر الكبير وقلعة صالح على المراتب الثانية والثالثة بمجموع سكاني بلغ (53715) ، (21157) نسمة بنسبة (12.2%) ،(5.1%) على التوالي، وحققت مدينة العزير تقدماً ملحوظاً اوصلها إلى المرتبة الرابعة بمجموع سكاني بلغ (12459) نسمة بنسبة (3.0%)، بسبب عودة سكانها إلى مناطقهم بعد استقرارها، فضلاً عن هجرة اعداد كبيرة من سكان القرى المجاورة إلى المدينة، والمرتبة الخامسة كانت لمدينة السلام بمجموع بلغ (11370) نسمة بنسبة (2.6%)، في حين جاءت مدينة الميمونة بالمرتبة السادسة التي تراجعت مرتبة واحدة وبمجموع بلغ (10551) نسمة بنسبة (2.3%)، كما تراجعت مدينة الكحلاء إلى المرتبة السابعة بمجموع سكاني بلغ(9304) نسمة بنسبة (2.1%)، ثم جاءت بعدها مدينة العدل في المرتبة الثامنة بواقع (6911) نسمة بنسبة (1.7%)، في حين حصلت مدينة علي الغربي على المرتبة التاسعة، وبذلك تراجعت مرتبتين وبمجموع بلغ (6701) نسمة بنسبة (1.6%)، ويرجع تدني نسبة سكان علي الغربي إلى عدم توفر الظروف الملائمة للإستيطان البشري مثل قلة الخدمات وبعده عن مركز العمارة، أما مدن المشرح وكميت وعلي الشرقي فقد حافظت على المراتب الاخيرة بتغير نسبي بلغ (1.6%) ، (1.2%) ،(1.2%) لكل منهما على التوالي.

جدول (30)

احجام المراكز الحضرية ورتبها في محافظة ميسان لعام 1997

المراكز الحضرية	حجم سكان الحضر	%	الرتبة
العمارة	272286	65.4	1
المجر الكبير	53715	12.2	2
قلعة صالح	21157	5.1	3
العزير	12459	3.0	4
السلام	11370	2.6	5
الميمونة	10551	2.3	6
الكحلاء	9304	2.1	7
العدل	6911	1.7	8
علي الغربي	6701	1.6	9
المشرح	6687	1.6	10
كميت	5160	1.2	11
علي الشرقي	4852	1.2	12
المجموع	416301	100	

المصدر – من عمل الباحثة بالاعتماد على:– وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لعام 1997، محافظة ميسان ، بغداد ، 2001، الجدول (1)

شكل (18)

احجام المراكز الحضرية ورتبها في محافظة ميسان 1997

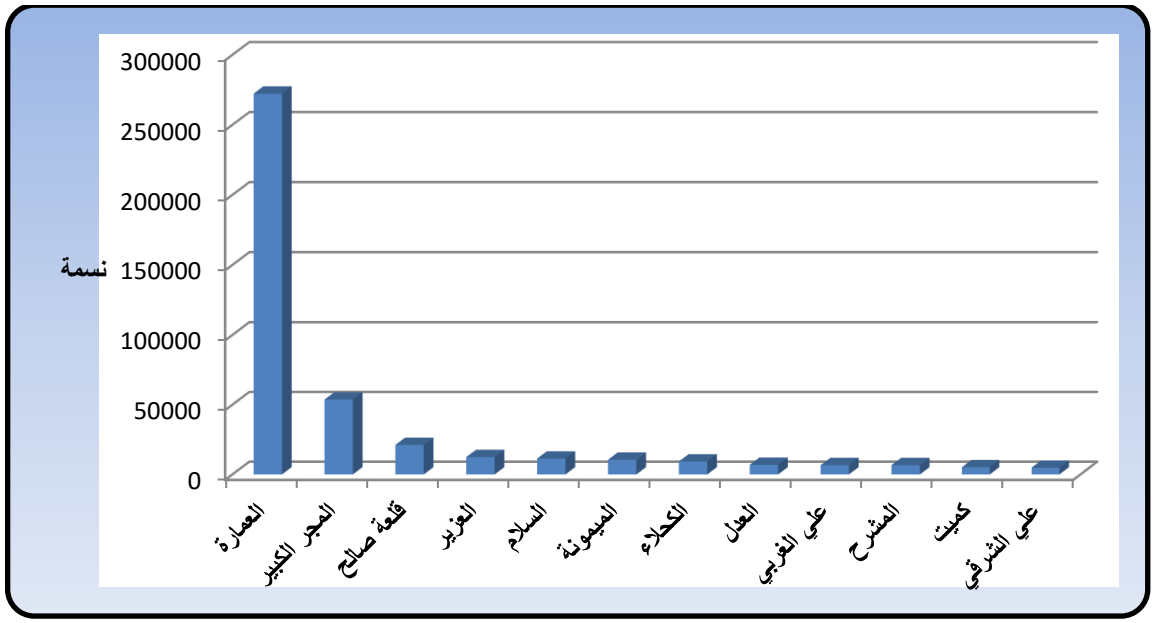

المصدر- بيانات جدول (30) .

ويشير الجدول (31) والشكل (19) وبحسب تقديرات عام 2007 أن مدينة العمارة تصدرت المشهد الحجمي بمجموع سكاني بلغ(345443) نسمة بنسبة (64.7%) من مجموع سكان الحضر في محافظة ميسان، يتبعها بالمرتبة الثانية مدن المجر الكبير وقلعة صالح بمجموع سكاني بلغ(68117)،(26843) نسمة بنسبة (12.8%)، (5.0%) على التوالي، وحافظت بقية المراكز على مراتبها وبتغير ما نسبتة (3.0%) و(2.6%) و(2.5%) و(2.2%) لكل من العزير ، والسلام ، والميمونة ، والكحلاء ، أما مراكز العدل علي الغربي والمشرح كانت نسبتها (1.6%) لكل منهما، وكميت وعلي الشرقي بنسبة (1.2%) لكل منهما .

جدول(31)

احجام المراكز الحضرية ورتبها في محافظة ميسان لعام 2007

المراكز الحضرية	حجم سكان الحضر	%	الرتبة
العمارة	345443	64.7	1
المجر الكبير	68117	12.8	2
قلعة صالح	26843	5.0	3
العزير	15795	3.0	4
السلام	14416	2.6	5
الميمونة	13384	2.5	6
الكحلاء	11806	2.2	7
العدل	8742	1.6	8
علي الغربي	8502	1.6	9
المشرح	8488	1.6	10
كميت	6543	1.2	11
علي الشرقي	6153	1.2	12
المجموع	534232	100	

المصدر – من عمل الباحثة بالاعتماد على :- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء ، تقديرات السكان حسب البيئة والجنس والوحدة الادارية لعام 2007، محافظة ميسان ،جدول (36)

شكل(19)

احجام المراكز الحضرية ورتبها في محافظة ميسان لعام 2007

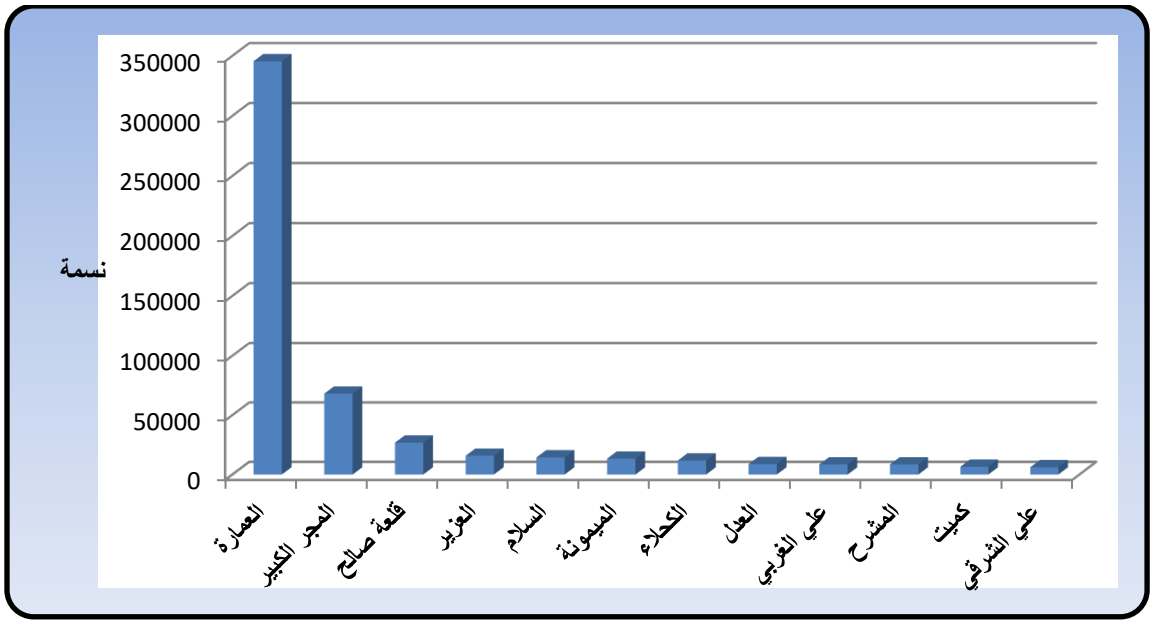

المصدر- بيانات جدول(31)

أما في عام 2018 فيتضح من جدول (32) وشكل (20) بأن هناك جملة من التغيرات في التراتب الهرمي لمدن المحافظة، فضلاً عن استحداث مراكز جديدة تمثلت بمراكز الخير وبني هاشم، وقد حافظت مدينة العمارة على هيمنتها في الترتيب الحجمي كمدينة اولى بجموع سكاني بلغ(527472) نسمة بنسبة (64.2%)، ويعود سبب هذا الحجم السكاني الكبير للمدينة إلى الزيادة الطبيعية للسكان والاسباب الانفة الذكر عن خصائص مدينة العمارة وتقدمها على بقية المراكز في المجالات كافة، ولتوافر عوامل الجذب الوظيفي المتمثل بأستحداث الجامعات والمعاهد، ومراكز تسوق تضاف إلى العوامل السابقة على حساب المراكز الحضرية الاخرى التي لم تحضى بتوزيع متوازن في الانشطة الاقتصادية، وقد حافظت مراكز (المجر الكبير وقلعة صالح) على نفس مراتبها المتقدمة على بقية المراكز مع تقدم الكحلاء إلى المرتبة الرابعة بعد ماكانت بالمرتبة السابعة وبمجموع سكاني بلغ(22390) نسمة بنسبة مقدارها (2.7%)، إذْ تمتلك المدينة بيئة خصبة، ووفرة الغطاء النباتي، ومقومات سياحية طبيعية ودينية تعد عاملاً اساسياً في ازدهارها، فضلاً عن الصناعات الانشائية كالطابوق وغيرها لتوفر المواد الاولية والإيدي العاملة، وبعدها مدينة الميمونة بالمرتبة الخامسة ، في حين قفزت مرتبة واحدة بمجموع سكاني (19894)

جدول (32)

احجام المراكز الحضرية ورتبها في محافظة ميسان لعام 2018

المراكز الحضرية	حجم سكان الحضر	%	الرتبة
العمارة	527472	64.2	1
المجر الكبير	93937	11.4	2
قلعة صالح	38109	4.7	3
الكحلاء	22390	2.7	4
الميمونة	19894	2.4	5
السلام	19368	2.4	6
العزير	18305	2.2	7
علي الغربي	17574	2.1	8
العدل	16952	2.1	9
المشرح	12929	1.6	10
علي الشرقي	11793	1.4	11
كميت	10904	1.3	12
الخير	8962	1.1	13
بني هاشم	1691	0.2	14
احمد الرفاعي	1573	0.2	15
المجموع	821853	100	

المصدر- من عمل الباحثة بالاعتماد على :-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي ، تقديرات السكان لسن 2018، محافظة ميسان ، جدول (5)

شكل(20)

احجام المراكز الحضرية ورتبها في محافظة ميسان لعام 2018

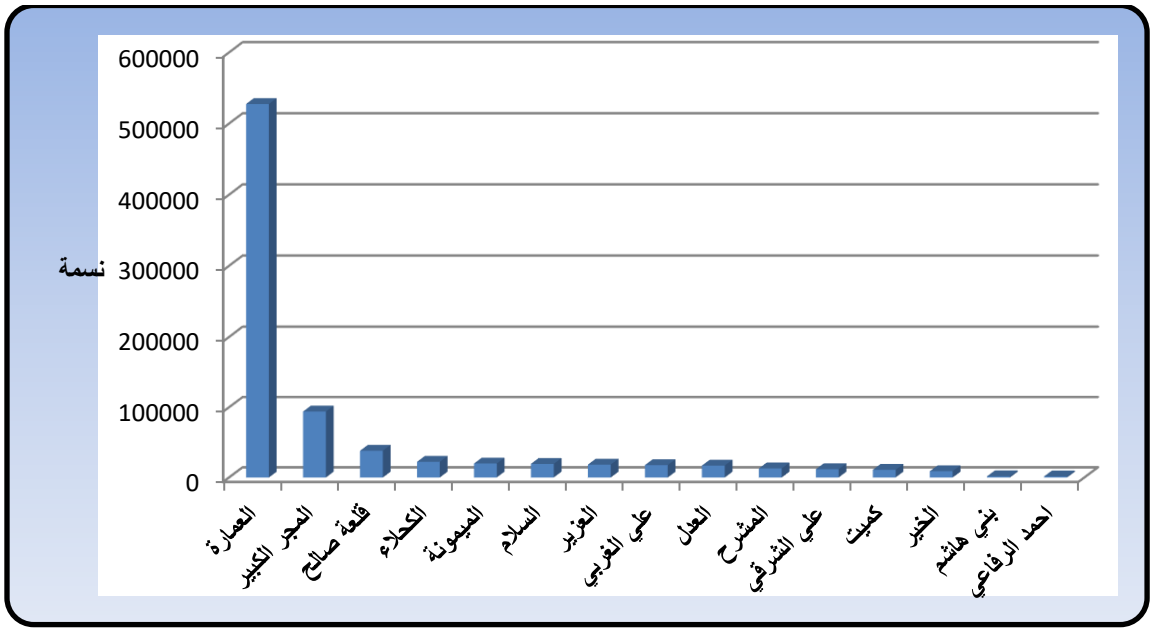

المصدر- بيانات جدول(32) .

نسمة بنسبة (2.4%)، وبعدها السلام بالمرتبة السادسة بمجموع بلغ (199368) نسمة بنسبة (2.4%)، في حين تراجعت مدينة العزير إلى المرتبة السابعة بنسبة (2.2%)، نتيجة لسوء ونقص الخدمات، وتقدم مدينة علي الغربي مرتبة واحدة لتحصل على المرتبة الثامنة والعدل بالمرتبة التاسعة بنسبة (2.1%) لكل منهما، أما مدن المشرح وعلي الشرقي وكميت حصلت على المراتب العاشرة والحادي عشر والثاني عشر بنسب (1.6%)، (1.4%)، (1.3%) على التوالي، أما المراكز المستحدثة فقد جاءت بالمراتب الاخيرة وبحجم سكاني اقل من (10000) نسمة بنسب (1.1%) و(0.2%) و(0.2%) لكلٌ من مدن الخير وبني هاشم واحمد الرفاعي على التوالي.

ثانياً – مؤشرات المدينة الرئيسة :

تهدف هذه المؤشرات إلى قياس الهيمنة الحضرية للمراكز الحضرية في محافظة ميسان، وذلك من خلال تطبيق عدد من الأساليب والطرق الإحصائية المعروفة لقياس وتحليل التراتب الهرمي للمراكز الحضرية المرتبطة بالعديد من العوامل كحجم المدينة، ووظائفها، ودورها الإقليمي، ونصيب المدينة من عناصر البيئة الأساسية، ومظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومن ابرز المؤشرات لقياس التركز الحضري وظاهرة المدينة المهيمنة التي تم دراستها وهي كالآتي:-

1- مؤشر الهيمنة الحضرية .
2- قانون المدينة الأولى (مارك جيفرسون) .
3- قاعدة المرتبة – الحجم(جورج زيف) .
4- مؤشر التوازن الحضري.
5- قرينة جيني.

وسيتم تطبيق كل من هذه المؤشرات بشكل تفصيلي على منطقة الدراسة .

1- مؤشر الهيمنة الحضرية :

تعد نظرية كريستالر أولى النظريات والمفاهيم التي تتعلق باكتشاف العلاقة بين المدن من ناحية وظائفها وإحجامها وتباعدها وأعدادها وتداخلها وترتيبها المتغير، لذا يعد مقياس الأولوية أو

الهيمنة ابسط مقياس التركز، فهو ينسب عدد سكان المدينة الكبرى إلى مجموع تعداد السكان الحضريين للمدن الثلاث التالية لها في الحجم السكاني[1] .

وعند تطبيق دليل ومؤشر الهيمنة الحضرية على المراكز الحضرية في محافظة ميسان والذي ينسب حجم المدينة الاولى إلى مجموع احجام المدن الثلاث التالية لها للمدة (1977-2018)، كما موضح في جدول (33) وشكل (21)، تبين ان هناك مؤشراً قوياً لهيمنة مدينة العمارة على المدن الثلاث التي تليها وهي (المجر الكبير ، قلعة صالح ، الكحلاء) طيلة مدة الدراسة، إذْ بلغ مؤشر الهيمنة (3.4%) لعام 1977، وانخفض ليصل إلى (3.0%) في عام 1987، في حين بلغ (3.1%) لعامي 1997 و2007، ليرتفع إلى (3.4%) في عام 2018، وهذا يدل على التوزيع غير المنتظم لشبكات المدن، وابتعاد المؤشر عن نسبة الواحد صحيح الذي يشير إلى التوازن، وهذا يوضح وجود مدينة مهيمنة مطلقة تمثلت بمدينة العمارة وهيمنتها على المدن الاخرى في منطقة الدراسة، ويعود ذلك إلى تركز معضم الفعاليات الاقتصادية والخدمية والادارية، ما جعلها جاذبة للسكان بشكل كبير على حساب المدن الاخرى.

2- قانون المدينة الأولى (مارك جيفرسون):

لقد استخدم مارك جيفرسون في عام 1939 مفهوم المدينة الاولى كظاهرة مميزة لأحجام المدن الرئيسة في البلدان النامية بعد ان درس معظم عواصم مدن العالم، وقد لاحظ ان في (28) دولة يزيد حجم اكبر مدينة ضعفي المدينة التالية لها مباشرة، وفي (18) دولة يزيد (3) امثالها، وفي المتوسط العام لاغلب الحالات وجد ان النسب بين (المدينة الأولى) والثانية والثالثة على الترتيب هي كالتالي 100: 30: 20[2]، ويُفسر هذا المفهوم بوجود مدينة رئيسة تحتل المرتبة الأولى في النظام الحضري هي في الغالب العاصمة التي تفرض سيطرتها على المدن الأخرى في الإقليم، إذْ تتركز في هذه المدينة السلطة والخدمات والأنشطة التجارية والصناعية والسكان مما يؤدي إلى تضخمها على حساب المدن الأخرى[3] .

---

[1] عبد الله عطوي ، جغرافية المدن ، الجزء3 ، دار النهضة العربية ، بيروت ،2002 ، ص56.

[2] جمال حمدان ،جغرافية المدن ،ط2، عالم الكتب ، القاهرة ، 1977، ص268

[3] احمد جار الله الجار الله ، توثيق رقمي للنمو الحضري في المملكة العربية السعودية ، كلية العمارة والتخطيط قسم التخطيط الحضري والإقليمي ، 2014 ، ص10 .

جدول (33)

مؤشرات الهيمنة الحضرية حسب قانون كريستالر للمدة (1977-2018)

المراكز الحضرية / السنوات	المجر الكبير	قلعة صالح	المدينة (4)(*)	مجموع المدن الثلاثة	العمارة (الاولى)	مؤشر الهيمنة
1977	19832	6366	5442	31640	106819	3.4
1987	40553	15632	8792	64977	195014	3.0
1997	53715	21157	12459	87331	272286	3.1
2007	68117	26843	15795	110755	345443	3.1
2018	93937	38109	22390	154436	527472	3.4

المصدر- من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول (28-32)

شكل (21)

مؤشرات الهيمنة الحضرية حسب قانون كريستالر للمدة (1977-2018)

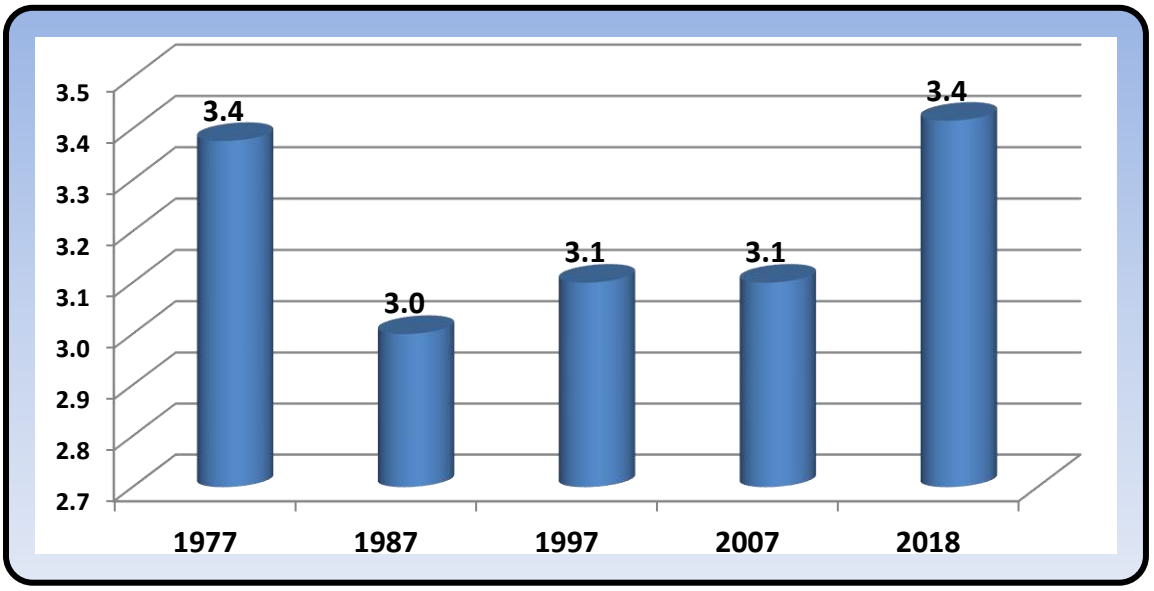

المصدر- بيانات جدول (33) .

(*) المدينة الرابعة الكحلاء للسنوات (1977، 1987، 2018) ، والعزير للسنوات (1997 ، 2007) .

وعند تطبيق قانون جيفرسون على محافظة ميسان يتضح من جدول (34) والشكل (22) ان المدينة المهيمنة والاولى بحسب قانون جيفرسون هي مدينة العمارة خلال المدة (1977 – 2018) ويلاحظ عدم انطباق القانون على سكان المدينتين الثانية والثالثة، إذْ شكلت نسبة سكان المدينة الثانية (18.6%) بواقع (19832) نسمة لعام 1977 بنسبة أقل من نسبة مدينة جيفرسون بمقدار (11.4%) ، أما في عام 1987 بلغت (20.8%) بعدد (40553) نسمة ، وهي أقل بمقدار (9.2%)، وانحفضت النسبة لتصل إلى (19.7% ، 19.7%) لعامي 1997 – 2007، وهي أقل بمقدار (10.3%) بواقع (53715 ، 68117) نسمة على التوالي ، واستمر عدم انطباق قانون جيفرسون لعام 2018، إذْ شكلت نسبة المدينة الثانية (17.8%) بحجم سكاني (93937)نسمة وهي اقل بمقدار(12.2%)، أما المدينة الثالثة فقد بلغت نسبة سكانها (6%)، بواقع سكاني (6366) نسمة ، وهي أقل من نسبة مدينة جيفرسون بمقدار (14%)، وارتفعت إلى (8%) لعام 1987 بحجم سكاني (15632) نسمة، وهي أقل بمقدار (12%)، وانخفضت إلى (7.8%) لعامي 1997 – 2007، وهي أقل بمقدار (12.2%) بواقع سكاني (21157 ، 26843) نسمة على التوالي ، واستمر الانخفاض ليصل إلى (7.2%) لعام 2018، وهي اقل من نسبة مدينة جيفرسون بمقدار (12.8%) بحجم سكاني بلغ (38109) نسمة.

لذا يتضح مما تقدم ان قانون جيفرسون انطبق على مدينة العمارة فقط، المدينة الأولى والمهيمنة على المدن الاخرى في المحافظة للمدة (1977 – 2018)، وهذا مؤشر على سرعة نمو السكان الحضر في المدينة الاولى اسرع من المدن التالية لها الثانية والثالثة، فلابد من اعادة التوازن بحسب قانون جيفرسون لمدن محافظة ميسان لتحقيق التنمية المستدامة وسد العجز في حجومها.

3- قاعدة الرتبة –الحجم(جورج زيف):

عرفت قاعدة المرتبة –الحجم من خلال كتابات جورج زيف في الخمسينات من القرن العشرين لتوضيح العلاقات بين اعداد المدن واحجامها، وللكشف عن صورة النظام الحضري في أي بلد يكون من خلال التعرف على مدى انطباق قاعدة الرتبة والحجم السكاني فيه، وفحص امكانية

جدول (34)

تطبيق قانون المدينة الاولى لمارك جيفرسون للمراكز الحضرية في محافظة ميسان للمدة (1977-2018)

المدينة	تطبيق قانون المدينة الأولى على المراكز الحضرية لعام 1977		تطبيق قانون المدينة الأولى على المراكز الحضرية لعام 1987		تطبيق قانون المدينة الأولى على المراكز الحضرية لعام 1997		تطبيق قانون المدينة الأولى على المراكز الحضرية لعام 2007		تطبيق قانون المدينة الأولى على المراكز الحضرية لعام 2018		الرتبة المفترضة حسب قانون جيفرسون
	لحجم المدينة%	عدد السكان	حجم المدينة%	عدد السكان	حجم المدينة%	عدد السكان	حجم المدينة%	عدد السكان	حجم السكان	حجم المدينة%	
العمارة	%100	106819	%100	195014	%100	272286	%100	345443	527472	%100	%100
المجر الكبير	18.6	19832	20.8	40553	19.7	53715	19.7	68117	93937	17.8	%30
قلعة صالح	6.0	6366	8.0	15632	7.8	21157	7.8	26843	38109	7.2	%20

المصدر- من عمل الباحثة بالاعتماد على :-

1- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام لسكان لعام 1977 ، محافظة ميسان ، بغداد ، 1978، جدول (1) .

2- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام لسكان لعام 1987 ، محافظة ميسان ، بغداد ، 1988، جدول (1) .

3- هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لعام 1997 ، محافظة ميسان بغداد ، 2001، جدول (1) .

4- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقديرات السكان لعام 2007 ، محافظة ميسان ، جدول (36)

5-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقديرات السكان لعام 2018 ، محافظة ميسان.

شكل(22) تطبيق قانون المدينة الأولى(جيفرسون) للمراكز الحضرية في محافظة ميسان للمدة(1977-2018)

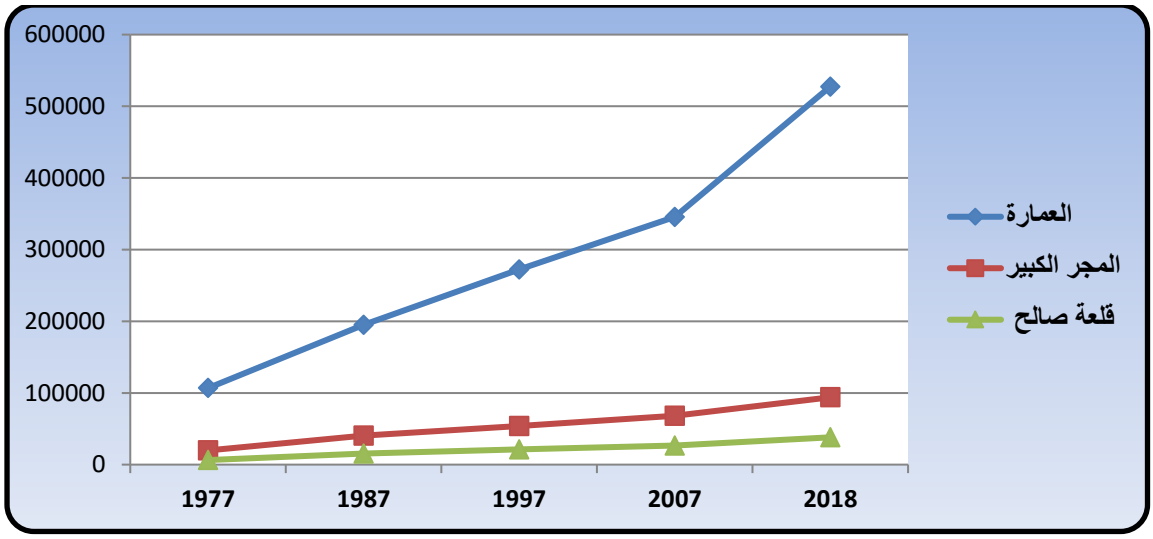

المصدر – بيانات جدول (34) .

وجود مدينة اولى مهيمنة في النظام الحضري، وتنص قاعدة (زيف) على انه يوجد في كل دولة وكل اقليم مدينة كبيرة (مدينة أولية) تأتي بالمرتبة الأولى من ناحية حجمها السكاني، والمدينة التي تأتي بالمرتبة الثانية من ناحية الحجم تساوي نصف حجم المدينة الأولى وتساوي الثالثة ثلث حجم المدينة المدينة الأولى والرابعة ربع حجم الأولى، وهكذا تستمر العلاقة بين أحجام المدن ومراتبها وبذلك يعد زيف من الاوائل الذين ادركوا بأن هناك علاقة بين النمط الذي يتخذه تسلسل المدن على مخطط التوزيع وحجوم سكانه، إذْ يقارن عدد سكان المدينة مع مرتبة تسلسلها لسكان ومراتب المدن الاخرى[1]، وتعد قاعدة الرتبة – الحجم احدى النماذج النظرية الاحصائية التي تعطي مؤشر عن واقع حال هرمية النظم الحضرية[2].

لذا يمكن القول ان قاعدة زيف مفيدة في بيان واقع حال النظام الحضري، فيما اذا كان هذا النظام يخضع للهيمنة الحضرية أو يتصف بالتدرج والنضوج الحضري، فضلاً عن إمكانية الاستفادة من القاعدة للمقارنة بين توزيع المدن على مدد زمنية ضمن الإقليم الواحد أو ضمن مجموعة من الأقاليم[3]، ومن اجل معرفة المدينة الاولى والمهيمنة في محافظة ميسان تم تطبيق قاعدة (زيف) الرتبة – الحجم على المراكز الحضرية بعد ترتيبها تنازلياً بحسب حجم سكانها الحضر للمدة (1977– 2018) .

يتضح من بيانات جدول (35) وشكل (23) ان مدينة العمارة تصدرت المرتبة الاولى، إذْ بلغ مجموع سكانها(106819) نسمة من اجمالي سكان الحضر لعام 1977، بينما جاءت مدينة المجر الكبير بالمرتبة الثانية بحجم سكاني (19832) نسمة، وبذلك ابتعد عن الحجم المثالي الذي يجب ان يكون (53410) نسمة، أي ان الحجم المثالي للمدينة الثانية يجب ان يزيد عن الحجم الحقيقي ب(33578) نسمة، مما يبين ان مقدار الانحراف كبير بين الحجم الحقيقي والحجم

---

[1] محسن عبد الصاحب المظفر وعمر هاشمي يوسف، جغرافية المدن مبادىء واسس ومنهج ونظريات وتحليلات مكانية ، دار صفاء ، عمان ،الاردن، 2010، ص68.

[2] رعد عبد الحسين محمد ، نور كريم سكران، التحليل الكمي لمقاييس الهيمنة الحضرية لمدينة السماوة على مدن محافظة المثنى، مجلة اوروك، العدد(2)، مجلد (11) ، 2018، ص310 .

[3] رفلة يعرب يوسف الجنابي ، الهيمنة الحضرية لمدينة النجف، رسالة ماجستير ، كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة 2015 ، ص103.

جدول (35)

تطبيق قاعدة المرتبة / الحجم (زيف) للمراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 1977

المراكز الحضرية	الترتيب (1)	الحجم الحقيقي للسكان(2)	الحجم النظري بحسب قاعدة زيف(3)	الفجوة(2-3) (4)
العمارة	1	106819	106819	صفر
المجر الكبير	2	19832	53410	33578
قلعة صالح	3	6366	35606	29240
الكحلاء	4	5442	26705	21263
علي الغربي	5	5255	21364	16109
العزير	6	4946	17803	12857
الميمونة	7	4701	15260	10559
السلام	8	3832	13352	9520
المشرح	9	3183	11869	8686
كميت	10	2384	10682	8298
علي الشرقي	11	2344	9711	7367
العدل	12	678	8902	8224
المجموع	--	165782	331482	---

المصدر – من عمل الباحثة بالاعتماد على :- :- الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء نتائج التعداد العام لسكان محافظة ميسان لعام 1977.

شكل (23)

تطبيق قاعدة المرتبة / حجم(زيف) للمراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 1977

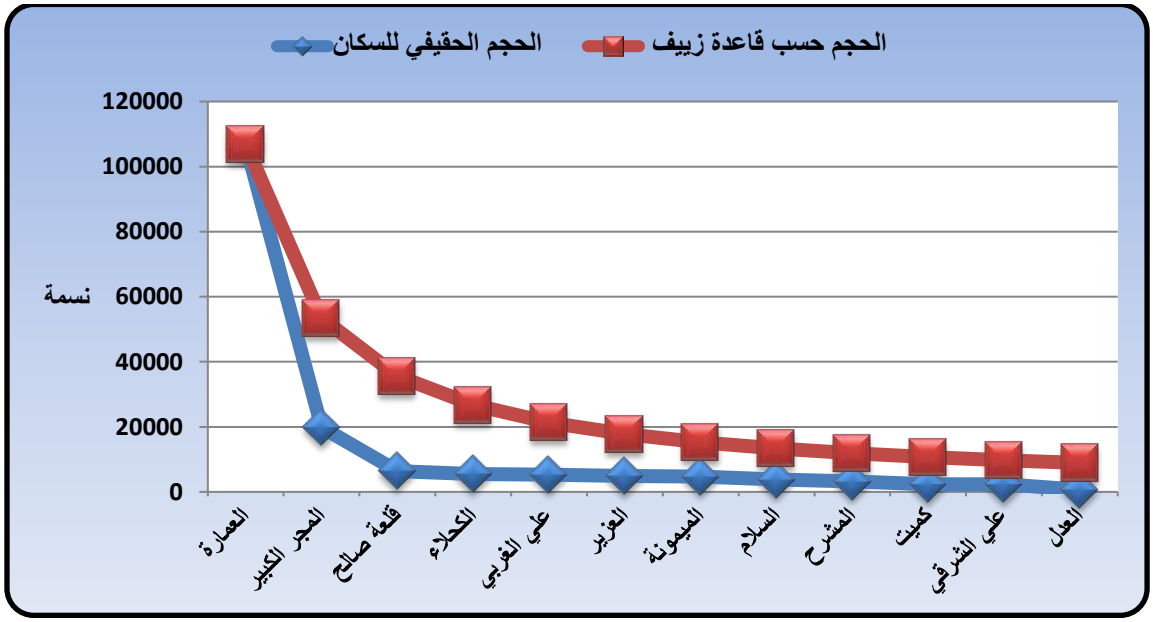

المصدر- بيانات جدول (35) .

المثالي للسكان، وحصلت مدينة قلعة صالح المرتبة الثالثة بلغ حجم سكانها (6366) نسمة وهو أيضاً ابتعد عن الحجم المثالي لهذه المرتبة والذي يجب ان يكون (35606) نسمة، أي يزيد بمقدار (29240) نسمة ليصل إلى الحجم المثالي، وجاءت مدينتي الكحلاء وعلي الغربي بالمرتبة الرابعة والخامسة وابتعدتا ايضاً عن حجمها المثالي الذي يجب ان يكون (26705) و (21364) نسمة ليسجل حجما حقيقياً بلغ (5442) و(5255) نسمة. إذْ ويزيد عن الحجم الحقيقي بمقدار (21263) و(16109) نسمة على التوالي، وهكذا بالنسبة لبقية المراكز الحضرية في المحافظة إذْ يلاحظ ان الحجم الحقيقي للسكان يقل عن القاعدة ابتداء من المدينة الثانية وحتى المدينة الثانية عشر .

أما في عام 1987 يوضح جدول (36) وشكل(24) ان حجم سكان الحضر في المرتبة الاولى بلغ (195014) نسمة لمدينة العمارة، في حين سجلت المرتبة الثانية حجما سكانياً بلغ (40553) نسمة لمدينة المجر الكبير، وهو بذلك ابتعد عن الحجم المثالي الذي يجب ان يكون (97507) نسمة، إذْ يزيد الحجم المثالي عن الحقيقي لها بـ(56954) نسمة، وكذلك الحال بالنسبة للمراكز الحضرية الاخرى، فهي تقل عن القاعدة من المرتبة الثانية وحتى المرتبة الاخيرة.

وفي عام 1997 يبين جدول (37) والشكل (25) بأن المرتبة الاولى من نصيب مدينة العمارة سجلت حجماً سكانياً بلغ (272286) نسمة، في حين كان الحجم الحقيقي للمرتبة الثانية والمتمثل بمركز المجر الكبير بلغ (68117) نسمة، وبذلك قد ابتعد عن الحجم المثالي لهذه المرتبة وبزيادة مقدارها (82428) نسمة، أما المراكز الاخرى فتقل احجامها الحقيقية عن الاحجام المثالية من المرتبة الثانية حتى المرتبة الاخيرة.

وحسب تقديرات عام 2007 يوضح جدول (38) والشكل (26) بأن سكان الحضر لمركز العمارة والمتصدر للمرتبة الاولى بلغ (345443) نسمة، في حين كان الحجم الحقيقي لمركز المجر الكبير والذي حصل على المرتبة الثانية بواقع (68117) نسمة والذي من المفترض يجب ان يكون (172722) نسمة، فهو ابتعد عن الحجم المثالي وبزيادة بلغت (104605) نسمة، أما المدن الاخرى فأن احجامها الحقيقة تقل عن احجامها المثالية من المدينة الثانية وحتى المدينة الاخيرة.

جدول(36)

تطبيق قاعدة المرتبة / الحجم(زيف) للمراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 1987

المراكز الحضرية	الترتيب (1)	الحجم الحقيقي للسكان (2)	الحجم النظري للسكان (3)	الفجوة (2-3) (4)
العمارة	1	195014	195014	صفر
المجر الكبير	2	40553	97507	56954
قلعة صالح	3	15632	65005	49373
الكحلاء	4	8792	48754	39962
الميمونة	5	8290	39003	30713
السلام	6	8149	32502	24353
علي الغربي	7	5640	27859	22219
المشرح	8	5012	24377	19365
العدل	9	4936	21668	16732
كميت	10	4294	19501	15207
علي الشرقي	11	3812	17729	13917
العزير	12	--	16251	16251
المجموع		300124	605170	---

المصدر- من عمل الباحثة بالاعتماد على :- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي،نتائج التعداد العام للسكان لعام 1987 .

شكل (24)

تطبيق قاعدة المرتبة /حجم(زيف) للمراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام1987

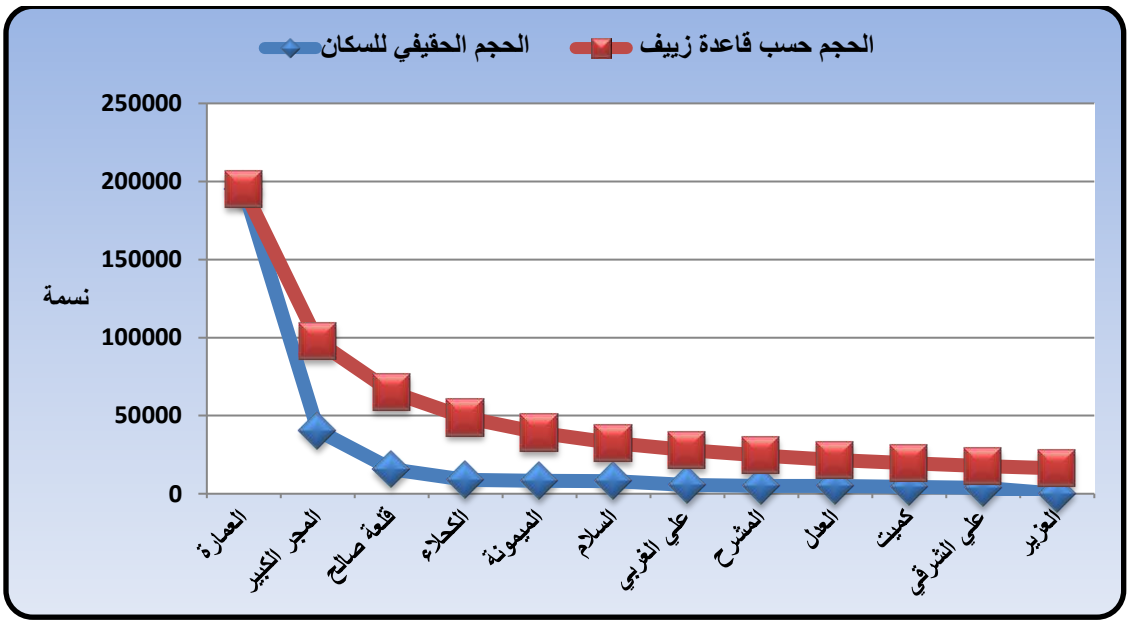

المصدر- بيانات جدول (36) .

جدول (37)

تطبيق قاعدة المرتبة /الحجم(زيف) للمراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 1997

المراكز الحضرية	الترتيب (1)	الحجم الحقيقي للسكان (2)	الحجم النظري للسكان (3)	الفجوة(2-3) (4)
العمارة	1	272286	272286	صفر
المجر الكبير	2	53715	136143	82428
قلعة صالح	3	21157	90762	69605
العزير	4	12459	68071.5	55612.5
السلام	5	11370	54457	43087
الميمونة	6	10551	45381	34830
الكحلاء	7	9304	38898	29594
العدل	8	6911	34036	27125
علي الغربي	9	6701	30254	23553
المشرح	10	6687	27229	20542
كميت	11	5160	24753	19593
علي الشرقي	12	4852	22691	17839
المجموع		416301	844961	---

المصدر – من عمل الباحثة بالاعتماد على:- هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ،نتائج التعداد العام للسكان لعام 1997.

شكل (25)

تطبيق قاعدة المرتبة / الحجم (زيف) للمراكز الحضرية في محافظة ميسان 1997

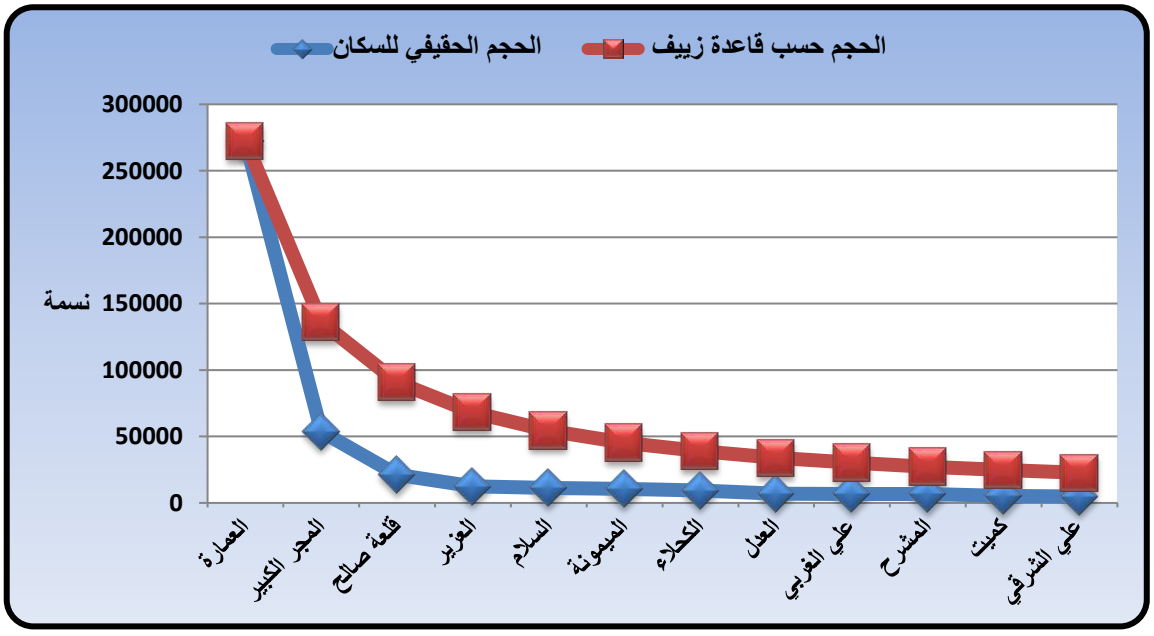

المصدر- بيانات جدول (37) .

جدول(38)

تطبيق قاعدة المرتبة /الحجم (زيف) للمراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 2007

المراكز الحضرية	الترتيب(1)	الحجم الحقيقي للسكان(2)	الحجم النظري للسكان(3)	الفجوة (2-3) (4)
العمارة	1	345443	345443	0
المجر الكبير	2	68117	172722	104605
قلعة صالح	3	26843	115148	88305
العزير	4	15795	86361	70566
السلام	5	14416	69089	54673
الميمونة	6	13384	57574	44190
الكحلاء	7	11806	49349	37543
العدل	8	8742	43180	34438
علي الغربي	9	8502	38383	29881
المشرح	10	8488	34544	26056
كميت	11	6543	31404	24861
علي الشرقي	12	6153	28787	22634
المجموع		534232	1071982	---

المصدر– من عمل الباحثة بالاعتماد على :- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقديرات السكان لعام 2007، محافظة ميسان.

شكل(26)

تطبيق قاعدة المرتبة /الحجم(زيف) للمراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 2007

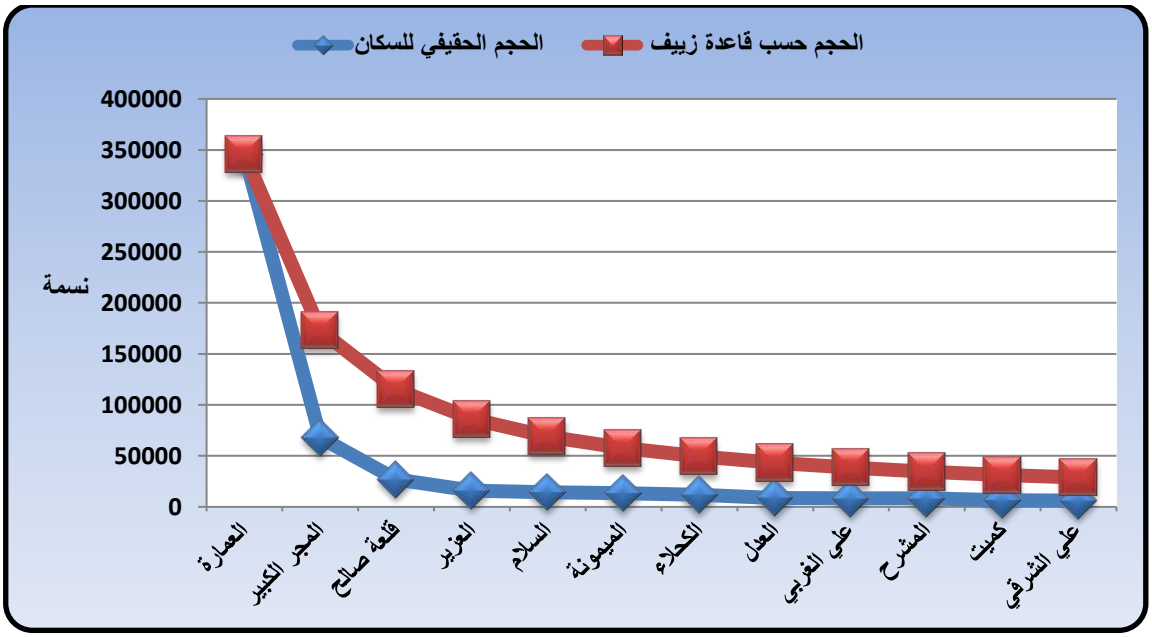

المصدر- بيانات جدول(28) .

وفي تقديرات 2018 يتضح من جدول (39) وشكل (27) ان الحجم السكاني لمدينة العمارة جاء بالمرتبة الاولى وسجل ارتفاعاً كبيراً بلغ (527472) نسمة، في حين كان الحجم الحقيقي لمدينة المجر الكبير في المرتبة الثانية بلغ (93937) نسمة، لذا نجد ان الحجم المثالي يزيد عن الحجم الحقيقي بمقدار (169799) نسمة، وان المراكز الاخرى تقل احجامها الحقيقية عن المثالية ابتداء من المدينة الثانية والى المدينة الاخيرة.

يتضح مما تقدم عدم التطابق بين قاعدة الرتبة – الحجم ومنحنى احجام المراكز الحضرية، وهذا يشير إلى ان احجام المدن ورتبها غير منتظمة، وإلى انحراف شديد بين الحجم الفعلي لجميع المراكز الحضرية عن الحجم المثالي لها بأستثناء انطباق قاعدة زيف على مدينة العمارة فقط كمدينة مهيمنة خلال مدة الدراسة، وسبب ذلك كبر حجمها السكاني؛ لكونها المركز الرئيس للمحافظة تتنوع فيه الانشطة الاقتصادية ولاستثمارية والخدمية، مما ساعد على جذب الايدي العاملة، فضلاً عن عامل الهجرة إلى مركز المدينة من المراكز الاخرى، ومن ثم عدم التوازن في توزيع السكان، وعدم تقدم المراتب الحجمية في سلم النظام الحضري، وهذا يشير إلى وجود خلل في المنظومة الحضرية يتمثل في هيمنة مدينة العمارة على مدن النظام الحضري الاخرة في المحافظة .

4- مؤشر التوازن الحضري :[1]

لقياس حجم الإختلال التوازني لشبكة المراكز الحضرية لمحافظة ميسان تم احتساب مؤشر التوازن الحضري كما موضح في الجدول (40) والشكل (28)، إذْ بلغت قيمة المؤشر (1.00) عام 1977، بعد قسمة مجموع الفروقات (165701) على عدد السكان (165782)، ومن ثم بلغت (1.02) لعامي 1987 و1997، فيما بلغ مؤشر حجم الإختلال لعام 2007 و2018 قيمة بلغت (1.01)، إذْ كلما اقترب المؤشر من الصفر فإن ذلك يعبر عن شبكة متوازنة مثالية، وكلما ارتفع عن ذلك يزداد حجم الإختلال في توازن الشبكة الحضرية وتشترك جميع الدول النامية بإختلال نظامها الحضري، إذْ تتميز بوجود مدينة اولى مهيمنة على المشهد الحضري يتركز فيها

[1] ينظر: فيصل مناور المعيوف، افاق التنميه في محافظة المفرق، الطبعة الاولى، دارقنديل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011، ص214

جدول(39)

تطبيق قاعدة المرتبة /الحجم(زيف) للمراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 2018

المراكز الحضرية	الترتيب (1)	الحجم الحقيقي للسكان (2)	الحجم النظري للسكان(3)	الفجوه 2-3 (4)
العمارة	1	527472	527472	0
المجر الكبير	2	93937	263736	169799
قلعة صالح	3	38109	175824	137715
الكحلاء	4	22390	131868	109478
الميمونة	5	19894	105494	85600
السلام	6	19368	87912	68544
العزير	7	18305	75353	57048
علي الغربي	8	17574	65934	48360
العدل	9	16952	58608	41656
المشرح	10	12929	52747	39818
علي الشرقي	11	11793	47952	36159
كميت	12	10904	43956	33052
الخير	13	8962	40575	31613
بني هاشم	14	1691	37677	35986
احمد الرفاعي	15	1573	35165	33592
المجموع		821853	1750273	

المصدر– من عمل الباحثة بالاعتماد على :– وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقديرات السكان لعام 2018 ، محافظة ميسان .

شكل(27)

تطبيق قاعدة المرتبة /الحجم(زيف) للمراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 2018

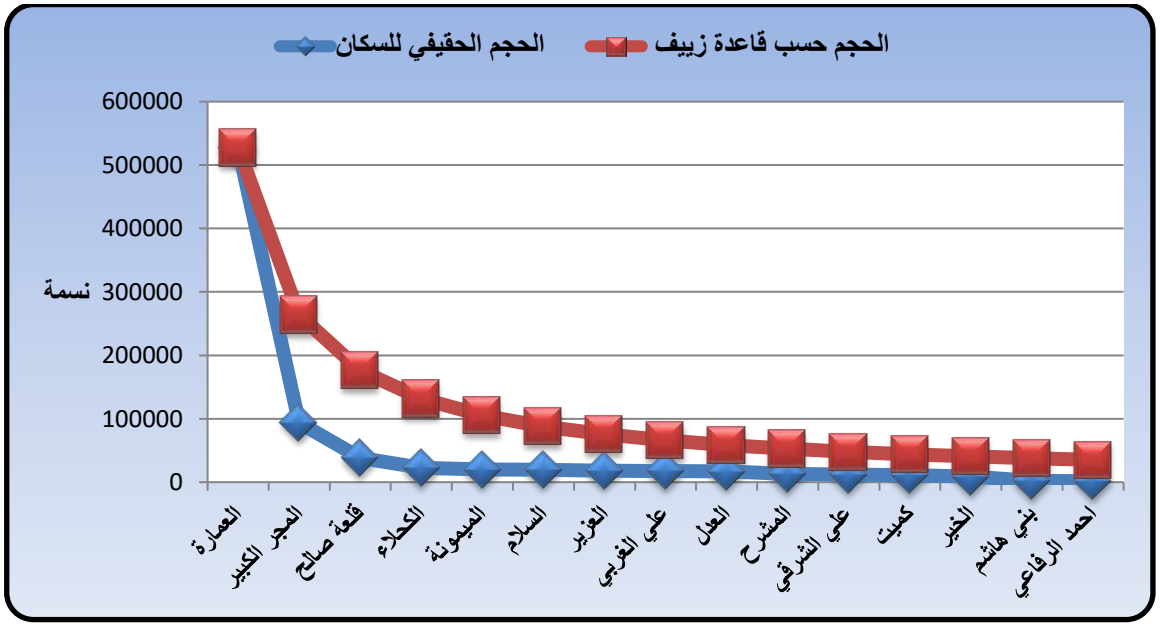

المصدر- بيانات جدول(39) .

جدول (40)

مؤشر التوازن الحضري للمراكز الحضرية في محافظة ميسان للمدة(1977-2018)

السنة	مجموع الفروقات	مجموع سكان الحضر	مؤشر التوازن الحضري
1977	165701	165782	1.00
1987	305046	300124	1.02
1997	423809	416301	1.02
2007	537752	534232	1.01
2018	827229	821853	1.01

المصدر:بالاعتماد على جدول (28-32) .

شكل (28)

مؤشر التوازن الحضري للمراكز الحضرية في محافظة ميسان للمدة(1977-2018)

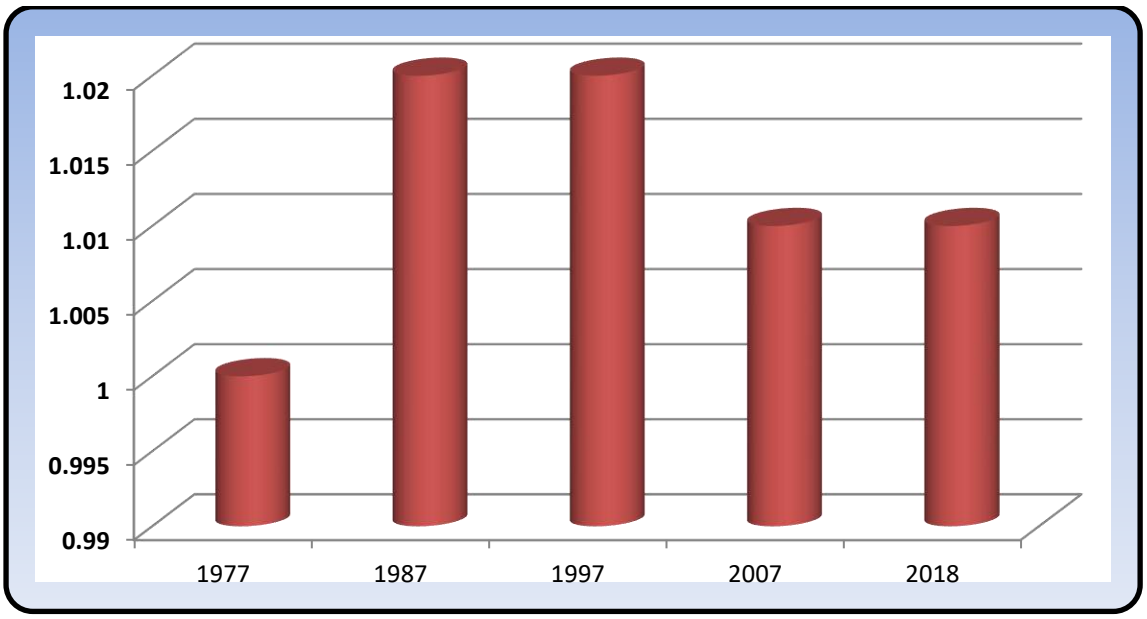

المصدر- بيانات جدول(40) .

الجزء الاكبر والاهم من السكان، وبالعودة إلى محافظة ميسان نجد عدم انتظام توزيع السكان، وتصدر مدينة العمارة قمة الهرم للنظام المركزي الحضري .

يتضح مما تقدم أن هذه المؤشرات تؤكد على التزايد المتسارع نحو التحضر في مركز مدينة العمارة، ويعزى بالدرجة الأساس إلى رغبة السكان نحو التركز في مستوطنات تترتفع فيها المراتب الإدارية والسياسية والاقتصادية والتجارية و كافة الخدمات الأساسية، وهذا ماتمتلكة مدينة العمارة بالنسبة لمدن المحافظة الاخرى، إذْ اصبح معظم السكان يميلون إلى العمل في القطاع الحكومي والصناعي والتجاري بعد تراجع قطاع الزراعة، وانخفاض انتاجيته بشكل واضح، إذْ بات العمل في الزراعة لايجدي نفعاً ولايحقق الجدوى الإقتصادية ولا يغطي تكاليف الإنتاج لاسيما بعد عام (2003)، كما أن انفتاح العراق على الأسواق العالمية وزيادة الاستيرادات بدون ضوابط كمركية تراعي الإنتاج المحلي، ادى إلى عزوف المزارعين وتخليهم عن العمل في الزراعة والتوجة إلى المدينة لتوفر فرص العمل، وزيادة الدخول، وتحسن الظروف المعيشية لسكان المراكز الحضرية، وهذا بدوره ادى إلى عدم انطباق قاعدة المرتبة –الحجم على النظام الحضري في محافظة ميسان، مما يعطي اهمية لتحفيز التنمية الحضرية في المدن الاخرى من اجل تحقق نوع من التوازن في احجام السكان وعدم تمركزهم في المدن الرئيسة.

5– قرينة جيني :

تنحصر قيمة معامل جيني مابين (الصفر والواحد صحيح)، إذْ كلما كانت القيمة كبيرة دل ذلك على وجود تباين في أحجام المراكز الحضرية وتفاوت شديد في توزيع السكان من خلال تطبيق المعادلة الآتية [1]:

$$G= \Sigma(yi + yi-) Ni \ /10000$$

حيث أن:

G :معامل جيني.

yi :النسبة المئويةالتراكمية لعدد المراكز الحضرية

Ni:النسبة المئوية لأحجام المراكز الحضرية

[1] شازاد جمال جلال، نظام المستقرات الحضرية في اقليم كوردستان العراق، المجلة الاكاديمية (المخطط والتنمية) – جامعة بغداد، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، العدد(19)، 2008، ص6

وتم احتساب معامل جيني للمراكز الحضرية في محافظة ميسان لسنوات 2007 و2018 ، وقد سجل (0.64) و(0.69) على التوالي كما موضحة في الجدول (41-42) ، وهذا مؤشر يدل على عمق الإختلال والتباين في بنية المراكز الحضرية في محافظة ميسان.

جدول (41)

تطبيق معامل جيني على سكان المراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 2007

الفئات الحجمية	مجموع السكان	النسبة Ni	عدد المراكز	النسبة	عدد التجمعات الصاعدة	(1-2)3	(2+3)4	(1*4)5
126198-345443	345443	64.7	1	8.3	8.3	0	8.3	537.01
46103- 126197	68117	12.8	1	8.3	16.6	8.3	24.9	318.72
16843- 46102	26843	5	1	8.3	24.9	16.6	41.5	207.5
6153- 16842	93829	17.5	9	75.1	100	42.9	142.9	2500.75
المجموع	534232	100	12	100	149.8	67.8	217.6	3563.98

المصدر- من عمل الباحثة بالاعتماد على :- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقديرات السكان لعام 2007، محافظة ميسان.

جدول (42)

تطبيق معامل جيني على سكان المراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 2018

الفئات الحجمية	مجموع السكان	النسبة Ni	عدد المراكز	النسبة	عدد التجمعات الصاعدة	(1-2)3	(2+3)4	(1*4)5
123263-527472	527472	64.2	1	7	7	0	7	49
28805-123262	132046	16.1	2	13	20	7	27	351
6131-28804	159071	19.3	10	67	87	20	107	7169
1573-6730	3264	0.4	2	13	100	87	187	2431
المجموع	821853	100	15	100	214	114	328	10000

المصدر- من عمل الباحثة بالاعتماد على :- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقديرات السكان لعام 2018 ، محافظة ميسان .

المبحث الثاني

التحليل الوظيفي للمراكز الحضرية في محافظة ميسان

إن المدينة ليست مجرد وحدة جغرافية وايكولوجية فقط، بل هي في الوقت ذاته وحدة اقتصادية متكاملة، إذْ يستند التنظيم الاقتصادي في المدينة على مبدأ تقسيم العمل، ومن ثم لا نجد وظيفة واحدة للمدينة، فنشاطها الرئيس يحتاج إلى عدد من الخدمات والأنشطة، وتجذب المراكز التجارية الصناعة إذْ تحتاج الصناعة إلى التجارة، وتجتذب المراكز الحكومية الأنشطة الثقافية، وبهذا تصبح المدينة موطناً متعدد الوظائف[1]، لذا تؤدي المدن العديد من الوظائف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأدارية، وتشير هذه الأنشطة إلى مجموعة من الظاهرات الاقتصادية التي ترتبط بالحياة المادية للمجتمع ووسائل تنمية موارد ثروته وتداولها وتوزيعها واستهلاكها، إذْ لها دوراً كبيراً في توزيع مدن النظام الحضري وترتيب اولوياتها في كل مدينة، اي ان تطور المجتمع ونموه لا يأتي من فراغ وإنما هو انعكاس لمجموعة عوامل مختلفة ومتداخلة بعضها مع بعض، ويعد العامل الاقتصادي من أهم العوامل التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً ومباشراً ببناء المجتمع ومستوى تحضره في الاتجاهات كافة، فاختلاف المدن بعضها عن البعض من ناحية الحجم والبناء والنمو الحضري يعود إلى العامل الاقتصادي، فضلاً عن ما يتسع من جوانب تقنية وخدمية غير انه لا يمكن تعميم ذلك على جميع المدن[2] .

تؤثر النشاطات الاقتصادية على نشأة وتطور المدينة ويختلف تأثير عناصرها تبعاً لاهمية كل منهما التي ترتبط مابينها ارتباطاً وثيقاً لتحقق دورها التكاملي في نمو المدينة[3]، ويلحظ في محافظة ميسان ان الاتجاه العام للنشاط الاقتصادي يتجه نحو العمل في المؤسسات الحكومية وقطاع التجارة والخدمات بنسب عالية مقارنة مع العاملين في قطاع الزراعة بالرغم من توفر الترب الخصبة والملائمة للزراعة، لكن منذ سنوات يشهد هذا القطاع تراجعاً كبيراً.

---

[1] هبة فاروق القباني ، مصدر سابق ، ص11 .

[2] ماجدة عبدالله طاهر العيداني ، دراسة تحليلية للتراتب الحجمي للمراكز الحضرية وظاهرة المدينة المهيمنة في محافظة البصرة ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، 2018، ص170 .

[3] ماجد عبد الكريم الخطيب ، العوامل المؤثرة في تغير النسيج الحضري للمدينة ، اطروحة دكتوراه ، مركز التخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد ، 1988، ص47 .

وان تركز الانشطة الاقتصادية والخدمات العامة في مدينة العمارة جعلها مركز الاستقطاب الرئيس في محافظة ميسان من خلال مؤشرات النشاط الصناعي والاقتصادي والخدمي، إذْ ارتفاع مستوى معدلات الإنتاج وكبر حجم التركيب الوظيفي، وتطور وتنامي الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والترفيهية، وسهولة الوصول والاتصال مابين المراكز الحضرية الاخرى والأقاليم المجاورة لها شجع على الانتقال إلى مركز مدينة العمارة من المناطق الريفية أو من المراكز الاقل تطوراً، ويعود ذلك إلى الاسباب الانفة الذكر، فضلاً عن سوء تخطيط التنمية في العراق، إذْ يلحظ وجود انحياز مكاني للأستثمارات الصناعية والتجارية ضمن مراكز المدن؛ لكونها تتمتع بمزايا اقتصادية ساعدتها على الاستمرار في استقطاب الاستثمارات، وهذا على حساب ضعف فرص الاستقطاب للمراكز الاخرى التي تكون متخلفة صناعياً أو تكون أقل تطوراً بالرغم من امتلاكها الكثير من الموارد التنموية الكامنة من ناحية الكم والنوع، ومنها الاراضي الخصبة، والثروات المعدنية، والموارد البشرية وغيرها من الموارد المهمة، لكن ضعف التخطيط قد انعكس سلباً على المناخ الاستثماري، ومن ثم بقاء واستمرار الفجوة التنموية كبيرة لصالح مراكز المدن، ومن التحديات الكبيرة امام السياسة الاقتصادية اسهام الزراعة والصناعة التحويلية في الناتج غير النفطي تراوح ما بين (25 – 34 %) من الناتج المحلي غير النفطي للسنوات 1986 –1989 ، ومن ثم إنخفض إلى ما يقارب (13%) للسنوات 2009 – 2015 [1].

وكشف الحصار الاقتصادي عن عدم الكفاءة في الصناعة التحويلية لانها تمتلك مقومات الاستمرار اقتصادياً ويعتمد وجودها على الدعم المالي والسياسي، ولذلك تلاشت في سنوات الحصار، وفيما بعد توقفت تقريباً عندما لم تجد بيئة سياسية ملائمة، كما ان تراجع حجم التخصيصات الاستثمارية خلال المدة (2003 – 2014)انعكس سلباً على تراجع مستويات التوطن الصناعي في العراق وارتبط بشكل رئيس بالاحداث السياسية والاقتصادية والامنية خلال هذه المدة[2]، ويعد انتقال السكان من الحرف الزراعية إلى العمل في الانشطة الاقتصادية والخدمية من مظاهر التحضر وان هذا التحول يسهم اسهاماً فعالاً في خلق حالة عدم التوازن في مستويات

[1] وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء الصناعي ، احصاء المنشأت الصناعية الكبيرة لعام ، 2018 .

[2] بلال بردان علي الحياني ، تقييم تجربة التنمية الصناعية في العراق ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، مجلد (13)،العدد (53)،2016 ،ص186 .

الانشطة الاقتصادية واحداث تطوراً في احجام المدن، كما إن للنمو الصناعي تأثير كبير في اتجاهات النمو الحضري للمراكز الحضرية، لذا يعد النشاط الصناعي من ابرز الفعاليات الاقتصادية والمشكّلة الأساس الاقتصادي للمدن وان النمو الصناعي السريع يحتاج إلى تركز وترابط الأنشطة الصناعية في مراكز كبيرة ومحددة بحكم قدرة تلك المراكز على تحقيق اقتصاديات التكتل[1] .

إن إمكانيات الإنسان ومهارته هي التي تُحدد درجة الاستفادة من الموارد الطبيعية من خلال التوسع في استخدام تقنيات الاستخراج والإنتاج وعمليات التصنيع الموصلة إلى المنتج النهائي[2] إذْ ان النشاط الاقتصادي يؤدي دوراً هاماً في نمط توزيع السكان، كما تسهم الصناعة في وجود كثافة سكانية مرتفعة مقارنة بالأنشطة الزراعية بشكل عام، ولا شك أن للصناعة دور هام في تحفيز المجتمع للإنتاج وتوفير سبل ألاستقرار والأمان ومظاهر التحضر ,فأينما توطنت الصناعة ظهرت ملامح التطور وارتفعت مستويات المعيشة وظهرت ملامح الحياة العصرية.

وهناك ارتباط واضح وتكامل بين القطاع الصناعي والتجاري، فالغرض الأساس من صناعة سلعة معينة هو تسويقها تجارياً وهذا ينطبق على أي نوع من أنواع السلع وأي حجم من أحجام السوق، إذْ يعمل القطاع التجاري على توسيع نطاق السوق وتصريف البضائع الصناعية ومن جانب أخر تقوم التجارة بتوفير المادة الأولية التي تحتاجها الصناعة وإن السكان يمثلون مصدراً رئيساً للطلب الفعال في نهوض وتطور الاقتصاد، ففي بعض المجتمعات قد تمثل قلة عدد السكان عقبة أمام تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، بسبب ضيق السوق، وقلة الإيدي العاملة، ومن ثم عدم إقامة الصناعات ذات الحجم الكبير، وعلى مر الزمان حصلت تغيرات كبيرة في عدد المنشآت الصناعية في العراق ومنها محافظة ميسان، إذْ يلحظ ان هناك بعض الصناعات قد اندثرت أو قل انتاجها لنفس الإسباب السابقة، وكانت أعلى نسبة لمساهمة قطاع الصناعة في المحافظة في مركزي المجر الكبير والعمارة بنسبة بلغت (16.6% ، 11.7%) على التوالي لعام

---

[1] محمد أزهر سعيد السماك ، عباس علي التميمي ، أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها ، وزارة التعليم العالي ، جامعة الموصل ، الموصل ، 1987 ، ص23.

[2] ناهض هاتف محمد السعيدي ، النمو الصناعي في دولة الامارات العربية المتحدة للمدة (1971 – 2007) ، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب ، جامعة بغداد ،2008،ص11.

1997[1] ، وسبب تركز الصناعة في هذه المدن؛ لوجود مصنع الزيوت ، والبلاستك ، ومصانع الطابوق، فضلاً عن وجود الصناعات النفطية قرب مدينة العمارة، أما المجر الكبير فيوجد فيه معمل سكر القصب، ومعامل الورق، والطابوق، ومصنع المشروبات الغازية .

ويتضح من الجداول (43) والاشكال (29–32) توزيع الأنشطة الاقتصادية في محافظة ميسان وظهور مدينة العمارة كمدينة مهيمنة لجميع الانشطة الاقتصادية والخدمية عل مستوى المحافظة، إذْ يلحظ تركز الانشطة الاقتصادية (المؤسسات القطاع الحكومي والمنشآت الصناعية والتجارية) في مدينة العمارة مع كبر حجم التركيب الوظيفي لها، لكونها تعد مركز المحافظة و ذو ثقل سكاني كبير يشكل نصف سكان المحافظة بمساحة شاسعة ويشكل اكبر مساحة بالنسبة لباقي المراكز الحضرية الاخرى ،إذْ يشكل مانسبته (17.8%) من اجمالي مساحة محافظة ميسان[2].

ويضم اغلب الاستثمارات الصناعية الكبيرة والصغيرة مثل معمل الزيوت والبلاستك وتتوافر فيه الإمكانات التجارية والبشرية والأقتصادية، ويتجه سكان المدن للعمل قي القطاعات الحكومية المختلفة، ومنها الخدمات الادارية، والتعليم، والصحة التي لها دور خاص في الهيكلية الحضرية وذلك لرغبة السكان في الاستيطان بالقرب من مواقع عملهم، ويلحظ بعد عام 2003 اتجاه خطط الاستثمار الى المراكز الحضرية وخاصة مدينة العمارة مركز المحافظة، اذ تم افتتاح الكثير من المشاريع الاستثمارية في مجالات متعددة منها الصحة والتعليم فضلا عن إنشاء مراكز تسوق متطورة أسهمت في جذب السكان والأيدي العاملة من المناطق التي لم تشهد تغيرا ملحوظاً على مستوى الخدمات الأساسية.

ونتيجة لتركز معظم هذه الخدمات في مدينة (العمارة)، مما جعلها تستحوذ على أعلى الوحدات الحكومية، إذْ بلغت نسبتها في عدد منشآت الحكومية والصناعات التحويلية وتجارة الجملة والتجزئة،فضلاً عن عدد العاملين بواقع(61.02%، 55.35%، 52.1%، 53.9%) على التوالي، وجاءت بعدها مدينة (المجر الكبير) في المرتبة الثانية بنسبة (14.01%، 21.15%،

[1] صلاح محسن جاسم ، عبير فالح ذياب، تباين توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي لسكان محافظة ميسان ، مجلة كلية التربية ، مجلد 26، العدد 4، 2015، ص 1009.

[2] وزارة التخطيط ، مديرية تخطيط ميسان ، الخطة التنمية المكانية لمحافظة ميسان لغاية 2020 .

جدول (43)

توزيع النسب المئوية للنشاط الاقتصادي للمراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 2018

الوحدات الادارية	منشأت القطاع الحكومي%	الصناعات التحويلية%	تجارة الجملة والمفرد%	العاملين في المنشأت%
العمارة	61.02	55.35	52.01	53.1
المجر الكبير	14.01	21.15	15.1	21.2
قلعة صالح	5.01	5.13	10.1	2.12
الكحلاء	4.02	3.21	7.1	7.1
علي الغربي	5.01	3.3	1.1	1.1
العزير	2.0	1.42	2.2	1.2
الميمونة	2.2	2.12	2.1	2.2
السلام	0.2	1.35	1.1	2.74
مشرح	1.2	2.07	1.02	3.03
كميت	3.0	1.17	2.01	1.03
علي الشرقي	0.1	1.32	2.01	1.11
العدل	1.1	1.1	2.01	1.02
الخير	1.01	1.2	1.02	1.03
سيد احمد الرفاعي	0.1	0.01	0.1	1.0
بني هاشم	0.02	0.1	1.02	1.02
المجموع	100	100	100	100

المصدر – وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، وحدة التحليل الإحصائي في ميسان ، بيانات غير منشورة ، 2018.

شكل (29)

التوزيع النسبي لمنشآت القطاع الحكومي في المراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 2018

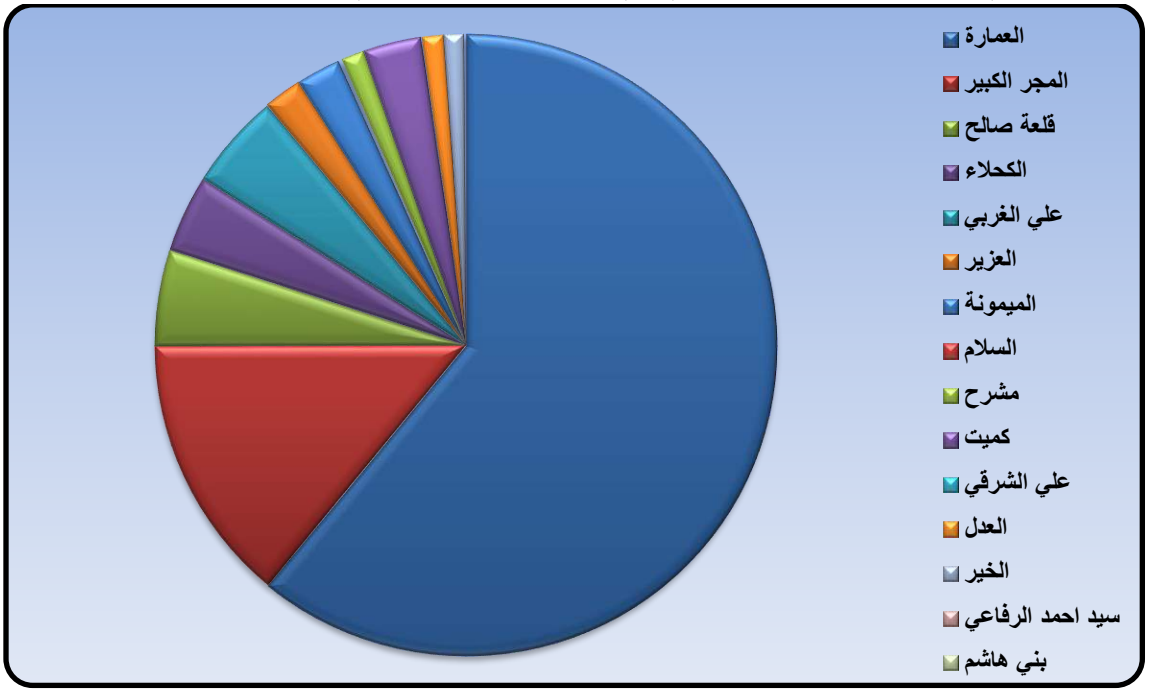

المصدر – بيانات جدول (43) .

شكل (30)

التوزيع النسبي لصناعات التحويلية في المراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 2018

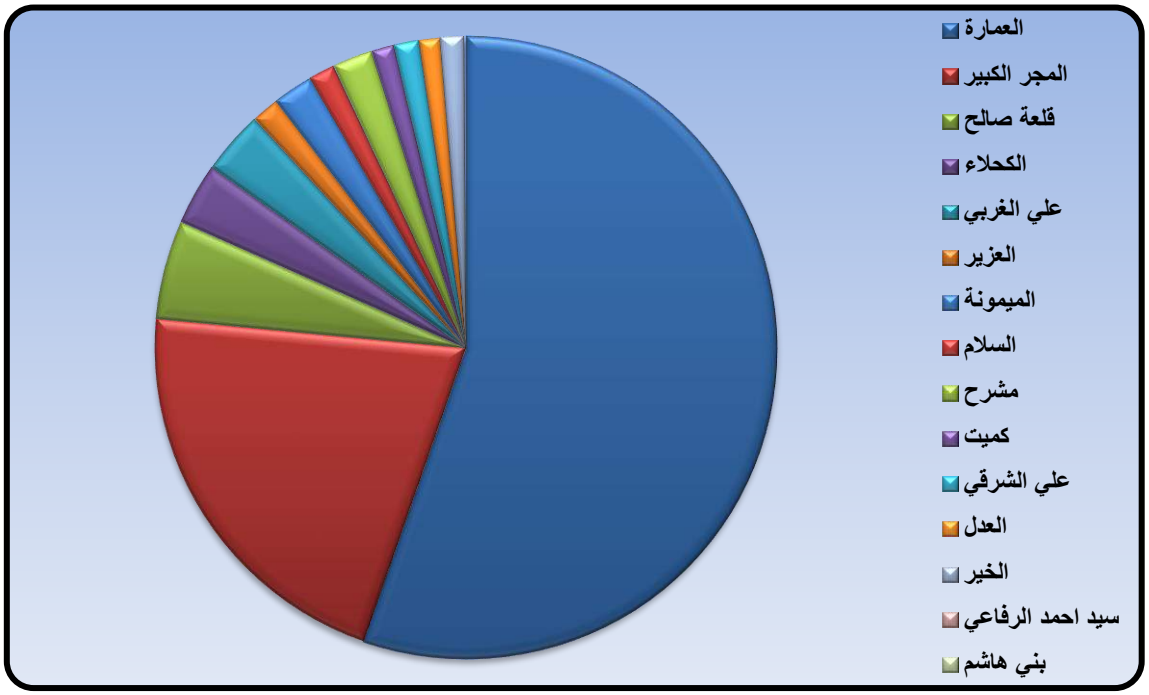

المصدر – بيانات جدول (43) .

شكل (31)

التوزيع النسبي لتجارة الجملة والمفرد في المراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 2018

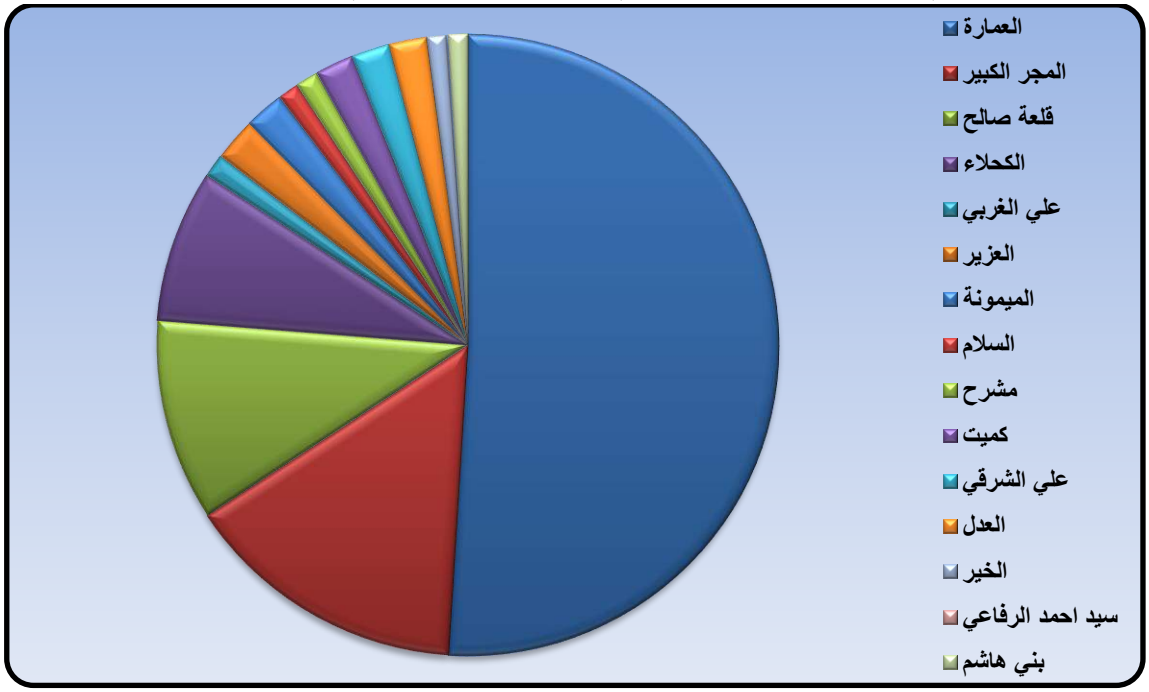

المصدر – بيانات جدول (43) .

شكل (32)

التوزيع النسبي للعاملين في المنشآت الحكومية في المراكز الحضرية في محافظة ميسان لعام 2018

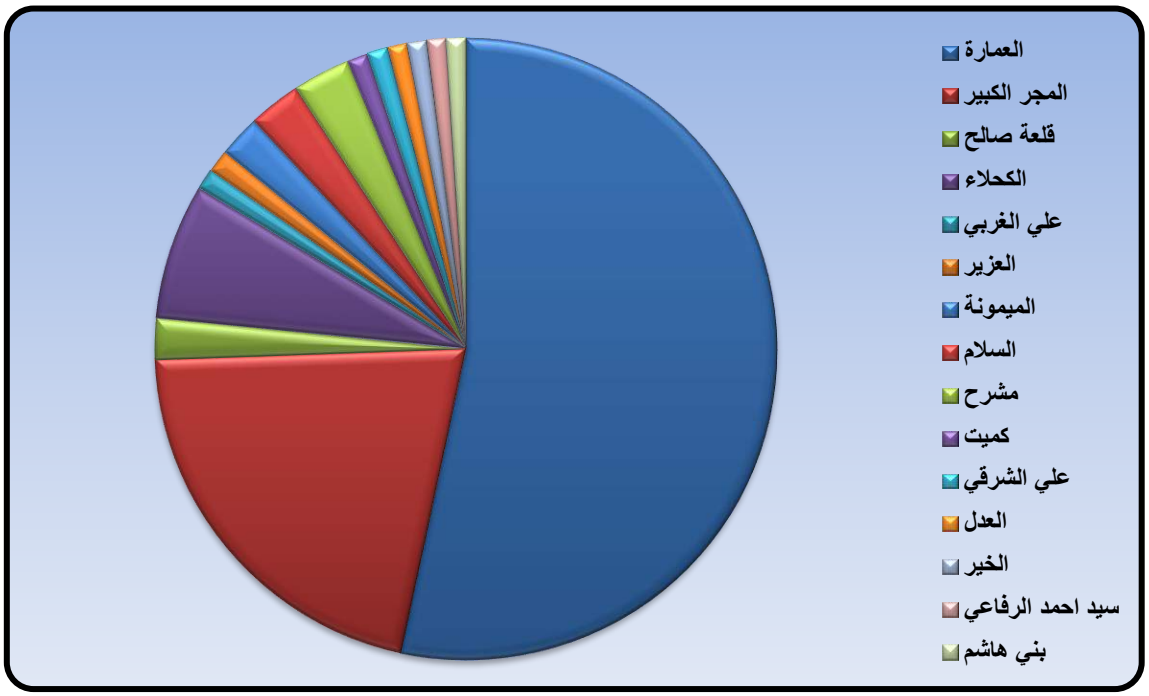

المصدر – بيانات جدول (43) .

15.1%، 21.3%) على التوالي، بينما حصلت مدينة (سيد احمد الرفاعي) على اقل نسب شكلت (0.02%، 0.1%، 1.02%، 1.02%)، وهكذا بالنسبة لبقة المراكز الاخرى التي تتفاوت نسبها تبعا لحجمها السكاني ومواردها الطبيعية ومساحتها وحجم التنمية والاستثمار فيها.

لذا ان التحليل الوظيفي للسكان بحسب الأنشطة الاقتصادية السائدة للمدن الحضرية يظهر مايسهم به كل نشاط أو قطاع ونسبته في المجالات الاقتصادية المختلفة للسكان، مما يساعد في إعادة توزيع الموارد البشرية الفائضة في قطاع معين وتوزيعها بما يتناسب من مقومات طبيعية وبشرية في جميع المدن التي تعاني من نقص وحرمان السكان من الأستفادة من مواردهم، مما يشكل ضغط على المدن الكبيرة وقد يسبب الانفجار السكاني لتلك المدن.

يتضح مما سبق أن النظام السائد في محافظة ميسان هو نظام المدينة المهيمنة متمثلة بمدينة العمارة، مما اعطى صورة واضحة عن التباين المكاني للتنمية والتركز الموقعي للقطاع الصناعي ويلحظ التركز المكاني للإنشطة الاقتصادية والتجارية والصناعية واستحواذ مناطق التركز بمراكز العمارة والمجر الكبير وقلعة صالح من إجمالي عدد المنشأت الحكومية والصناعية والتجارية والعاملين فيها، مما يعني ضعف سياسات التخطيط والتنمية في معالجة الإختلال المكاني في توزيع الاستثمارات الاقتصادية والصناعية وتراجع مستوى الكفاءات الاقتصادية والانتاجية لكثير من الانشطة الاقتصادية الكبيرة في ظل عدم وجود سياسات حكومية واقتصادية واضحة وحقيقية تسعى لحماية الإنتاج الصناعي المحلي، وهذا أسهم في ضعف العوائد الاقتصادية المتخصصة للإنشطة الصناعية واتجاه السكان نحو العمل في القطاع الحكومي والخدمات بعد ان شهد تغيرات كثيرة لاسيما بعد عام (2003) متمثلة بتحسن الاجور والرواتب، واتساع فرص التعيين بمجالات مختلفة ومتطورة وما تضمنه من التقدم العلمي والتكنولوجي، وخاصة ان التنمية تتجه نحو القطاع العام لمعظم البلدان النامية ومنها العراق.

وان نمو المدن وزيادة اعداد السكان لابد ان يصاحبه نمواً اقتصادياً، إستجابة لتلك الزيادة من خلال تنامي دور الموارد البشرية؛ لكونها منتجة ومستهلكة في نفس الوقت، مما يعمل على تحسن الواقع الحضري في محافظة ميسان ليحقق توزيع عادل لمشاريع التنمية والاستثمار والاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة والتي تساهم في ارتقاء ورفاهية السكان فيما لو تم تنميتها بصورة صحيحة

واعطاء قطاعي الزراعة والصناعة اهمية كبيرة، لتوفر مساحات واسعة صالحة للزراعة، فضلاً عن توفر مواد اولية لكثير من الصناعات المهملة او المتوقفة ضمن محافظة ميسان والتي اسهمت في تراجع الصناعة بشكل كبير، لذلك يجب ان تأخذ التنمية دورها الصحيح لتحقيق وتفعيل مشاريع وانجازات تنمية تعمل على تطور المراكز الحضرية ولتجعل منها مدن متكاملة ومتطورة .

النتائج والمقترحات

النتائج والمقترحات

اولاً- النتائج :

1- شهدت محافظة ميسان حصول تغيرات حجمية لمدن المنظومة الحضرية وبوتيرة متسارعة وبمقادير تباينت بين مدة وأخرى طبقاً للظروف والعوامل الطبيعية والسياسية المؤثرة فيها.

2- اثبتت الدراسة تغيرات كبيرة في تباين احجام السكان لمراكز الاستيطان الحضري في محافظة ميسان، فقد حصلت تغيرات حجمية منذ بدء الحرب العراقية الإيرانية التي كانت بداية لإختلال التوازن في توزيع السكان الحضر في عموم المراكز الحضرية في المحافظة نتيجة لهجرة سكان المناطق الحدودية في شرق المحافظة التي عانت اضطراباً واضحاً في حركة السكان مثل مدينة العزير ونزوحها بإتجاه المناطق في الوسط والغرب مما ادى إلى زيادة التركز السكاني لاسيما في مدن العمارة والمجر الكبير والميمونة والقلعة، مما له الإثر الكبير في زيادة سكان تلك المراكز.

3- تم تطبيق عدد من المقاييس للتوزيع المكاني مثل نسبة التركز السكاني والمركز المساحي والوسيط ونقطة الجذب المركزية، وقد اظهرت الدراسة ان مراكز الإستيطان الحضري تتبعثر حول نقطة المركز المساحي والجذب المركزي، وعند تطبيق صلة الجار الإقرب لدراسة نمط التوزيع السكاني (1977-2018) وجد انه يسلك نمط التوزيع المتباعد غير المنتظم مما يدل على التشتت في توزيع المراكز الحضرية في المحافظة، وهذا يعكس الإرتباط بين توزيع مراكز الإستيطان الحضري والعوامل الطبيعية والبشرية من موارد مائية وطرق نقل وغيرها.

4- سعت الدراسة إلى التحقق من إمكانية تطبيق بعض المفاهيم النظرية لمؤشرات الهيمنة على الواقع الحضري لمحافظة ميسان مثل قانون المدينة وقاعدة الرتبة والحجم ومؤشر التوازن الحضري، واظهرت الدراسة عدم إمكانية تطبيق المفاهيم في مراكز المحافظة سوى مدينة العمارة التي تصدرت المراتب الإولى على امتداد مدة الدراسة، مما اثبت هيمنتة مدينة

العمارة على المراكز الحضرية الأخرى، بسبب التفاوت الحجمي، إذْ يبدو التباين بشكل واضح في تصدر مدينة العمارة للهرم الحجمي بشكل عام وفقدان التوازن الحضري.

5- عند تطبيق قاعدة زيف على مدن المحافظة تبين وجود هيمنة في مركز مدينة العمارة ثم المجر الكبير وقلعة صالح، مما يعكس غياب أو عدم توفر الخدمات الاساسية في بقية المراكز الاخرى، مما يضطر السكان إلى التوجه نحو مراكز المدن، كما يبين عدم انتظام العلاقة بين حجوم المدن ورتبها وان التركز في المراكز الأساسية فقط .

6- إختلال توازن النظام الحضري حجمياً ووظيفياً وخدمياً وإختلال هرم الاحجام وطبقية المدن وقد تجلى ذلك بهيمنة مطلقة لمدينة العمارة مما ادى إلى قزمية المدن الإخرى.

7- ان عدم توازن الشبكة الحضرية سبب ظاهرة التركز الحضري في مركز مدينة العمارة وان الهيمنة الإدارية والسياسية والاقتصادية والعمرانية لمركز العمارة جعلها نقطة جذب لسكان المحافظة، وهذا مايبين عدم استقرارية النظام الحضري.

8- عدم توفر سياسة حضرية واضحة وشاملة ومتكاملة لتوزيع السكان، مما يعكس صورة النمو الحضري غير المتوازن وغير كفوء واظهر خللاً في الهرمية الحضرية.

ثانياً- المقترحات

1- انشاء نظام حضري متكامل يتبع الإسس العلمية والموضوعية تتدرج فيه الرتب الحضرية لتحقق نوع من التوازن الحضري، ودعم النشاط الاقتصادي والخدمي في المراكز ذات المؤهلات الصناعية والزراعية لتكون اكثر فعالية في استقرار السكان، مما يحد من زيادة النمو الحضري لمراكز المدن والعمل على تنمية وتطوير المراكز الإقل حجماً لتساعد سكانها على الاستيطان و الاستقرار.

2- اتباع سياسة تجميع المراكز الاستيطانية المتقاربة ودمجها في عدد محدود ليسهل تحقيق تنمية شاملة للخدمات الاساسية ويساعد على إنشاء مدن متطورة تجذب الهجرة اليها من سكان القرى والارياف.

3- إتباع استراتيجية تخطيطية وتنموية للحد من التفاوت الاقتصادي والخدمي والاجتماعي والأرتقاء بالقطاع التعليمي والصحي لما له من اثر كبير في انتقال وهجرة السكان بحثاً عن خدمات افضل في مراكز المدن نتيجة لنقص وتردي هذه الخدمات في مناطقهم.

4- تحفيز التنمية الحضرية بالإعتماد على الكوادر المتخصصة والقادرة على تحقيق تغيرات حقيقية ملموسة تجعل المدن جاذبة للسكان وفق حياة مدنية بعيدة عن الظواهر الاجتماعية التي تعيق ازدهار وارتقاء المدن والاهتمام بمظهر المدينة ومحاربة ظاهرة ترييف المدن التي سببت هجرة بعض السكان الباحثين عن حياة مدنية مواكبة للتطور والتقدم.

5- ان نمو المدن الحضرية يعتمد بالإساس على مواردها ومميزاتها الاقتصادية التي ترفع من قدرتها على تحقيق نمو اقتصادي، مما يتطلب دراسة موارد كل مراكز الاستيطان الحضري والإستفادة القصوى من مواردها ؛ لتحسين قاعدة إيراداتها المالية وتعزيز الاستثمار والتركيز على الطرق الفعالة في توفير الخدمات وفرص العمل لسكانها.

6- إقامة مناطق اقتصادية وعمرانية وسياحية جاذبة للسكان وإعادة التوازن المكاني في انتشار السكان وصولا إلى نظام حضري كفوء وفق سياسات تنموية تعمل على توزيع الاستثمارت بصورة عادلة.

7- إجراء المزيد من الدراسات الحضرية الأستقصائية والميدانية للبحث واستكشاف ثروات وموارد محافظة ميسان، نظراً لما تملكه من مقومات طبيعية وبشرية قادرة على تطور وازدهار مدنها كافة.

8- ضرورة إعداد قاعدة بيانات سكانية خاصة بكل مركز حضري تشتمل المعطيات الاحصائية المختلفة ليتسنى للباحثين الاستفادة منها كما تساعد المختصين في رسم سياسات تنموية فعالة.

المصادر

القرآن الكريم :

أولاً - المصادر العربية والمراجع

أ- الكتب العربية :

1- أبو عيانة، فتحي محمد، مدخل إلى التحليل الإحصائي في الجغرافية البشرية، دار المعرفة الجامعية للنشر، الإسكندرية ، مصر، 1987 .

2- ابو عيانة، محمد فتحي، جغرافية السكان اسس وتطبيقات، الطبعة الرابعة ،دار المعرفة الجامعية، 1993.

3- الحديثي، طه، جغرافية السكان ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، 200.

4- حمدان، جمال ،جغرافية مدن ،ط2، عالم الكتب ، القاهرة ، 1977.

5- الخفاف، عبد علي، العالم الاسلامي واقع ديموغرافي ومؤشرات تنموية ، ط1، دار ضياء للطباعة والتصميم ،النجف، 2005.

6- الخير، صفوح، الجغرافية: موضوعها ومناهجها، وأهدافها، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2000.

7- داوود، جمعة محمد ، أسس التحليل المكاني في إطار نظم المعلومات الجغرافية، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 2012.

8- الدليمي، خلف حسين علي ، تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية ، ط2، دار صفاء ، عمان ، 2015 .

9- الدليمي، خلف حسين علي ، نظم المعلومات الجغرافية : اسس وتطبيقات، ط 1 ،دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006.

10- الدويكات، قاسم، نظم المعلومات الجغرافية (النظرية والتطبيق)، ط1، مطبعة دائرة المطبوعات والنشر، المحافظة ، 2003.

11- الراوي، منصور، سكان الوطن العربي، دراسة تحليلية في المشكلات الديموغرافية، الأبعاد الكمية والنوعية والهيكلية للسكان، ج1، ط1، مطبعة بيت الحكمة، بغداد، 2002.

12- الربيعي، ايمن عبد الطيف كويس، دراسة بيئية ومورفولوجية لأهوار العراق، مركز علوم البحار ، جامعة البصرة ، 2008.

13- الرويثي، محمد احمد، سكان العالم العربي الواقع والمستقبل، ط1، مكتبة العبيكان،الرياض، 2003.

14- الزيني، عبد الحسين، الاحصاء السكاني، الطبعة الاولى، دارالمعرفة، بغداد،1980.

15- سعد، كاظم شنتة، جغرافية محافظة ميسان الطبيعية والبشرية والاقتصادية، دار الضياء للطباعة والتصميم، بغداد، الطبعة الاولى، 2014.

16- السعدي، رياض ابراهيم، الهجرة الداخلية للسكان في العراق (1947- 1965) ، ط 1 ، مطبعة دار السلام ، بغداد ، 1976 .

17- السعيد، صبحي قاسم، نمط التوزيع المكاني لمراكز الاستيطان البشري في منطقة نجد في المدن السعودية وانتشارها وتركيبها، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود ، 1986.

18- السماك، محمد أزهر سعيد، عباس علي التميمي، أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها، وزارة التعليم العالي ، جامعة الموصل ، الموصل ، 1987 .

19- شحاتة، نعمان، الاساليب الكمية في الجغرافية باستخدام الحاسوب، دارصفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، الاردن، عمان ،2002.

20- شرف، محمد إبراهيم محمد، التحليل المكاني باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2017.

21- شلش، علي حسين، جغرافية التربة ، جامعة البصرة ، ط1 ، 1981.

22- الصالح ، ناصر عبد الله بن عثمان ومحمد محمود السرياني، الجغرافية الكمية والإحصائية ، اسس وتطبيقات بالأساليب الكمية ، ط1، الرياض ، 2000 .

23- طاهر، صبيح يوسف، مراكز الاستيطان في محافظات ديالى واسط ميسان القادسية، ط1، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1982.

24- العاني، خطاب صكار، نوري خليل، جغرافية العراق، مطبعة جامعة بغداد، 1979 .

25- عبدالله، نشوان شكري ، النظام الحضري في محافظة دهوك، دار سيبريز للطباعة والنشر، دهوك، العراق، 2009.

26- عطوي، عبد الله ، جغرافية المدن، الجزء3 ، دار النهضة العربية ، بيروت ،2002 .

27- عوض ، صبحي محمد، دراسات حضرية، ط3، منشورات جامعة قاريونس ، ليبيا ، 2008.

28- عيسى، صلاح عبد الجبار، اسس الجغرافية السياسية، ط3 ، مطبعة المنوفية ، مصر ، 2002.

29- فاروق، كامل عز الدين، جغرافية النقل اسس وتطبيقات، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، 1981.

30- مخول، مطانيوس، مبادىء الاحصاء السكاني، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 1997.

31- المطري، خالد ، جغرافية التربة ، الطبعة الاولى، الدار السعودية للنشر والتوزيع ، 2004.

32- المظفر، محسن عبد الصاحب، وعمر يوسف الهاشمي، جغرافية المدن مبادىء واسس ومنهج ونظريات وتحليلات مكانية ، دار صفاء ، عمان ،الاردن، 2010.

33- نصر، مؤمن محمد ذيب، التخطيط العمراني من منظور جغرافي، غزة، 2013.

ب- الرسائل والاطاريح الجامعية :

1- الجابري، نزهه يقضان صالح، تحليل النظام الحضري بمنطقة مكة المكرمة الإدارية، اطروحة دكتوراه، كلية التربية للبنات، جامعة ام القرى، جدة ، السعودية ،2005.

2- الجار الله، احمد جار الله، توثيق رقمي للنمو الحضري في المملكة العربية السعودية، اطروحة دكتوراه ، كلية العمارة والتخطيط قسم التخطيط الحضري والإقليمي، 2014 .

3- الجبوري، شيماء اكرم احمد، التباين المكاني لنواع الكثافات السكانية في محافظة بغداد بأستخدام نظم المعلومات الجغرافية (Gis،) رسالة ماجستير ،كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد ، 2002.

4- جعاطة، نايف سعيد نايف، تطور شبكة المنظومة الحضرية في محافظة ديالى 1977-1997، رسالة ماجستير كلية تربية – ابن رشد، جامعة بغداد، 2007 .

5- الجنابي، رفلة يعرب يوسف، الهيمنة الحضرية لمدينة النجف، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة 2015 .

6- الحسيني، قصي فاضل، مؤشرات التغير المناخي وبعض اثاره البيئية في العراق، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب جامعة بغداد ،2012.

7- الخزاعي، نور كريم سكران، الهيمنة الحضرية لمدينة السماوة على مدن محافظة المثنى، رسالة ماجستير، كلية التربية ، جامعة المثنى ، 2019.

8- الخطيب، ماجد عبد الكريم، العوامل المؤثرة في تغير النسيج الحضري للمدينة، اطروحة دكتوراه، مركز التخطيط الحضري والاقليمي، جامعة بغداد، 1988.

9- داود، إسراء طلال، توزيع أحجام المراكز الحضرية لإقليم جنوب شرق العراق وأنماطها المكانية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة المستنصرية ، 2004.

10- الزيادي، صلاح مهدي عريبي، استعمالات الارض لأغراض النقل في مدينة العمارة، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، 2009.

11- سعد، كاظم شنته، اثر نهر دجلة في تقرير خصائص السطح والتربة في محافظة ميسان، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة البصرة ، 1995.

12- السعدي، احمد حمود محيسن، التحليل المكاني لتباين تركيب السكان في محافظة القادسية للمدة (1987-1997)، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب، جامعة بغداد ، 2005.

13- السعيدي، ناهض هاتف محمد، النمو الصناعي في دولة الامارات العربية المتحدة للمدة (1971 – 2007)، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب ، جامعة بغداد ،2008.

14- سليم، حوراء كريم، التغيرات الحجمية لمدن النظام الحضري في محافظتي النجف وبابل للمدة (1977-2015) دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الكوفة ، 2017.

15- الشمري، نجيب، رؤية جغرافية لتنمية النظام الحضري في محافظة تعز في اليمن، رسالة ماجستير ، كلية الاداب، جامعة تعز، 2018.

16- صلاح، علاء سليم اسعد، خصائص التحضر وعلاقتها بالتطور العمراني والنمو الاقتصادي (دراسة تحليلية لمدينة نابلس)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، 2006.

17- عبد الشبلاوي، سلمى عبد الرزاق، مدينة غماس النشأة والتطور العمراني (دراسة في جغرافية المدن)، رسالة ماجستير ،كلية التربية، جامعة كربلاء ، 2013.

18- عبد قمبر، ميادة كاظم، امكانات التنمية الاقليمية في محافظة ميسان، اطروحة دكتوراه، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، 2016.

19- العيداني، ماجدة عبد الله طاهر، دراسة تحليلية للتراتب الحجمي للمراكز الحضرية وظاهرة المدينة المهينة في محافظة البصرة، اطروحة دكتوراه، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة البصرة ، 2018 .

20- القرة لوسي، حنان نعمان وسين محمد، المخاطر البيئية للتغيرات المناخية واثرها على موارد وسكان محافظة ميسان أنموذجاً، رسالة ماجستير ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ،2018.

21- كبش، عبد الحكيم، التمدد الحضري والحراك التنقلي في النطاق الحضري لمدينة سطيف، اطروحة دكتوراه، كلية علوم الارض والتهيئة العمرانية ، جامعة منتوري، قسنطينية ،2011.

22- معروف، فلاح جمال، بغداد رئيسة مدن بغداد، رسالة ماجستير ،كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1976 .

23- الوائلي، اشواق جبار سلوم، التوزيع الحجمي للمراكز الحضرية في محافظة واسط، رسالة ماجستير، كلية التربية ، جامعة واسط ، 2016.

24- يوسف، نمر محمد، النقل البري في محافظة جنين، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح ، نابلس – فلسطين ، 2011.

ج- البحوث والدوريات :

1- ابو قرين، عنتر عبد العال، تحليل النظام الحضري في وادي النيل بمصر، مجلة العلوم الهندسية، جامعة اسيوط، كلية الهندسة، المجلد (42)، العدد (2)، جامعة المنيا، مصر، 2014.

2- احمد، رعد مفيد، لمياء احمد محسن، التوزيع الجغرافي لسكان محافظة ذي قار – العراق، مجلة الجغرافي العربي ،العدد (34)، 2016 .

3- بشاي، فهمي، نحو التنمية الزراعية المستدامة في العراق، منظمة الاغذية والزراعة، روما ،2003.

4- ثجيل، عباس حسن ،تحليل خصائص التركيب البيئي لسكان محافظة ميسان للمدة (1987 – 2012)، مجلة جامعة تكريت، المجلد (23)، العدد (4) ، 2016 .

5- جاسم، صلاح محسن، عبير فالح ذياب، تباين توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي لسكان محافظة ميسان، مجلة كلية التربية ، مجلد 26، العدد 4، 2015.

6- الجعفري، حسين، موسى سمحة، الترتيب الهرمي والتوزيع المكاني للمدن في إقليم جنوب الأردن، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد (45)، العدد(4)، ملحق(1)، 2018.

7- جلال، شازاد جمال، نظام المستقرات الحضرية في اقليم كوردستان العراق، المجلة الاكاديمية (المخطط والتنمية) – جامعة بغداد، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، العدد(19)، 2008 .

8- الجنابي، عبد الزهرة علي، الصناعة بين الجذب الحضري والتخطيط ، مجلة الجمعية الجغرافية ، العدد (39) 1999 .

9- الجوراني، حميد عطية عبد الحسين، تقييم كفاءة شبكة الطرق البرية المعبدة بين المراكز الحضرية في محافظة ميسان ،مجلة اوروك للعلوم الانسانية، المجلد 7، العدد 2، 2014 .

10- حجي، ادريس رمضان، البنية الاستثمارية في إقليم كردستان العراق واثرها في جذب الاستثمارات للمدة من (2006-2016)، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد (3)، العدد(3) ، 2017.

11- حسن، حسن خليل، تحليل جغرافي لطبيعة الاهوار المجففة جنوبي العراق، مجلة جامعة ذي قار، المجلد (2)، العدد (1) ،2006 .

12- حسين ، صبرية علي، التحليل المكاني لنمو السكان في محافظة بابل للمدة (1957 – 2012) ، مجلة القادسية للعلوم الانسانية ، مجلد (15) ، العدد(1) ، 2012 .

13- حمودي، فراس ثامر، مهيب كامل فليح، سياسة التنمية الإقليمية ودورها في نشوء المستقرات البشرية وتطورها، مجلة كلية التربية للبنات، مجلد(20) ، العدد(4) ، 2009.

14- الحياني، بلال بردان علي، تقييم تجربة التنمية الصناعية في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، مجلد (13)،العدد (53)،2016 .

15- خالد، عباس هاشم، استعمالات الارض الزراعية المؤقتة في محافظة ميسان وعلاقتها في ملوحة التربة ودرجة تفاعلها الكيميائي، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد (26) ، العدد (3) ،2015 .

16- داخل، علاء هاشم، تقليص الفوارق الحضرية في مراكز المحافظات العراقية ، مجلة الاداب ، العدد (128) ، 2019 .

17- الزيادي، صلاح مهدي وعبدالرحمن جري مردان وعبد الامير كاسب، التوزيع المكاني للمراكز الحضرية في محافظة ميسان، جامعة ميسان، كلية التربية ، قسم الجغرافية، 2014 .

18-الزيادي، صلاح مهدي، النظام الحضري في محافظة واسط، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية ، المجلد (42) العدد (1) 2017 .

19- السعدي ، عباس فاضل ، التركيب الانثولوجي لسكان العراق، مجلة كلية الاداب، جامعة بغداد ، العدد (62)، 2007 .

20- السعدي، عباس فاضل، التركيب الانثولوجي لسكان العراق، مجلة كلية الاداب، جامعة بغداد ، العدد (62)، 2007 .

21- السعدي، عباس فاضل، النمو الحضري وخصائصة الجغرافية في العراق، مجلة كلية الاداب، جامعة بغداد،العدد (45)، 1999.

22-سلمان، ندى نجيب، تباين نسبة الاعالة في محافظة بغداد وعلاقتها بالمتغيرات الاجتماعية للسكان لعام 2016، مجلة الاستاذ للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد(2) ، العدد (226) ، 2018 .

23- سليم، حوراء كريم، فؤاد عبدالله محمد الجبوري، تطور احجام ومراتب مدن النظام الحضري في محافظتي النجف وبابل للمدة (1977- 2015)، مجلة البحوث الجغرافية ، العدد (25)، 2017.

24- سمحة، موسى، اثر التحضر في التركيب السكاني للمدن الاردنية توقعات المستقبل والحاجات الاساسية ، مجلة دمشق ، المجلد (27)، العدد الثالث والرابع ،2011.

25- السوداني، حسين لعيبي زامل، تحريات المياه الجوفية في منطقة الاهوار العراقية، مجلة ديالى للعولم الصرفة، مجلد (13)، العدد (3)،2017.

26- شوكت، بثينة رحيم، تحليل توزيع التركز السكاني لمحافظة الانبار للمدة 1997 – 2017 باستخدام الأساليب الإحصائية وتطبيقات نظم المعلومات الجغرافي(gis) ، مجلة اداب الفراهيدي، المجلد (11)، العدد (38)، الجزء الثاني، 2019 .

27- الصعب، احمد جابر، السياسات الحكومية واثرها على التغيير المكاني للسكان في العراق للفترة من عام1957 – عام 1977، مركز غرب العراق للدراسات المستقبلية ، 2012.

28-عبد الهادي ، سميرة، عبد الحسين السريح ، النمو الكمي للتعليم العام في اقليم البصرة ، مجلة اداب المستنصرية ، العدد (14) ، بغداد ، 1986 .

29- عدو، محمد نوح محمود، تحليل علاقات التوزيع المكاني للخدمات الطبية الخاصة في مدينة الموصل باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) ،مجلة التربية والعلم ، مجلد(18) ، العدد (4) ، 2011.

30- عطشان، حسين عذاب، السياسة السكانية في العراق واثرها في النمو السكاني له للمدة (1977-2007)، مجلة القادسية للعلوم الانسانية ،المجلد (14) ، العدد (1) ، 2011 .

31- علوان، كريم حسن، وحدة شكر الحنكاوي، دور البنية التحتية في التنمية المستدامة للمدن (مدينة المقدادية حالة دراسية)، مجلة جامعة بابل، العلوم الهندسية ، المجلد (25) ، العدد (6) ، 2017 .

32- علي، تغريد حامد، التحضر السريع للمدن دراسة في بعض المدن العراقية، مجلة المحطط والتنمية ، العدد (21) ، 2009.

33- عياصرة، ثائر مطلق، الملامح الجغرافية للنظام الحضري في الأردن، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد(41) ،العدد(2)،2014.

34- الكناني، كامل كاظم ومصطفى عبد الجليل ابراهيم، تحديد مستويات التفاعل بين استعمالات الارض الحضرية باعتماد تقنيات التحليل الحضري المكاني (منطقة الدراسة مدينة النجف)، مجلة المخطط والتنمية، العدد(16)، المعهد العالي للتحطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد ،2007 .

35-محمد، توفيق جاسم، ادارة الموارد المائية في العراق الواقع والحلول، مجلة كلية التربية الاساسية، جامعة بابل، العدد (12)، 2013.

36-محمد، رعد عبد الحسين، نور كريم سكران، التحليل الكمي لمقاييس الهيمنة الحضرية لمدينة السماوة على مدن محافظة المثنى، مجلة اوروك، العدد(2)، مجلد (11) ، 2018.

37-مطشر، رانية جعفر وكايد ابو صبحة، تحليل انماط التوزيع المكاني للمدن الاردنية باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد(41)، العدد(2)، 2014 .

د- الجهات الرسمية والتقارير الصادرة عنها :

1- الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام لسكان محافظة ميسان لعام 1977.

2- الجهاز المركزي للإحصاء، الإسقاطات السكانية لمحافظات العراق، (محافظة ميسان)، عام 2007.

3- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقرير الموارد المائية في محافظة ميسان لعام 2018.

4- الجهاز المركزي للإحصاء، الإسقاطات السكانية لمحافظات العراق، (محافظة ميسان)، عام 2018.

5- مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة، الجهاز المركزي للاحصاء ،تقديرات السكان لمحافظة ميسان لعامي 2007 و2018 .

6- وزارة التخطيط، الجهاز المركز للاحصاء، نتائج التعداد العام للسكان حسب الوحدات الادارية للعام 1977.

7- وزارة التخطيط، الجهاز المركز للاحصاء، نتائج التعداد العام للسكان حسب الوحدات الادارية للعام 1987.

8- وزارة التخطيط، الجهاز المركز للاحصاء، نتائج التعداد العام للسكان حسب الوحدات الادارية للعام 1997.

9- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، تقديرات السكان حسب البيئة والجنس والوحدة الادارية لعام 2007.

10- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، تقديرات السكان حسب البيئة والجنس والوحدة الادارية لعام 2018.

11- وزارة التحطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية تخطيط ميسان، الخطة التنمية المكانية لمحافظة ميسان لغاية 2020.

12- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، احصاءات السكان والقوى العاملة ، تقديرات سكان محافظة ميسان لعام 2018 .

13- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية احصاءات السكان، خريطة الحرمان ،2011-2013 .

14- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، وحدة التحليل الإحصائي في ميسان ، بيانات غير منشورة ، 2018.

15- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء الصناعي، احصاء المنشأت الصناعية الكبيرة لعام 2018 ،.

16-وزارة التخطيط، مديرية تخطيط ميسان، الخطة التنمية المكانية لمحافظة ميسان لغاية 2020 .

17- وزارة التخطيط، مديرية تخطيط ميسان، خطة التنمية المكانية لمحافظة ميسان للسنوات 2010 – 2020 .

18- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء، مسح تقييم الامن الغذائي والهشاشة للاسرة في العراق ، بيانات غير منشورة، 2018 .

19-وزارة الموارد المائية ، المديرية العامة للمساحة ، قسم انتاج الخرائط ، خريطة العراق الادارية ، بغداد ، 2010.

20-وزارة الموارد المائية ، المديرية العامة للمساحة ، قسم انتاج الخرائط ، الوحدة الرقمية ، خريطة محافظة ميسان ، ، بغداد ، 2010.

21-وزارة النقل والمواصلات، الهيئة العامة للأنواء الجوية والرصد الزلزالي في العراق، قسم المناخ، بيانات غير منشورة، 2019.

22-وزارة الزراعة، مديرية زراعة ميسان، قسم الاراضي.

ثانياً- المصادر والمراجع الانكليزية :

1-Sabbar A. Saleh , Nadhir Al-Ansari and Twana Abdullah3, Groundwater Hydrology in Iraq, Journal of Earth Sciences and Geotechnical Engineering, Vol.10, No. 1, 2020.

2- Fengxiang Song and Michael TimberlakeK" Chines urbanization, State policy, And The world economy," Journal of urban affairse, Vol (18), No (3), 1990.

3- Harm .J.Deblis .Human Geography .Edwad . Arnold London,1977.

4-U.N . Demographic year book , 1988 , New York .

ثالثاً- مصادر شبكة المعلومات الدولية :

1-Larry S.Bourne,Studying growth and changing in the Canadian urban system Center for urban and community studies, Research working groups.
:http://www.urbancentre-utoronto .ca/ researchgroups /urbansystems
.html : الموقع الالكتروني

2- تقرير عن مؤشرات التنمية العالمية : الموقع الالكتروني :

http://datatopics.worldbank.org/world-development-indicators.

3- نصر عبد السجاد الموسوي، اثر المقومات الطبيعية على انتاج المحاصيل الزراعية الاستراتيجية في المحافظات الجنوبية من العراق (البصرة . ميسان . ذي قار)، مقال منشور على الموقع الالكتروني:

http://basrahcity.net/pather/report/basrah/61.html

4- مقال منشور على الموقع الالكتروني : http://burathanews.com/arabic/news/61198

5-عبد الحليم البشير فاروق ، جغرافية السكان ،الموقع الالكتروني:

https://uqu.edu.sa/aeelfarouk

6- هبة فاروق القباني، المدينة (التعريف والمفهوم والخصائص) دراسة في التجمعات الحضرية السورية ، كلية الهندسة المعمارية ، جامعة دمشق، 2007، الموقع الالكتروني :

http://swideg-geography.blogspot.com/.../blog-post_98.html

Abstract

This study seeks to analyze the urban system in the governorate of Maysan and reveal the amount of change in the sizes of urban centers by studying the patterns of spatial, volumetric and functional distribution, as urban centers were arranged in descending order and distributed into volumetric groups, and then the phenomenon of the main or dominant city emerged, which is the center of the city of architecture With a high population concentration; Because it is the center of the governorate and acquires most of the commercial, administrative and service institutions, which made it attractive to different laborers at the expense of other urban settlement centers, and this study adopted statistical and quantitative methods in studying the pattern of spatial distribution, spatial analysis tools and geographic information systems software, and the study showed the relative development of the urban population From 1977 to 2018 and the accompanying developments and disturbances that led to the variation in the distribution of the urban population in the governorate, and the results of the neighborhood link analysis revealed the detection of spatial patterns of the distribution of urban centers, which revealed that the urban system adopts an irregular divergent pattern for all study periods. Applying some concepts that explain the relationship between the ranks and size of those centers through the use of indicators of urban dominance, the rank base - size, Jefferson's law, and the urban balance index to reveal the size of the imbalance of the urban system in the cities of the province through the application of urban balance, and the arrangement of cities according to their centrality. The results of the study showed a strong indication of the dominance of the city center of architecture over the rest of the other urban centers In the governorate, it acts as a pole of growth that attracts the population, which indicates its dominance and prominence in most basic services, which has had negative repercussions represented by the deepening of the gap between it and other urban centers, economically, socially and in service, which resulted in a disruption in the urban system network, which requires finding a solution and addressing This problem is part of a future plan for developing urban centers, distributing population and investments in a balanced manner to ensure the distribution of economic, administrative and service activities and redistributing the population in a balanced manner between those by following a number of planning methods that contribute to finding a functional balance between urban centers through the redistribution of investments. Then re-distribution of labor and population in a balanced manner between urban centers.

Republic Of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Maysan
College of Education
Department of Geography

The urban system in Maysan Governorate

A thesis submitted by

Zainab Ali Jassim Al Taweel

Council of the College of Education - University of Maysan, which is part of the requirements for obtaining a master's degree in Arts in Geography

Supervised By

Prof .Dr

1Salah Mahdi Oreibi Al-Ziyadi

2021 A.D 1442 A.H